حاشية

العلامة الشيخ

محمد الدسوقي المالكي على

شرح المحقق ابي الليث السمرقندي

على الرسالة العضدية للقاضي عضد

الدين عبد الرحمن بن احمد

المتوفى سنة ٧٥٦

نفع الله

بهم

(وبهامشه حاشية العلامة سيدي محمد الحفناوي الشافعي على شرح المذكور)

( طابع وناشري )

يوسف ضياء الدين واحمد نائلي وشركاسي

( معارف نظارت جليله سنك ٦٢٠ و ٩٢٨ نومرولى فى ٢٠ تشرين ثانى
سنه ٣٢٠ تاريخلى رخصتنامه سنى حائزدر )

جنبرلى طاش جوارنده وزيرخانى اتصالنده ٥٢ نومرولى (شركت صحافيهٔ عثمانيه)
مطبعه سنده طبع اولنمشدر




بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين (وبعد) فيقول العبد الفقير محمد الدسوقى هذه تقييدات تتعلق بشرح العلامة السمرقندى على الرسالة العضدية استنبطتها من تقرير شيخنا العلامة ابى الحسن على بن احمد الصعيدى العدوى المالكى عليه سحائب الرحمة والرضوان آمين (قوله الذى خص) اى لاجل تخصيصه لان الموصول وصلته بمعنى المشتق وتعليق الحكم بمعنى المحكوم عليه بمشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فيكون فى كلامه اشارة الى انه تعالى يستحق الحمد لافعاله كما يستحقه لذاته فان قلت ان الحكم لم يتعلق بالمشتق بل بموصوفه قلنا الصفة والموصوف كالشئ الواحد واذا علمت ان هذا الحمد واقع فى مقابلة التخصيص ظهر لك ان الحمد مقيد لا مطلق وحينئذ فيثاب عليه ثواب الواجب والفرق بين المطلق والمقيد ان الاول حمد على مجرد الذات والثانى حمد على النعمة وليس المراد بالمطلق ما ليس واقعا فى مقابلة شئ لان من اركان الحمد المحمود عليه ولا وجود للماهية عند فقد بعض الاركان والمقيد افضل من المطلق لانه بمنزلة اداء الدين الذى هو افضل من الصدقة وآثر التعبير بالموصول وصلته دون المشتق لان المشتق لم يرد اذن شرعى باطلاقه فتوصل الى اتصاف البارى عبده بذلك وهكذا شأن كل مشتق ملائم لم يرد اطلاقه (قوله خص الانسان الخ) معنى اختصاصه بما ذكر انفراده به من بين العقلاء والمراد بالانسان آدم بجعل ال للعهد الخارجى عند البيانيين او الذهنى عند النحاة وعلى هذا فى كلامه من المحسنات البديعية التلميح لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والمراد به افراد الحيوان الناطق بجعل ال للاستغراق وهو الظاهر اذ لا قرينة على العهد وعلى كل يلزم عدم معرفة الملائكة والجن لاوضاع الكلام والكلمات قال العمادى ونلتزم ذلك والعهدة عليه وهذا اللزوم كله مبنى على ان التخصيص بالنسبة لغيره من العقلاء اما ان اريد التخصيص بالنسبة لغير الانسان من الحيوانات العجم فلا يلزم ذلك قال شيخنا الحفنى والذى يظهر ان المراد بالانسان آدم وان المراد بتخصيصه بمعرفة ذلك ثبوت تلك المعرفة له اولا فلا ينافى ثبوتها لغيره من الملائكة والجن ثانيا فان الملائكة علموا ذلك وعرفوه بانباء آدم لهم بامر الله له به وحينئذ فلا يصح ما التزمه العمادى ان كان مراده عدم معرفتهم مطلقا اما ان اراد عدم معرفتهم اولا صح ما التزمه كلامه وعلى هذا يجب ان يراد بتخصيصه بمعرفة اوضاع الكلام معرفته لجميع الكلام الموضوع اى جميع اللغات اذ الظاهر ان الملائكة كانوا يعرفون بعض اللغات قبل آدم اذ كانوا يسبحون المولى بانواع التسبيح وقال تعالى حكاية عنهم اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء تأمل قال شيخنا الحفنى وهذا كله اذا كان المراد بقوله خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام اى خصه بمعرفة مدلول الكلام الموضوع على انه من اضافة الصفة للموصوف وفى الكلام حذف مضاف اما ان جعلنا الاضافة حقيقية اى خصه بمعرفة وضعها الكلام لمعانيه اى انه الهمه كيف يضع الالفاظ لمعانيها بناء على المرجوح من ان الواضع غير الله فلا مانع مما التزمه العمادى اذ لم يثبت وضع من الجن ولا من الملائكة ( قوله بمعرفة ) اى علم بناء على

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ الحمد لله الذى كمل بشرف الوضع شأن الاعلام وجل ضمائرهم بادراك اسرار افصح الكلام والصلاة والسلام على الموصول به اجل المعارف والمقطوع بانه اكمل مصدر الفضائل واللطائف وعلى آله الابرار وصحبه الاخيار (اما بعد) فيقول العبد الفقير محمد الحفناوى الشافعى لما تعلق القلب بشرح العضدية للعلامة ابى القاسم على السمرقندى بذلت فى كشف نقاب مخدراته جهدى حين الفيت افهام طلابه بالاباء عن التمتع بمحاسنه محصوره لكون معانيه فى زوايا المبانى عن بعض الاذهان مقصوره فخطر لى ان اجمع عليه ما تلقيته من نفائس التقريرات واقتطفته من ثمرات المؤلفات سالكا فيه سبيل الايضاح لمسيس الحاجة فى حل المشكلات الى الافصاح وعلى الله الكريم اتوكل وباحبابه فى انجاح المقصد اتوسل **قوله** (معنى الذى خص ) اى لاجل تخصيصه لان الموصول وصلته بمعنى المشتق وترتيب الحكم على المشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فيكون فى كلامه اشارة الى انه يستحق الحمد لافعاله كما يستحقه لذاته وحينئذ فيثاب على هذا الحمد ثواب الواجب وآثر التعبير بالموصول وصلته لان المشتق لم يرد ان شرعى باطلاقه فتوصل الى اتصاف البارى بمدلوله بذلك وهكذا شأن كل مشتق ملائم لم يرد اطلاقه **قوله** خص الانسان) معنى اختصاصه بما ذكر انفراده من بين العقلاء ويطلق ايضا على عدم عموم المعنى لشيئين فاكثر فله معنيان والفارق دخول الباء فى حيز الاول على المخصوص وفى حيز الثانى على المخصوص به والمراد بالانسان آدم على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام بجعل اللام للعهد لا للاستغراق وعليه ففيه من محسنات البديع التلميح الى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها او المراد به افراد الحيوان الناطق مجازا من اطلاق اسم الكلى على جزئياته وعلى كل يلزم عدم معرفة الملائكة والجن لاوضاع الكلام او الكلمات المشخصة بل انما يعرفان وضعها اجمالا قال العمادى ونلتزم ذلك والعهدة عليه والذى يظهر ان المراد بالانسان آدم وان المراد بتخصيصه بمعرفة ذلك وتمييزه بها ثبوتها له اولا فلا ينافى ثبوتها لغيره من الملائكة والجن واولاده ثانيا فان الملائكة قد علموا ذلك وعرفوه بانباء آدم لهم بامر الله له به فلا يصح ما التزمه العمادى ان كان مراده عدم معرفتهم مطلقا اما ان اراد عدم ﴿ ٣ ﴾ معرفتهم اولا صح ما التزمه وذلك لا شبهة فيه حيث كان المراد معرفة الكلام الموضوع اى الذى وضعه الله اما ان اريد معرفة وضع الكلام لمعانيه بالهام من الله بناء على المرجوح من ان الواضع غير الله فلا مانع مما التزمه حيث لم يثبت وضع من الملائكة والجن فتدبر **قوله** بمعرفة )اى علم بناء على التحقيق من ترادف العلم والمعرفة وان اختلفا عملا والباء داخلة على المقصور وهو جائز كدخولها على المقصور عليه باتفاق العلامتين السعد والسيد والخلاف بينهما انما هو فى الغالب فى الاصطلاح فذهب السعد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السيد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور عليه وصرح الاول بعدم الفرق بين تعلق الباء بالتخصيص وما اخذ منه والقصر وما اخذ منه ونقل ملا الياس الكردى عن العصام ان الباء التى هى صلة التخصيص وما تصرف منه لا تدخل الا على المقصور عليه فان جاء ما ظاهره دخولها فيه على المقصور فقال السيد ضمن معنى التمييز وجعلت الباء صلة المضمن وقدر للمضمن فيه صلة اخرى فيقال فى نحو نخصك بالعبادة نميزك بها مخصصين اياها بك اه وعلى قياسه يقال هنا ميز الانسان بمعرفة اوضاع الكلام مخصصا اياها به فعلمت من هنا ومما تقدم فى القولة السابقة ان فى دخول الباء ثلاثة مذاهب وان الخلاف بين العلامتين انما هو فى الباء المتعلقة بالقصر وما اخذ منه تأمل

قوله اوضاع الكلام ) الاضافة على معنى اللام وفى جعله من اضافة الصفة للموصوف تكلف بجعل الجمع بمعنى المفرد وجعله بمعنى اسم المفعول اى الكلام الموضوع والمراد بالكلام اما حقيقته اى اللفظ المركب او الكلمات مجازا من اطلاق الكل وارادة اجزائه وعلى الاول فعطف مبانيه ﴿ ٤ ﴾ اما على الكلام وحينئذ فيكون مفيدا للوضعين الشخصى والنوعى او على اوضاع وحينئذ فيكون مقيدا للثانى فقط بناء على ان المركب موضوع وضعا نوعيا وهو الراجح وقيل غير موضوع اكتفاء بوضع المفردات وعلى الثانى يتعين عطفه على اوضاع وعليه فلا يستفاد منه الا الوضع الشخصى والاحتمال الاول من الثلاثة احسنها لشموله للوضعين وعدم تكلف التجوز فى الكلام ولا يخفى ما فى ذكر اوضاع وما بعده من براعة الاستهلال وحقيقتها كما قال ابن حجة كون مطلع التأليف من نثر او نظم دالا على ما بنى عليه بتلويح تعذب حلاوته على الذوق السليم ووجه التسمية ان المتكلم يفهم غرضه من كلامه عند رفع الصوت به ورفع الصوت لغة الاستهلال يقال استهل المولود صارخا اذا رفع صوته عند الولادة واعلم ان عبارة الشارح لاتقتضى الجرى على القول الضعيف وهو ان الواضع غير الله لان تخصيص الانسان بمعرفة الوضع لايستلزم كونه واضعا فاندفع مازعمه البغدادى مزان فى كلام الشارح اشارة لما ذكر كما افاده الاستاذ الكردى قوله ومبانيه ) جمع مبنى والمراد به الكلمات التى بنى الكلام عليها

التحقيق من ترادف العلم والمعرفة وان كانا قد يختلفان عملا بتعدى المعرفة لمفعول واحد والعلم لاثنين وقيل العلم مختص بادراك المركبات كادراك قيام زيد من نحو قام زيد والكليات كادراك معنى الانسان والمعرفة بالبسائط كادراك النقطة والجزئيات كادراك زيد وقيل تختص المعرفة بالادراك المسبوق بالجهل والعلم بخلافها ولذا يقال على الله عالم دون عارف وعلى التحقيق يكون عدم القول المذكور لعدم السماع لان صفاته تعالى كاسمائه توقيفية والباء داخلة على المقصور وهو جائز كدخولها على المقصور عليه باتفاق العلامتين السعد والسيد والخلاف بينهما انما هو فى الغالب فى الاستعمال فذهب السعد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السيد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور واما قول بعضهم

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد * قد قاله الحبر الهمام السيد

فليس بجيد لان هذا مذهب السعد لا السيد ( قوله اوضاع الكلام ) يصح ان تكون الاضافة حقيقة على معنى اللام والمراد المعرفة التصديقية اى خصه بالجزم بوضع الله كل فرد من الكلام المدلول له الذى وضعه له لا التصورية اذ ليس المراد انه خصه بحصول صورة الوضع فى ذهنه ويصح ان يكون من اضافة الصفة للموصوف وهو وان كان فيه تكلف من جهة جعل الجمع بمعنى المفرد وجعله بمعنى المفعول الا انه هو الذى يؤيده قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وعلى كل حال فعبارة الشارح لاتقتضى الجرى على القول الضعيف وهو ان الواضع غير الله لان تخصيص الانسان بمعرفة الوضع لايستلزم كونه واضعا انما يلزم هذا لو قلنا ان المراد بمعرفة الوضع الهامه ان يضع هذا اللفظ لهذا المعنى وهذا وان كان كلام الشارح يحتمله الا انه غير متعين والمراد بالكلام اما حقيقته اى اللفظ المركب او الكلمات مجازا من اطلاق الكل وارادة اجزائه وعلى الاول فعطف مبانيه اما على الكلام وحينئذ فيكون مفيدا للوضعين الشخصى والنوعى والوضع الشخصى ماتعلق بلفظ بخصوصه والنوعى ماتعلق بكل ككل فعل وفاعل موضوع لثبوت الحدث للفاعل و اما على اوضاع وحينئذ فيكون مفيدا للثانى فقط بناء على ان المركب موضوع وضعا نوعيا وهو الراجح وقيل غير موضوع اكتفاء بوضع المفردات وعلى الثانى يتعين عطفه على اوضاع وعليه فلا يستفاد منه الا الوضع الشخصى ولا يصح عطفه على الكلام لان الضمير راجع له فيلزم اضافة الشئ الى نفسه وايضا يكون تكرارا مع ماقبله ( قوله مبانيه ) جمع مبنى

قوله أصول كلمه ) أى الكلام بمعنى اللفظ المركب فاضافة الكلمة من اضافة الجزء للكل وعلى احتمال تفسير الكلام بالكلمات يكون فى الكلام استخدام كما لا يخفى قوله وظروف ) أى وجعل الحروف ظروف معانى الكلام أى بعد جعلها أجزاء للكلمة المركب ﴿ ٥ ﴾ منها الكلام وبهذا يجاب عن قول أبى البقاء فى جعل الحروف ظروف معانى الكلام نظر يعرف بالتأمل اه و بين المبانى والمعانى الجناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجانسين فى حرفين متباعدى المخرج قوله والصلاة ) كان الاولى زيادة والسلام للخروج من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ولعل مذهب الشارح عدم كراهة الافراد ثم رأيت فى بعض النسخ اثبات السلام قوله المشتق ) شبهه صلى الله عليه وسلم به بجامع كثرة الافادة بالنسبة للمصدر لدلالته على الحدث فقط ودلالة المشتق على الحدث والزمان والنسبة أو الحدث والذات ولا شك انه صلى الله عليه وسلم أكثر الورى افادة وذكر المصدر ترشيح فى الكلام استعارة مصرحة مرشحة ونقل عن حسن جلبي أن المراد بالمشتق حقيقته وان اضافة المصدر لما بعده بيانية أى المشتق داله من مصدر هو الفضل والحكمة ان سلمت مصدريتها والمراد بالمشتق من ذلك أفعل التفضيل أى الافضل والاحكم من جميع الخلق وقيل المراد بالمصدر ذات الله التى صدر ويصدر عنها كل فضل وحكمة أى المشتق اسمه من اسم الله تعالى وعليه قوله وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد لكن فى هذا القيل نظر لعدم ورود اطلاق المصدر عليه تعالى وقيل المراد به قريش وبالمشتق المخرج أى المخرج من قريش الذين هم محل صدور الفضل والحكم

والمراد به الكلمات التى بنى الكلام عليها (قوله أصول كلمه) أى الكلام بمعنى اللفظ المركب فاضافة الكلمة اليه من اضافة الجزء للكل وعلى احتمال تفسير الكلام بالكلمات يكون فى الكلام استخدام كما لا يخفى (قوله وظروف معانيه) أى وجعل الحروف ظروف معانى الكلام أى بعد جعلها أجزاء للكلمات وجعل الكلمات أجزاء للكلام وظاهره ان الكلام له معان مع أن له معنى واحدا وقد يقال ان أل فى الكلام للاستغراق فجمع المعانى نظرا لافراد الكلام والمعنى والمفهوم والمدلول شئ واحد بالذات مختلفة بالاعتبار فما وضع له اللفظ يقال له معنى باعتبار انه يعنى من اللفظ وباعتبار دلالة اللفظ عليه يقال له مدلوله وباعتبار فهمه من اللفظ وادراكه منه يقال له مفهوم وبين المعانى والمبانى الجناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجانسين فى حرفين متباعدى المخرج ولا يخفى ما فى الذكر الاوضاع وما بعده من براعة الاستهلال وهى ان يكون مطلع التأليف سواء كان نثرا أو نظما دالا على ما بنى عليه بتلويح تعذب حلاوته على الذوق السليم ووجه التسمية ان الاستهلال معناه الابتداء يقال فعل كذا فى مستهل الشهر أى ابتدائه والبراعة من برع الرجل اذا فاق أقرانه فمعنى براعة الاستهلال فوقان الابتداء أى أن الكلام المبدوء بالبراعة المذكورة فاق ابتداؤه ابتداء مالم يبتدأ بها (قوله المشتق من مصدر الفضل والحكم) المشتق مأخوذ من الاشتقاق اما بالمعنى اللغوى وهو الأخذ وعلى هذا فالمراد بالمصدر محل الصدور فهو مصدر ميمى أى والصلاة على المأخوذ أى المخرج من محل صدور الفضل والحكم والمراد بالفضل الكرم والحكم جمع حكمة بمعنى العلم والمراد بمحل صدور الفضل والحكم اما قريش أو العرب مطلقا اذ لاشك انهم أصل فى الكرم والحكم لاستفادة العلوم الادبية منهم ولذلك كانوا ينطقون بالحكم أى الكلمات المؤثرة فى القلوب ألا ترى الى قول بعضهم

ألا كل شئ ما خلا الله باطل * وكل نعيم لامحالة زائل

وبيت ستبدى لك الايام ما كنت جاهلا * ويأتيك بالاخبار ومن لم تزود

وبيت ومهما يكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

وفى الحديث ان من الشعر حكما ويحتمل أن يكون شبه اخراج ذاته صلى الله عليه وسلم من قريش باشتقاق الفعل أو الوصف من المصدر بجامع كثرة الافادة فى كل

لان المشتق اكثر افادة من المصدر لدلالته على الحدث والزمان والنسبة او الحدث والذات ودلالة المصدر على مجرد الحدث وكذلك ذاته عليه السلام اكثر كرما وحكمة من قريش واستعار اسم المشبه با للمشبه واشتق من الاشتقاق مشتق بمعنى مخرج على طريق الاستعارة المصرحة التبعية وقوله مصدر ترشيح لها ويحتمل ان يكون المراد بمحل صدور الفضل والحكم النور المحمدى الذى خلق منه صلى الله عليه وسلم اذ لاشك انه محل لصدور كل شئ او ان المراد به الاوصاف الحسنة التى هى سبب للفضل والعلم كالصبر والتواضع والحلم وهو حينئذ مبالغة فلتمامها فيه كانه اخذ منها على حد قوله تعالى خلق الانسان من عجل هذا ويحتمل ان المراد الاشتقاق الاصطلاحى لكن فى الكلام حذف اى المشتق داله وهو افضل واحكم من كل انسان وقوله من مصدر الفضل على هذا الاضافة للبيان اى مصدر هو الفضل والحكم فالفضل والحكم مصدران اشتق منهما اللفظ الدال عليه عليه الصلاة والسلام اى افضل واحكم من كل احد وانما كانت اضافة مصدر لما بعده على هذا للبيان لان مصدرا عم من الفضل والاضافة التى للبيان هى التى يكون بين المضافين عموم وخصوص مطلق اما البيانية فهى التى يكون بينهما العموم والخصوص الوجهى ( قوله والحكم ) جمع حكمة وهى العلوم الادبية الموافقة للشرع لا الشرعية اذ لا شرع اذ ذاك وعلى هذا الاحتمال الاول من ان المراد الاشتقاق اللغوى تأمل ( قوله لمحاسن الافعال ) من قبيل اضافة الصفة للموصوف كالذى بعده اى الافعال المحاسن بمعنى الحسنة والشيم المكارم بمعنى الكريمة والمحاسن جمع حسن على غير قياس او انما جمع محسن بمعنى حسن كمذهب ومذهب ومصدر ومصادر واعلم ان العمل ما كان ناشئا عن روية وتدبر فمن ثم كان خاصا بالعاقل بخلاف الفعل فانه اعم فان قلت حيث كان الخاص بالعقلاء هو العمل كان الظاهر ان يقول لمحاسن الاعمال قلت اجيب بانه انما عدل للافعال لاجل براعة الاستهلال لان الفعل من مباحثنا وايضا التعبير بالافعال اكمل للاشارة الى ان ماصدر منه حسن ولو لم يتدبر فيه ويتروى ( قوله ومكارم الشيم ) جمع شيمة بمعنى الطبيعة والخلق اى الجامع للطبائع والاخلاق الحسنة ففيه وصف للنبى بحسن احواله الظاهرية والباطنية ( قوله الموصول بالفاظه ) اى المرتبط بالفاظه وفى كلامه هذا براعة استهلال لانه يشير الى انه يبحث فى هذ الكتاب عن الموصول والمراد بالسعادة الظفر بخير الدارين والمراد بانواعها الامور الموصلة اليها اعنى مسائل العلم والمراد بالهدى الاهتداء الذى هو من اوصاف الشخص اى المرتبط بكلامه مسائل العلم الموصلة للسعادة اى ان كلامه عليه السلام لايخرج عن مسائل العلم الموصلة للسعادة ولاهتداء الناس فاضافة الانواع التى هى بمعنى المسائل للسعادة

قوله والحكم ) جمع حكمة قال ابو البقاء وهى علم باحث عن احوال الموجودات الخارجية على ما هى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كانت باحثة عن احوال الموجودات لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض فهى الحكمة النظرية وان كانت باحثة عن احوال الموجودات بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة منا مثل الصلاة والصوم فهى الحكمة العملية انتهى ووجه النسبة كما نقله الكردى عن المولى نصر الله ان المقصود اولا من الحكمة تحصيل الادراكات بالنظر فنسبت اليه والمقصود ثانيا تعلق الادراكات بالمسائل الباحثة عن العمل فنسبت اليه قوله لمحاسن الافعال ) الاضافة اليه كالذى بعده من اضافة الصفة للموصوف اى الافعال الحسنة والشيم جمع شيمة وهى الخلق والعادة قوله الموصول ) فى نسخة الموصل اى المعلق اه ملا الياس قوله الهدى ) اى الاسلام او الاهتداء



لادنى ملابسة والعطف حينئذ من عطف المسبب على السبب ( قوله المضمر ) اى المخفى من اضمرت الشئ اخفيته ( قوله فى اشاراته ) الاشارة هى تحريك العضو على وجه مخصوص والمراد باصناف الحكم مسائل العلم وحينئذ فالمعنى انه صلى الله عليه وسلم اخفى واودع فى اشاراته وتحريك بعض اعضائه مسائل علمية بحيث ان الحاذق يفهم من اشاراته عليه السلام علوما فليست اشاراته عليه السلام عبثا ويحتمل ان يكون المراد باشاراته كلامه اى انه اخفى فى كلامه انواع الحكمة فيكون اشارة للاحكام المأخوذة من كلامه عليه السلام بطريق الالتزام اى ان كلامه كما انه يفيد احكاما بطريق الصراحة كذلك يفيد احكاما بطريق الالتزام فظهر لك مما قلناه ان اصناف الحكم مرادف لانواع السعادة ( قوله والتقى ) جمع تقاة واصلها تقية واصلها وقية والحاصل ان الاصل الاصيل وقية ابدلت الواو تاء فصار تقية تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت الفا فصار تقاة والتقوى امتثال الاوامر واجتناب النواهى ولها انواع ثلاثة التباعد عن الشرك والتباعد عن المعاصى والتباعد عما يشغل عن الله هذا هو اصناف التقوى وظاهر ان هذه اوصاف للعبد فلا معنى حينئذ لكونها مضمرة فى اشاراته عليه السلام ويجاب بأن المراد بالتقى مايتقى به اى ماهو سبب فى التباعد وهو يرجع للعلم وحينئذ فالعطف مرادف ( قوله محمد ) بدل او عطف بيان من المشتق او خبر لمحذوف وقدم ذكر الصفات على العلم ليكون ذكره بعد اوقع فى النفس لوجود التشويق اليه بذكر صفاته ( قوله المذكور اسمه الخ ) اى لا بهذا العنوان اذ اسمه فى التوراة طاب وفى الانجيل ماحى وانما خصهما بالذكر لشدة انكار المتمسكين بهما لبعثته عليه الصلاة والسلام والشارح يشير الى انه كان ينبغى لهم الاذعان لنبينا بشهادة كتابيهم ببعثته فاندفع مايقال انه قد ذكره فى القرآن ايضا واما الزبور فهو مواعظ الاحكام فيه ( قوله وعلى آله ) عم فى مقام الدعاء اتقيا المؤمنين وقيل كل مؤمن ولو عاصيا وقوله مظهر الحق اى محل ظهوره وهذا يدل على ارادة المعنى الاول للآل الا أن يراد بالحق خصوص الايمان ثم ان الحق مطابقة النسبة الخارجية للنسبة الكلامية وعكسه الصدق فهو مطابقة النسبة الكلامية للخارجية فالمطابقة فى الاول تعتبر صفة للخارجية وفى الثانى تعتبر صفة للكلامية ( قوله ومبطل ) اى محل بطلان اى خفاء الاباطيل فالمراد

قوله محمد ) بدل من المشتق او عطف بيان عليه او خبر لمبتدأ محذوف وقدم ذكر الصفات على العلم ليكون ذكره بعد اوقع فى النفس لوجود التشويق اليه بذكره صفاته قوله المذكور اسمه ) قال ملا الياس اسمه فى التوراة طاب وفى الانجيل ماحى اه ولعل تخصيصهما بالذكر لشدة انكار المتمسكين بهذين الكتابين بعثة النبى الكريم والا فاسمه مذكور فى غيرهما ايضا فقد ﴿ ٧ ﴾ روى ابن عساكر عن كعب الاخبار ان آدم عليه السلام رآه مكتوبا على ساق العرش وفى السموات وعلى كل قصر وغرفة فى الجنة وعلى ورق شجرة طوبى وسدرة المنتهى واطراف الحجب وبين اعين الملائكة فاشار الشارح الى انه كان ينبغى لهم الاذعان لنبينا لشهادة كتابيهم ببعثته صلى الله عليه وسلم فتأمل قوله مظهر ) بفتح الميم والهاء اى مكان ظهور الحق فهو مصدر ميمى بمعنى المكان قوله ومبطل ) بفتح الميم والطاء اى محل بطلان اى خفاء الاباطيل فالمراد بالبطلان الخفاء بقرينة مقابلته بمظهر والا فلا معنى لبطلان الباطل وفى جعل الآل محل البطلان تجوز اذ محله حقيقة هو الباطل والآل محل لملزومه اى الابطال وكذا يقال فى مظهر فان محل الظهور هو الحق لا ان الآل محل لملزومه وهو الاظهار فان قلت ما المانع من جعل مبطل محل الابطال فيكون حقيقة قلت عدم صلاحية مفعل مصدرا للرباعى فتدبر فان قرئ كل من مظهر ومبطل بضم الاول وفتح الثالث كان مصدر الرباعى على حد قوله تعالى بسم الله مجراها او مرساها ومن قناهم ممزق وقول الشاعر الحمد لله ممسانا ومصبحنا * فى كونها مصادر ميميه وان اختلف المراد منها فان مافى الشارح المراد منه المكان وما فى الامثلة المراد منه الحدث فى الاولين والزمن

فى الاخير وفى نسخة مظهرى ومبطلى بضم الميم فى كل وكسر الهاء الطاء وبالياء على صيغة الجمع وقول بعضهم ان الياء ثابتة ايضا على جعلهما مصدرين غير سديد كما لا يخفى قوله الا باطيل ) جمع باطل على غير قياس اذ قياسه بواطل قال فى الخلاصة فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل . وماهنا من نحو كاهل قوله ماظهر النجم الخ ) المراد بالنجم الاول النبات الذى لا ساق له المقابل للشجر وهو النبات الذى ساق قال تعالى والنجم والشجر يسجدان وبالنجم الثانى الكوكب والمراد بالعلم الاول الجبل قالت ﴿ ٨ ﴾ الخنساء وان صخرا لتأتم الهداة به * كأنه علم فى رأسه نار * وبالثانى العلامة اى والصلاة والسلام على من ذكر مدة ظهور النبات فى الجبل ومدة شهرة الكوكب فى كونه علامة يهتدى به قال تعالى وبالنجم هم يهتدون وكتب بعضهم على قوله وما اشتهر النجم فى العلم اى فى كونه علما فانه علم بالغلبة على الثريا انتهى وبين العلمين والنجمين الجناس التام خطا ولفظا وفى نسخة بدل العلم الثانى الظلم وعليها فبينه وبين العلم الجناس اللاحق قوله فلما ) اورد الفاء بعد بعد تقديرا لاما او توهما لها لان الفاء بعد بعد مظنة لاما فنزلت اما المتوهمة او المقدرة منزلة المحققة قوله فى الامصار ) خصها بالذكر لكونها محلا لظهور العلم وكتب غالبا (ظهور) اى كظهور فهو تشبيه بليغ قوله الرسالة ) المناسب لقول المصنف هذه فائدة ان يقول الشارح ( والمناسب والفائدة وقد يقال انما ترك هذه المناسبة اللفظية للاشارة الى تعظيم شان هذه الفائدة وانها حرية بان تسمى رسالة وان سماها مؤلفها فائدة تواضعا ونقل عن حواشى المطالع ان الرسالة ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل من فن او فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة او كثيرة من فن او فنون

بالبطلان الخفاء بقرينة مقابلته بظهر وجعل الآل محلا للظهور والبطلان يجوز لان محل الاول حقيقة الحق بمعنى انه قائم به ومحل الثانى الباطل والآل انما هم محل لمزوم ذلك وهو الاظهار والابطال (قوله الاباطيل) جمع باطل على غير قياس اذ قياسه بواطل نحو كاهل ولا بد من التجريد فى الاباطيل بان يراد بها مجرد الذات بقطع النظر عن وصفها بالبطلان والا كان الكلام من تحصيل الحاصل والمراد بابطال الباطل اخفاؤه واعدامه اى ان آله عليه السلام محل لاعدام الاشياء التى تتصف بالبطلان واخفائها (قوله ماظهر النجم) اى النبات الذى لا ساق له ويقابله الشجر وهو النبات الذى له ساق والمراد بالعلم الجبل كما قول الخنساء

وان صخرا لتأتم الهداة به . كأنه علم فى رأسه نار

وخص العلم بالذكر لان الغالب ظهور النجم فيه (قوله وما اشتهر) اى ومدة اشتهار النجم اى الكوكب وقوله فى العلم اى فى حال كونه علما اى علامة يهتدى بها فى البر والبحر ثم انه ليس المراد التحديد بل هذا كناية عن دوام الصلاة على من ذكر كما هو عادة العرب من كنايتهم عن التأبيد بالتحديد كما فى قوله

اذا غاب عنكم اسود العين كنتم * كراما وانتم ما اقام الائم

فاسود العين اسم الجبل فكنى بمدة اقامة عن دوام لؤمهم وبين النجمين والعلمين الجناس التام لفظا وخطا لاتفاق الكلمتين المتجانستين لاجمع الحروف والترتيب والشكل ( قوله وبعد فلما الخ ) يحتمل ان الواو للاستئناف والفاء زائدة والظرف معمول لمحذوف اى واقول بعد ما تقدم لما شاع الخ ويحتمل ان الفاء واقعة فى جواب اما المتوهمة او التى نابت عنها الواو (قوله فى امصار) جمع مصر وهو محل قسم الفئ والغنائم وخصها بالذكر لانها محل ظهور العلم وكتبه غالبا (قوله وظهر هو بمعنى شاع وغاير فى العبارة لدفع الثقل الحاصل بتكرار اللفظ وقوله ظهور الشمس اى مثل ظهور الشمس فهو تشبيه بليغ اى كظهور جزء من جزئياتها لان الشمس كلى والظاهر فرد من افرادها وان كان الكلى منحصرا فيه وقوله فى النهار تأكيد لما يفهم مما قبله نظير سمعت باذنى ( قوله الرسالة ) تنازعه شاع وظهر

فالرسالة أخص من الاخيرين مطلقا والثانى اخص من الثالث كذلك قوله المولى ) يطلق على معان منها السيد والناصر ومتولى الامر والنهى وكل مناسب هنا قوله الامام ) يطلق على معان أيضا منها المقدم على غيره وهو المراد هنا ويجمع على امام بلفظ الواحد وليس ﴿ ٩ ﴾ على حد عدل لانهم قالوا امامان بل جمع مكسر قوله المحقق ) من التحقيق وهو اثبات المسئلة بدليلها والمدقق من التدقيق وهو تقوية الدليل لمثبت للمسئلة بدليل آخر بينهما تباين وقيل التحقيق اثبات المسئلة بالدليل سواء كان على وجه فيه دقة ام لا والتدقيق اثباتها بدليلها على وجه فيه دقة سواء كانت الدقة لاثبات دليل المسئلة بدليل آخر او لغير ذلك وعلى هذا فالتدقيق اخص ويقع فى بعض التركيب الترقيق وهو التعبير بفائق العبارات الحلوة والتنميق وهو ان يراعى فى التركيب النكات المعانية والمحسنات البديعية والتوفيق وهو سلامة التركيب من الاعتراض قوله خاتم المجتهدين ) فيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه المجتهدين بالرسائل بجامع التوضيح لان المجتهدين يوضحون احوال المسائل كما ان الرسائل توضح احوال الباعث واثبات الخاتم الذى هو فى الاصل الشخص المثبت للختم مراد به هنا المروج تخييل لانه من لوازم المشبه به والمعنى مروج المجتهدين ان كان الخاتم اى الشخص المثبت للختم بروج الرسائل ولك تقرير استعارة تصريحية تبعية بان يشبه الترويج بالختم ويستعار له اسمه ويشتق منه خاتم بمعنى مروج ويصح كون خاتم بمعنى آخر ويكون فيه مبالغة فى مدحه بانه

والمناسب لقول المصنف هذا فائدة ان يقول الشارح الفائدة لكنه ترك هذه المناسبة اللفظية للاشارة الى عظم هذه الفائدة وانها حرية ان تسمى رسالة وان سماها مؤلفها فائدة تواضعا منه قيل الرسالة ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن او فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة او كثيرة من فن او فنون فالرسالة اخص الثلاثة خصوصا مطلقا والثانى اخص من الثالث كذلك (قوله التى افادها ) حذف المتعلق لافادة العموم اى التى افادها لكل طالب وسيأتى للشارح ان الفائدة ما استفيد من علم او مال فحقها ان تقع المعانى وهنا اوقعها على الالفاظ لانها هى المفادة من المؤلف والحاصل ان مقتضى ما هنا ان التأليف اسم للالفاظ ومقتضى ما يأتى انه اسم للمعانى فقد حصل فى كلامه تناف ويجاب بانه اطلق على هذه الالفاظ المفادة لفظ فائدة لكون هذه الالفاظ وسيلة للمعانى فكانها نفس المعانى ( قوله المولى ) من جملة معانيه السيد اى الذى يفزع اليه فى مهمات الامور من العلوم وغيرها ومن جملة معانيه الناصر ولا شك ان كلا من المعنيين يصح ارادته هنا لان المصنف كان يفزع اليه فى العلوم وناصرا لاهل الحق باقامة الادلة والرد على المخالفين من اهل الضلال فقد اجتمع فيه الامران (قوله الامام) اى المقتدى به والمقدم على غيره والعلوم العقلية والنقلية فقد الف كثيرا من الكتب العظام كشرح مختصر ابن الحاجب الاصولى وله الفوائد الغيائية فى المعانى والبيان وله المواقف فى علم الكلام (قوله المحقق) من التحقيق وهو ذكر الشئ على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة بالدليل عقليا كان او نقليا فالمعنى حينئذ الامام الذى يذكر المسائل على الوجه الحق او يثبتها بالادلة ( قوله الفاضل) اى المصنف بالفضل وهو صفات الكمال ( قوله المدقق ) مأخوذ من التدقيق وهو ذكر المسائل الدقيقة وان لم يذكر لها دليل ويطلق على اثبات دليل المسألة بدليل آخر بان يكون بعض مقدمات الدليل الاول نظريا فيؤتى بدليل آخر على هذه المقدمة حتى ينتهى الامر الى الضرورة كان تقول فى الاستدلال على حدوث العالم العالم متغير وكل متغير حادث ثم تقيم دليلا على الصغرى بقولك العالم ملازم للاعراض التى شوهد تغيرها وكل ملازم المتغير فهو متغير وهذا معنى قول المحشى التدقيق تقوية الدليل للمسئلة بدليل آخر فبين التحقيق والتدقيق التباين على كل من الاطلاقين (قوله خاتم) بكسر التاء وفتحها وهو فى الاصل

لايوجد بعد مجتهد مثله **قوله المجتهدين**) جمع مجتهد من الاجتهاد وهو لغة بذل المجهود فى طلب المقصود واصطلاحا
بذل المجهود فى استنباط الاحكام من الكتاب والسنة اومن كلام العرب وارادة المعنيين على المعنى الاول لخاتم
ظاهرة ويكون فيه من مدح المصنف ماهو حقيق به بخلافه على ﴿ ١٠ ﴾ الثانى الاعلى دعوى المبالغة كما تقدم

**قوله عضد الحق والدين**) اى مقويهما والمشهور على الالسن فى لقبه عضد الدين قال السيوطى فى ترجمته الامام العضد عبدالرحمن بن احمد ابن عبد الغفار القاضى عضد الدين الايجى بهمزة مكسورة وياء تحتية وجيم العلامة الشافعى المشهور بالعضد انجب تلامذة عظاما اشتهروا فى الافاق منهم الشيخ شمس الدين الكرمانى والتفتازانى والضياء القرمى صنف شرح مختصر ابن الحاجب الاصولى والمواقف والفوائد الغياثية فى المعانى والبيان ورسالة فى الوضع وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه فى القلعة فات مسجونا سنة ست وخمسين وسبعمائة اهـ باختصار **قوله اعلى الله درجته**) اى اللهم اعل رتبته فى اعلى عليين اى فى ارفع اعلى مكان فى الجنة لان عليين اسم لاعلى الجنة وقيل هو اسم مكان فى السماء السابعة تجتمع فيه ارواح المؤمنين كما ذكره الشيخ يس فى بعض
حواشيه وكلا المعنيين مناسب هنا وقيل هو اسم لديوان الخير الذى يدون فيه كل ماعملته الملائكة وصلحا الثقلين وهو المراد بقوله تعالى ان كتاب الابرار لفى عليين الآية وهو على هذه الاقوال الثلاثة ملحق ( فقوله )

اسم للآلة التى يطبع بها وحينئذ فالكلام من قبيل التشبيه البليغ اى انه كالخاتم للمجتهدين بجامع الترويج فى كل فالختم يروج الرسالة المطبوعة به وكذلك المؤلف مروج للمجتهدين فكانهم بدون عدم اوان خاتم مستعار لمروج استعارة تبعية بان شبه الترويج بالختم واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الختم خاتم بمعنى مروج ويصح ان يراد بقوله خاتم معنى آخر وحينئذ فهو بكسر التاء لاغير والمجتهدين مجتهد مأخوذ من الاجتهاد وهو لغة بذل الجهد فى طلب المقصود واصطلاحا بذل الجهد فى استنباط الاحكام من الكتاب والسنة اومن كلام العرب وهو ثلاثة اقسام اما مطلق وهو المؤسس للقواعد واما مجتهد مذهب وهو الذى استنبط الفروع من القواعد التى اسسها امامه واما مجتهد فتوى وهو الذى ينظر فى الادلة ويرجح بعض الاقوال على بعض ومراد الشارح ان المصنف مجتهد فى العلوم العقلية والالاهية وهو علم التوحيد لابد انما اشتهر بذلك لانه كان مجتهدا فى الفقه وقد يقال لامانع من انه كان ايضا مجتهد مذهب فى فقه امامه هو مذهب الامام الشافعى (قوله عضد الحق) العضد مافوق المرفق من الكتف وهو محل قوة اليد واصل قوة البدن قوة اليد اذا علمت ذلك فى الكلام مجاز مرسل فقد اطلق الملزوم وهو العضد واراد لازمه وهو القوة واشتق من القوة مقو فهو مجاز مرسل تبعى اوان فى الكلام استعارة بالكناية بان شبه الحق بانسان واثبات العضد تخييل والمراد هنا بالحق النسبة الخارجية الموافقة للنسبة الكلامية والمراد بالدين ماشرع من الاحكام اعنى النسب التامة كثبوت الوجوب للنية فى قولك النية واجبة والمراد بتقوية تلك النسب اقامة الادلة العقلية والنقلية عليها واذ قد علمت ان المراد بالدين النسب التامة التى شرعها الشارع تعلم ان عطفه على الحق من قبيل عطف الخاص على العام لان الحق يشمل النسبة فى قولك قام زيد عند مطابقتها للواقع ثم ان قوله عضد الحق والدين من قبيل التصرف فى العلم وقد قيل انه ممنوع وذلك لان لقبه الذى اشتهر به العضد واسمه عبدالرحمن بن احمد بن عبدالغفار الايجى بياء ساكنة بعد همزة مكسورة نسبة لايج بلدة بالعجم من اعمال كرمان من جملة تلامذته شمس الدين الكرمانى والسعد التفتازانى والضياء القرمى وغيرهم وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه فى القلعة الى ان مات سنة ست وخمسين وسبعمائة (قوله اعلى الله درجته) جملة خبرية لفظا قصد بها انشاء الدعاء للمصنف اى اللهم اعل درجته اى منزلته التى يحل فيها ( قوله فى اعلا عليين) اعلم ان عليين اسم لاعلى مكان فى الجنة والمنازل التى فيه متفاوتة فى العلو

بجمع المذكر السالم وقيل جمع على اسم ملك وعليه فهو جمع حقيقة افاد جميع ذلك شيخ مشايخنا السندوبى فى شرح الخلاصة **قوله وكانت مشتملة** ) الجملة حال وقد مقدرة وكان يصح كونها تامة ومشتملة حال وناقصة ومشتملة خبرها **قوله دقيقه**) اى خفية **قوله عميقة**) من العمق بفتح العين وضمها مع سكون الميم وبضمها وهو البعد والمراد صعبة يشق ادراكها والوصول اليها **قوله مع غاية الخ**) الغاية والنهاية مترادفان بمعنى آخر الشئ وكذا الاختصار والايجاز بمعنى تقليل اللفظ سواء ﴿ ١١ ﴾ كثر المعنى اولا وقيل تقليل اللفظ وتكثير المعنى وبعضهم فرق بين الغاية والنهاية بان الغاية فى الازمنة والنهاية فى الامكنة وبين الاختصار والايجاز بان الاختصار الحذف من عرض الكلام كأن يؤدى المعنى الذى يدل عليه بكلمة مركبة من خمسة حروف باقل منها كتأدية معنى الطريق الواضح بنهج بدل منهاج والايجاز الحذف من طول الكلام كتأدية المعنى المدلول عليه باربع كلمات باقل منها كتأدية ثبوت قيام ابى زيد بقولك زيد قائم اب بدل زيد قائم ابوه **قوله ولم يكن لها بد**) اى مفارقة وغنى قال الصحاح وقولهم لابد من كذا اى لافراق منه والمعنى ان هذه الرسالة لما اشتملت عليه من الاوصاف السابقة لاينبغى ان تنفرد وتستغنى عن شرح موصوف بما ذكر **قوله لايغادر الخ** ) اى لايترك نكتا صغيرة ولا نكتا كبيرة على حال من الاحوال حال ضبطها وبيانها وفيه من محسنات البديع الاقتباس ولا يقدح فيه مخالفته لمعنى الآية وهو لايترك الكتاب معصية صغيرة ولا كبيرة ونظير ذلك قول ابن الرومى

لئن اخطأت فى مدحيك مااخطأت فى منعى
لقد انزلت حاجتى * بواد غير ذى زرع

مقتبسا من قوله تعالى ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع اذ معناه بواد لاماء فيه ولانبات وقد نقله الشاعر

فقوله فى اعلى عليين اى فى ارفع على مكان فى الجنة وهو متعلق بمحذوف اى جاعلا تلك الدرجة فى اعلا عليين وقيل ان عليين اسم مكان فى السماء السابعة تجتمع فيه ارواح المؤمنين وكلا المعنيين مناسب هنا ( قوله وكانت مشتملة ) الجملة حالية وقد مقدرة وكان يصح كونها تامة ومشتملة حال وناقصة ومشتملة خبرها (قوله على مسائل) تطلق المسألة على القضية وعلى نسبتها فعلى الاول يكون اشتمال الرسالة على المسائل من اشتمال الكل على اجزائه لان الرسالة الفاظ وعلى الثانى من اشتمال الدال على المدلول (قوله دقيقة ) اى خفية (قوله وتحقيقات) اراد بها المسائل المحققة اى المذكورة على الوجه الحق لان التحقيق وصف للمحقق وهو المؤلف فلا تشتمل الرسالة عليه وحينئذ فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله عميقة) من العمق بفتح العين وضمها وهو بعد القعر ومن المعلوم ان بعد القعر لايكون الا للمحسوسات فلابد من التجريد بان يراد مطلق البعد مجردا عن المضاف اليه والمعنى تحقيقات بعيدة اى صعبة يشق ادراكها والوصول الى فهمها ( قوله مع غاية الايجاز ونهاية الاختصار) اى حالة كونها مصاحبة لغاية الايجاز والغاية والنهاية مترادفان بمعنى آخر الشئ وكذا الايجاز والاختصار مترادفان بمعنى واحد وهو تقليل اللفظ سواء كثر المعنى اولا وقيل تقليل اللفظ مع كثرة المعنى فقد تفنن الشارح فى التعبير والخطب محل اطناب ودفع بهذا مايتوهم من انها لما اشتملت على المسائل المذكورة كانت مطولة (قوله ولم يكن لها بد) الجملة حالية اى والحال انه لم يكن لها غنى اى لم تكن مستغنية عن شرح يبين معانيها لاشتمالها على الاوصاف المذكورة (قوله لايغادر صغيرة) اى لايترك نكتا صغيرة ولا كبيرة لااحصاها اى ضبطها وبينها وفيه من المحسنات البديعية الاقتباس وهو ذكر شئ من القرآن او السنة لاعلى انه منه ولايضر مخالفته لمعنى الآية وهو لايترك الكتاب معصية صغيرة ولا كبيرة ونظير ذلك قول ابن الرومى

لئن اخطأت فى مدحيك مااخطأت فى منعى
لقد انزلت حاجاتى * بواد غير ذى زرع

الى جناب لاخير فيه ولا نفع **قوله** احصاها) كان الظاهر احصاهما بضمير التثنية لرجوعه للصغيرة والكبيرة وقد يقال موصوف الصغيرة والكبيرة الجمع كما علمت لا المفرد وانظر هل قال المفسرون بنظير ذلك فى الآية **قوله** فى تبيين المرام) اى المطلوب واصله مروم نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو الفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن **قوله** اقصاها) كان الظاهر اقصاهما بضمير التثنية لرجوعه لتبيين المرام وتحقيق المقاصد وقد يقال هو راجع للمرام والمقاصد والمراد باقصاها غايتها او للنكت الصغيرة والكبيرة او للرسالة ﴿ ١٢ ﴾ وعليه فالمراد باقصاها ابعدها واصعبها **قوله** اردت) جواب لما **قوله** الخوض فى تميم المرام) اى فى الاتيان به تاما وفيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه تميم المرام وتحقيق المقاصد بالبحر المتسع الذى يشق على خائضه الوصول الى ساحله وطوى ذكر المشبه به واثبت من لوازمه الخوض اوشبه الشروع فى ذلك بالخوض فى البحر بجامع المشقة فان الشارع فيه على الوجه المذكور يناله مشقة اتعاب الفكرة ومراجعة النقول ففيه استعارة مصرحة **قوله** على وجه) اى طريق حال من تميم وتحقيق اى حالة كون ما ذكر كائنا على طريق الخ اى لا يشوبه خفاء **قوله** يكشف عن وجوه خرائدها) اى الرسالة والخرائد جمع خريدة وهى فى الاصل المرأة الحسناء المحتجبة اوفيه استعارة مصرحة حيث شبه مسائل الرسالة بالخرائد بجامع ( الا ) الحسن والاحتجاب ثم استعار الخرائد للمسائل وكل من الوجوه واللثام ترشيح فاذكره ابو البقاء من ان فيه استعارة بالكناية وتخييلا مردود وعبارته والخرائد جمع خريدة وهى المرأة والمستترة شبه المسائل فى اختفائها وعدم ظهورها بالمرأة المخبأة على وجه الاستعارة بالكناية واثبت الوجوه تخييلا ورشحه بكشف اللثام اه **قوله** اللثام)

مقتبسا من قوله تعالى ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع اذ معناه بواد لا ماء به ولا نبات وقد نقله الشاعر الى جناب لا خير فيه لا نفع وانما لم يقل احصاها مع انه مقتضى الظاهر لان موصوف الصغيرة والكبيرة جمع اى نكتا صغيرة ولا نكتا كبيرة كما علمت او يقال انه حذف من الاول لدلالة الثانى اى لا يغادر نكتة صغيرة الا احصاها ولا كبيرة الا احصاها ) قوله (المرام) بفتح الميم اى المطلوب واصله مروم على وزن مفعل نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو الفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن ( قوله اقصاها ) اى اقصى المرامات والمقاصد اى غايتها فالضمير ليس راجعا للمضاف بل للمضاف اليه ولما كانت المقاصد جمعا اتى بضمير جمع المؤنث فاندفع ما يقال ان الواجب اقصاهما لان الضمير راجع للتبيين والتحقيق وهما شيئان لا جمع ثم ان التحقيق ليس قاصرا على اقصى المقاصد اى غايتها دون اولها واوسطها بل المراد انه يبلغ جميع المقاصد (قوله اردت الخوض) جواب لما اى اردت الشروع فى شرح عليها يسمى تميم المرام اى الاتيان به تاما وفى الكلام استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه تميم المرام ببحر متسع يشق على خائضه الوصول لساحله واثبات الخوض تخييل او انه شبه الشروع فى تميم المرام بالخوض بجامع المشقة فان الشارع فيه تناله مشقة اعمال الفكر ومراجعة النقول واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة (قوله فى تميم المرام ) اى المطلوب اى فى الاتيان به تاما ثم ان المناسب لمراعاة المطابقة اللفظية ان يقول فى تبيين المرام لكن لما كان المراد التبيين على وجه التمام ولا يستفاد هذا من التعبير بقوله تبيين عدل عنه الى التعبير بتميم (قوله على وجه ) حال من تميم اى حالة كون التميم المذكور آتيا على وجه اى طريق وحالة لا يشوبه خفاء (قوله عن وجوه خرائدها) اى الرسالة والخرائد جمع خريدة وهى فى الاصل المرأة الحسناء المحتجبة فشبه الشارح مسائل هذه الرسالة الدقيقة بالنساء الحسان بجامع الحسن والاحتجاب واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية وقوله بكشف ووجوه واللثام ترشيح يصح ان يكون باقيا على حاله لم يقصد به

هو ما يوضع على الفم من النقاب **قوله** مع جمود القريحة) اى عدم انبساط العقل فى المدارك مستعار من جمود الماء بجامع قلة الانتفاع الا بعد تكلف على طريق الاستعارة المصرحة والقريحة فى الاصل اول مستنبط من ماء البئر اطلق على اول مستنبط من العلم او مطلق مستنبط منه مجازا مرسلا او استعارة لان كلا سبب للحياة الاول سبب لحياة الاشباح والثانى سبب لحياة ﴿ ١٣ ﴾ الارواح ثم اطلق على العقل الذى هو محل العلم مجازا اواستعارة فان قلت كيف يصح اطلاق القريحة ثانيا على العقل مجازا اواستعارة مع انها اطلقت كذلك اولا على اول مستنبط من العلم او على مطلق مستنبط اجيب بأن صحة ذلك مبنية على جواز بناء المجاز على المجاز اواستعارة المستعار اوعلى ان اطلاقها على غير العقل حقيقة عرفية ولا يخفى مما تقرر ظهور الاستعارة المصرحة فى القريحة بمعنى العقل حيث شبه بالماء بجامع السببية فى النجاة اه من شيخنا الملوى فى شرح ديباجة المختصر والظاهر ان العلاقة انما تعتبر بين ما نقل عنه وما نقل اليه لا بين المعنى الاصلى والمنقول اليه كما قرره شيخنا فاذن العلاقة كون كل سببا فى الاهتداء تأمل **قوله** وكلال الطبيعة ) الكلال فى الاصل الجراحة والمراد تشويش الفكرة من حوادث الزمان **قوله** تحفة) قال فى الصحاح التحفة ما اتحفت به الرجل من البر واللطف وكذا التحفة بفتح الحاء والجمع تحف اه وهى خبر مبتدا محذوف او مفعول به اى جعلته تحفة واما جعل بعضهم له مفعولا لاجله وعامله اردت ففيه نظر لانه ليس مصدرا كما يؤخذ من عبارة الصحاح وعلى تسليم انه اسم مصدر لا تحف فليس قلبيا تأمل **قوله** للحضرة) عبر بها عن عبد الكريم كناية عن دوام حضوره **قوله** الامير) اى الملك كما فى القاموس

الا مجرد تقوية الاستعارة ويصح ان يكون الكشف متجوزا به عن الزوال واللثام وهو ما يوضع على الفم من النقاب متجوزا به عن الخفاء للزومه له (قوله مع جمود القريحة) حال من فاعل اردت اى اردت ذلك فى حال كونى مصاحبا لجمود القريحة اى لجمود قريحتى فأل عوض عن المضاف اليه واراد بجمود قريحته عدم انبساط عقله فى المدارك فشبه عدم انبساط العقل بجمود الماء مثلا بجامع قلة الانتفاع فى كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة والقريحة فى الاصل اول مستنبط من ماء البئر اطلقت على اول مستنبط من العلم او على مطلق مستنبط منه فعلى الاول يكون مجازا مرسلا علاقته الاطلاق والتقييد وعلى الثانى يكون استعارة بجامع ان كلا سبب للحياة فالاول سبب لحياة الاشباح والثانى سبب لحياة الارواح ثم اطلقت على العقل الذى هو محل العلم مجازا مرسلا علاقته الحالية لاطلاق اسم الحال وارادة المحل اواستعارة بجامع ان كلا سبب فى الاهتداء وصحة اطلاق القريحة ثانيا على العقل على جهة المجاز المرسل اوالاستعارة مع اطلاقها اولا على اول مستنبط من العلم او المستنبط منه مطلقا على جهة المجاز مبنية على جواز بناء المجاز على المجاز واستعارة المستعار اوعلى ان اطلاقها على غير العقل حقيقة عرفية واذا بنى المجاز على المجاز فالعلاقة والجامع انما يعتبران بين ما نقل عنه والمنقول اليه بين المعنى الاصلى والمنقول اليه كما علمت مما قلناه (قوله وكلال الطبيعة) الكلال فى الاصل عدم قطع السكين والمراد هنا بكلال الطبيعة تشويش الفكرة ووقوفها عن الادراكات للتكدر الحاصل لها من حوادث الزمان فشبه الوقوف المذكور بعدم القطع واستعار اسم المشبه به وهو الكلال للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله تحفة) بالرفع خبر المبتدأ محذوف اى وهو اى تميم المرام تحفة او بالنصب مفعولا لمحذوف اى جعلته تحفة والتحفة الهدية المستظرفة (قوله للحضرة) هى فى الاصل ظرف مكان اى مكان الحضور والمراد بها هنا الحاضر اعنى عبد الكريم لحضوره فى الاذهان وملاحظته دائما لتعلق القلوب به ( قوله الامير ) اى الملك وقوله الاعظم اى من سائر الملوك والقهرمان بفتح الراء اى المدبر فهو احق بالمملكة

قوله القهرمان ) اى الوكيل الحاذق الحافظ القائم بامر الرجل قاله ابو البقاء نقلا عن المشكاة قوله ظل الله) فيه تشبيه بليغ اى كظل الله او استعار مصرحة حيث شبهه بالظل بجامع ان كلا يلجأ اليه مما يضر ولاشك انه يلجأ اليه من حوادث الزمان المؤذية كما ان الظل يلجأ اليه من حر ﴿١٤﴾ الشمس المؤذى واضافته الى الله تعالى

من غيره والتدبير النظر فى عواقب الامور لتقع على الوجه الاكمل واذا اسند التدبير لله فالمراد به الايان بالاشياء على اكمل وجه وقيل القهرمان هو الحاذق الحافظ القائم بامور الرجال (قوله ظل الله على الانام) من المعلوم ان ظل الشئ صورة تحاكى جسمه فالظل يشعر بالتجسيم فظاهر العبارة يشعر بالتجسيم لله وهو محال والجواب ان المراد بالظل فى الكلام النعمة اى نعمة الله على الانام فشبه نعمته تعالى بالظل بجامع الراحة فى كل واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية وانما كان هذا الممدوح نعمة من الله واصلة للانام لدفعه المضار عنهم الواصلة لهم من اعدائهم وحمله لهم على العمل بالشرائع فالمراد بالانام العقلاء ويحتمل ان يراد بهم جميع افراد الحيوان فالممدوح نعمة من الله واصلة لكل الخلق لكونه سببا فى كل خير لكونه عدلا (قوله فاتح ابواب الانعام والاكرام) اى ليبذل منها ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعارة المكنية والتخييل حيث شبه الانعام والاكرام بموضع له ابواب تشبيها مضمرا فى النفس على طريق المكنية واثبات الابواب تخييل (قوله الذى اشتاقت تيجان السلطنة) التيجان جمع تاج وهو الاكليل الذى هو عصابة تزين بالجواهر توضع على الرأس والسلطنة كون الشخص سلطانا ولا يخفى ان الكون المذكور لا تيجان له فيقدر فى الكلام مضاف اى تيجان ذوى السلطنة وذوى السلطنة هم الملوك وفى الكلام ايضا استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه التيجان بالاناسى بجامع التكرمة واثبات الاشتياق تخييل والهامة الرأس والجمع هام اى الذى اشتاقت تيجان السلاطين الى رأسه لتوضع عليها ( قوله وباهت ) اى افتخرت من المباهاة وهو الافتخار (قوله حلل الامارة) هى كون الشخص امير والكون المذكور لا حلل له فيقدر مضاف اى حلل ذوى الامارة والحلل برود اليمن واحدها حلة وهى ازار ورداء ولا تسمى حلة من تكون ثوبين من جنس واحد اى وافتخرت حلل السلاطين بكونها على قامته (قوله القائز) من الفوز وهو الظفر بالخير (قوله العلية) هى علم الكلام والحكمة العملية هى علم الفروع وذلك لان الحكمة عبارة عن العلم الباحث عن احوال الموجودات الخارجية على ماهى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كان العلم باحثا عن احوال الموجودات التى ليست بقدرتنا واختيارنا يسمى ذلك العلم حكمة علمية كالباحث عن احوال الافلاك وعن صفات المولى وان كان باحثا عن احوال الموجودات التى بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة منا من صلاة وصوم وحج

لانه الناصر واما ماذكره الحفيد من انه انما وصف السلطان بذلك لان ظل الشئ ما يناسبه ويحكى عنه فى الجملة فكما ان سلسلة الممكنات مرتبطة بوجود الحق تعالى كذلك نظام مملكته وبلده مرتبط بالسلطان فلا يخفى ما فيه من سوء الادب كما قاله شيخنا الملوى قوله اشتاقت تيجان السلطنة ) التاج الاكليل قال فى المختار الاكليل شبه العصابة تزين بالجواهر ويسمى التاج اكليلا والسلطنة كون الشخص سلطانا بضم السين وسكون اللام وقد تضم يذكر ويؤنث يطلق على معان منها البرهان والحجة ومنه اتريدون ان تجعلوا لله عليكم سلطانا مبينا اى حجة ظاهرة ومنها قوة الملك ومطلق القوة اه من شرح الدلائل للفاسى وكل من المعنيين الاخيرين مناسب هنا والهامة الرأس والجمع هام وفيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه التيجان بالاناسى بجامع التكرمة وانبت الاشتياق تخييلا قوله وباهت) اى افتخرت من المباهات اى المفاخرة (يسمى) والامارة كون الشخص اميرا اى ملكا والفائز من الفوز وهو الظفر بالخير قوله العلية) هى المعبر عنها فيما تقدم

بالنظرية وقد سبق بيان الحكمتين ووجه النسبة فى كل قوله الحائز) اى الجامع وبين الحائز والفائز الجناس اللاحق قوله فياض) من الفيض وهو يطلق اصطلاحا على فعل يفعله دائما لا لغرض ولا لعوض ولغة على انصباب الماء عن امتلاء افاده ابو البقاء ﴿١٥﴾ نقلا عن المقرب والسجال جمع سجل وهو الدلو المملوء ماء

يسمى ذلك العلم حكمة عملية (قوله الحائز ) من الحوز وهو الجمع اى الجامع للرياستين الرياسة الدينية لكونه عالما والرياسة الدنيوية لكونه سلطانا وبين الحائز والفائز الجناس اللاحق وهو اختلاف الكلمتين المتجانستين بحرفين متباعدا المخرج كالحاء والفاء ( قوله فى الاصل والنسب ) اى من جهة الاصل والنسب والعطف مرادف ( قوله واحقهم فى الفضل) اى واكثرهم استحقاقا للفضل والادب (قوله فياض سجال النوال ) فياض مأخوذ من الفيض وهو صب الماء عن امتلاء يقال فاض الماء اذا انصب ففياض معناه كثير الصب للماء والسجال بكسر السين جمع سجل بفتحها وهو الدلو المملوء ماء او مطلقا والنوال هو العطاء واضافة سجال للنوال من اضافة المشبه به للمشبه ولا بد من تجريد فياض عن بعض معناه بأن يراد منه كثير الصب ولا بد من تقدير فى الكلام والمعنى كثير صب النوال الشبيه ذلك النوال بالسجال اى بالحال فيها او يجعل فى الكلام استعارة بالكناية بأن شبه النوال ببحر يغرف منه بالدلاء واثبات السجال التى هى الدلاء تخييل (قوله وهاب جلائل النعم الخ ) وهاب مأخوذ من الهبة وهى العطية اى انه كثير العطايا للنعم الجليلة اى العظيمة فى الكم والكيف وللنعم الدقيقة اى الحقيرة فاضافة جلائل للنعم من اضافة الصفة للموصوف وال فى الدقائق عوض عن المضاف اليه ولا يقال ان اعطاء النعم الحقيرة نقص لأنا نقول انما يكون نقصا اذا كان منفردا باعطائها (قوله ما نوال الغمام وقت ربيع) اى ما اعطاء السحاب فى وقت الربيع الذى هو زمن كثرة نزول الغيث كاعطاء الامير وقت سخائه (قوله فنوال الامير بدرة عين ) الفاء للتعليل اى لان نوال الخ او انها فاء الفصيحة اى ان اردت بيان ذلك فنقولك نوال الامير الخ ثم ان البدرة عشرة آلاف درهم والعين اسم للذهب المضروب وحينئذ فلا معنى للاضافة واجيب بأن المراد انه يعطى من العين بقدر ما يساوى عشرة آلاف درهم فلا منافاة او يرتكب التجريد فى الكلام بأن يراد بالبدرة مجرد العدد واضافه للذهب اى فنوال الامير عدد من الذهب وقيل ان العين تطلق على الذهب والفضة وحينئذ فلا اشكال من اصله وفى النظم من المحسنات البديعية التفريق وهو ايقاع التباين بين امرين من نوع واحد فى المدح اوغيره لانه اوقع التباين بين النوالين حيث اسند بدرة العين الى نوال الامير وقطرة الماء الى نوال الغمام ( قوله المؤيد ) اى المقوى بتقوية الملك اى المتصرف بأمره ونهيه وهو الله سبحانه وتعالى وانما فسرنا الملك بذلك لاخذه من الملك بضم الميم

والنوال العطاء وفى الكلام استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه النوال بالبحر الذى يغرف منه بالدلاء واثبت السجال تخييلا وفياض ترشيح قوله وهاب) مبالغة واهب اى كثير الهبة والعطية قوله وقت ربيع ) هو زمن سلطان نزول الغيث وقوله فنوال الفاء تعليلية اه كردى قوله بدرة عين) قال التفتازانى هى عشرة آلاف درهم اه قال ابن قاسم الظاهر انه تفسير للمضاف فقط والعين من اسماء الذهب اه قال الشيخ يس وغرضه انه لا يصح ان يكون التفسير لمجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه ان البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين من الذهب والدراهم من الفضة فان قلت ما معنى الاضافه فى كلام الشاعر حينئذ قلت القصد الى ان نواله من العين قدر البدرة من الدراهم فعطاؤه من الذهب يعادل بدرة من الدراهم اه كردى وفى النظم من محسنات البديع المعنوية التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع واحد فى المدح اوغيره لانه اوقع التباين بين النوالين حيث اسند بدرة عين الى نوال الامير وقطرة ماء الى نوال الغمام

وهو التصرف بالامر والنهى بخلاف المالك فانه مأخوذ من الملك بكسرها وهو التعلق بالاعيان المملوكة وانما خص العلم بالذكر للاشارة الى ان اس المملكة العلم بامور الدولة ( قوله مغيث الدولة والدين ) اى ناصرهما والدولة يحتمل ان يراد بها جماعة الرعية التى تحت حكمه ويحتمل ان يراد بها الرياسة المتداولة للقوم واحدا بعد واحد فالرياسة اذا تلبس بها غيره كما يحصل لها مشقة لوقوعها فى غير محلها فتنادى بان من يغيثنى والممدوح المذكور قد اغاثها بالتلبس بها فقد شبهها بشخص عاقل وقع فى مصيبة وطوى ذكر المشبه به وذكر شيأ من لوازمه وهو مغيث على طريق الاستعارة المكنية والتخييل والمراد بالدين الاحكام الشرعية اعنى النسب التامة فكانها وقعت مصيبة عظيمة وجاء هذا الممدوح اغاثها ونصرها فقد شبه الدين بعاقل استغاث مما اصابه وطوى ذكر المشبه به ورمز له بذكر شئ من لوازمه وهو مغيث على طريق المكنية والتخييل والمراد باغاثة الدين اظهاره بعد اضمحلاله لكون من كان قبله من السلاطين جائرا ومن المعلوم ان الدين يزداد ظهورا او اضمحلالا بعدل السلطان وجوره (قوله عبد الكريم ) بالجر بدل من الامير الاعظم وبالرفع خبر لمحذوف اى هو عبد الكريم فهذا اسمه وله من اسمه نصيب فقد كان كريما واعلم ان جعل الشارح شرحه تحفة للامير المذكور ووصفه له بالصفات المذكورة التى لا يخلو غالبها من مبالغة لاجل ان يقبل على تأليفه فيقبل عليه الخلق فيكثر الانتفاع به اذ جرت العادة ان الملك اذا اقبل على شئ اقبل عليه اهل الزمان من علماء وغيرهم (قوله لا زالت رقاب الامم الخ) هذا دعاء من الشارح له اداء لما وجب له عليه لانه كان منعماله وشكر المنعم واجب وشكره بالدعاء له (قوله خاضعة) اى ذليلة وانما اسند الخضوع للرقاب مع ان محله القلب لظهور اثره فيها ان قلت الخضوع انما هو له لا لاوامره فالواجب ان يقول خاضعة له قلت انما عبر بذلك اشارة الى ان اوامره ممتثلة معمول بها بخلاف ما لو قال خاضعة له فانه لا يشير لذلك اذ لا يلزم من الخضوع له الخضوع لاوامره كما هو مشاهد فى حكام زماننا (قوله واعناق الخلائق ) اى امالهم وقوله ممتدة اى متشوقة والمراسم جمع مرسوم وهو ما يكتب فيه العطية كالموصولات او ان المراد بالاعناق والامتداد حقيقتهما وعلى هذا فاسناد الامتداد للاعناق مع ان حقه ان يسند للايدى مبالغة ( قوله وهذا دعاء الخ) اسم الاشارة راجع لقوله لا زالت رقاب الامم (قوله قد تلقاه ربنا) التلقى فى الاصل استقبال من جاء من بعد وهذا محال على الله تعالى وحينئذ فيراد لازمه وهو سرعة الاجابة اى قد استجابه الله من غير تأخير لاجابته (قوله بحسن القبول ) من اضافة الصفة للموصوف اى بالقبول الحسن والمراد بحسنه قبوله بتمامه بحيث لم يردمنه شيئا والباء فى قوله بحسن للملابسة اى تلقاه ربنا تلقيا ملتبسا بالقبول

قوله الملك) من الملك بضم الميم وهو التصرف بالامر والنهى والمالك من الملك بكسرها وهو التعلق بالاعيان المملوكة واعلم ان جعل الشارح شرحه تحفة للامير المذكور مع وصفه بالصفات المذكورة التى لا يخلو غالبها عن مبالغة لاجل ان يقبل على تأليفه فيقبل عليه الخلق فيكثر به الانتفاع اذ جرت العادة ان الملك اذا اقبل على شئ اقبل عليه اهل الزمان من علماء وغيرهم وبعضهم بعد الشهرة حذف المدحة كالكردى وقد حذفت هنا من بعض النسخ قوله مراسمه) جمع مرسوم والمراد ما يكثر فيه العطايا

قوله قبل ان ارفع الخ) يعنى ظهرت علامات الاجابة والقبول حين عزمت عليه قبل تلفظى به رافعا به صوتى وفى نسخة واحول وعليها كتب الكردى اى قبل تحولى عن مكانى قوله فان وقع ) ناظر لقوله تحفة لا لقوله وهذا دعاء حتى يرد عليه ما قيل انه ﴿ ١٧ ﴾ يلزم التناقض اه كردى واقول بل يصح ان يكون ناظرا للثانى ولا تناقض بان يراد بقوله قد تلقاه اى بحسب ظنى وبقوله فان وقع اى فى الواقع ونفس الامر تأمل قوله فى حيز القبول) الحيز الناحية والاضافة بيانية وفى جعل القبول حيزا اى ناحية تجوز لان الحيز كما علمت اسم مكان وجعل ذلك ظرفا للاشارة الى ان القبول محيط بما جعل مظروفا فيه احاطة الظرف بالمظروف الحقيقيين قوله للآمال) جمع امل وهو فى الاصل الرجاء بمعنى الطلب لا بمعنى الخوف كما فى قوله تعالى لا يرجون حسابا وقوله وارجوا اليوم الآخر والمراد ههنا المأمول فهو مصدر بمعنى اسم المفعول قوله فائدة) اطلقها على مؤلفه مع اشتماله على فوائد اشارة الى انها لقرب تناولها وشدة ارتباط بعضها ببعض كالامر الواحد قوله بعد التسمية) اتى به لئلا يتوهم من عدم تكلمه على البسملة

الحسن فان قلت من اين اتاه ذلك حتى اخبر به قلت يحتمل ان الاخبار بحسب ما ظنه اى تلقاه ربنا بحسب ظنى لان المولى قد وعد باجابة الدعاء والكريم لا يخلف وعده او انه علم ذلك بطريق الكشف فان كثيرا من الاولياء يدرك الاجابة لما يدعو به (قوله قبل ان ارفع الصوت واقول) اى قبل ان ارفع صوتى به واقول يعنى ان هذا الدعاء قبله المولى حين عزمت عليه قبل ان ارفع صوتى به واتلفظ به واعترض بان الدعاء قبل حصوله لا يوصف بالقبول ولا يوصف بذلك الا بعد حصوله على ان المدعو به اذا كان حاصلا فلا معنى للدعاء به واجيب بان هذا كناية عن سرعة اجابته كما يشير له قوله قد تلقاه فتأمل (قوله فان وقع) اى هذا الشرح لان قوله فان وقع راجع لقوله تحفة (قوله فى حيز القبول والرضى) عطف الرضى على القبول للتفسير والحيز فى الاصل المكان فالمعنى حينئذ فان وقع ذلك الشرح فى مكان القبول والرضى واعترض بأن مكان الشئ لا يحل فيه غير ذلك الشئ وحينئذ فحيز القبول لا يقبل هذا الشرح ان يحل فيه فما معنى هذا الكلام واجيب بأن اضافة حيز للقبول بيانية اى فان وقع فى الرضى والقبول وجعل القبول ظرفا اشارة الى ان القبول محيط به احاطة تامة كاحاطة الظرف الحقيقى بمظروفه (قوله فهو ) اى قبوله فى غاية الخ والغاية والنهاية شئ واحد وهو آخر الشئ كما ان المتمنى والمقصود كذلك اى فان قيل ذلك الشرح كان قبوله له مظروفا فى غاية المطلوب ( قوله والله الميسر) اى المسهل فهو من التيسير بمعنى التسهيل والآمال جمع امل وهو الرجاء والمراد به هنا المأمول والمرجو اى المسهل للمطلوبات ان قلت اذا كان المسهل للامور المطلوبة للشارح التى من جملتها كثرة النفع بشرحه هو الله تعالى فلا داعى لمدح السلطان لاجل ان يقبل على هذا الشرح فتقبل عليه رعيته فيكثر النفع به بل التوكل على الله اولى قلت التوكل على الله لا ينافى تعاطى الاسباب اذ تعاطيها لا يخل بالتوكل ( قوله بعد التسمية ) مصدر سمى اذا قال بسم الله فهى عبارة عن القول المذكور اى التلفظ بهذا اللفظ لكن صار حقيقة عرفية فى الاتيان بسم الله الرحمن الرحيم فقول الشارح بعد التسمية اى بعد الاتيان بجملة البسملة لفظا وان لم يأت بها كتابة وهذا القدر كاف فى امتثال الامر بالاتيان بها ( قوله هذه فائدة ) اطلق الفائده على مؤلفه مع اشتماله على فوائد اشارة

المصنف لم يأت بها وكان على الشارح ان يكتبها (٢) ( دسوقى ) بالاجر وان لم يتكلم عليها كغيرها من بقية المتن والتسمية فى الاصل مصدر سمى ثم صارت حقيقة عرفية فى البسملة فيندفع ما يقال او قول الشارح بعد التسمية صادق بقوله المصنف بسم الله بدون الوصفين الرحمن الرحيم لان التسمية مصدر سمى الله اى ذكر اسمه اعم من ان يكون مع انضمام الوصفين اولا

قوله اليه) ذكر الضمير باعتبار لفظ ال والافهى مؤنثة يعنى لان المراد بها العبارات **قوله العبارات** ) جمع عبارة
قال الكردى هى العبور من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم وبالعكس وبالنسبة الى السامع اه أى فقولهم المعنى ماعنى
من اللفظ ظاهر بالنسبة للسامع دون المتكلم اذ الظاهر بالنسبة ﴿ ١٨ ﴾ اليه ان يقال مايعنى المتكلم ليعبر عنه
باللفظ والتعبير الشامل لهما
ان يقال ماعنى وقصد وقال
حسن چلبى العبارة فى اللغة
تفسير الرؤيا يقال عبرت
الرؤيا اى فسرتها اطلقت
على الالفاظ الدالة على
الضمير اه وقال يوسف
الاصم واطلاقها على الالفاظ
بمعنى المعبر اسم فاعل مجازا
لان المعبر حقيقة هو المتكلم
او بمعنى المعبر به فاطلاقها
على الالفاظ حقيقة عرفية
لهجران المعنى الاصلى
بحيث لايفهم الا بقرينة
واعلم ان السيد الجرجانى
استاذ الشارح ذكر فى
مسمى الكتب والتراجم
احتمالات سبعة اختار منها
الالفاظ المعينة الدالة على
المعانى المخصوصة وذكر
العلامة البهوتى ان ماذكر
الشارح من ان المشار
اليه العبارات الذهنية
ليس من الاحتمالات
السبعة ولايظهر ماذكره الا ان ثبت عن السيد انه اراد بالالفاظ المعينة والفاظ الخارجية ( اطلقت )
والا فالمانع من ان يراد بها الاعم وحينئذ فيكون الشارح جاريا على مختار استاذه لايقال لايصح ان يراد
بها الاعم فان العبارات الذهنية مقابلة للالفاظ لانها ليست حروفا واصواتا لانا نقول المراد بالالفاظ الكلام
مجازا وهو يشمل الذهنى والخارجى **قوله الذهنية**) اى سواء كانت الديباجة متقدمة على المقصود اومتأخرة
عنه على التحقيق واورد ان مافى الذهن مجمل وفائدة المشار اليها بهذه امور مفصلة فيفوت ماهو الواجب من
مطابقة الخبر للمبتدأ واجيب بعد تسليم ان المفصل لايقوم بالاذهان بأن هناك مضافا محذوفا اى مفصل هذ

الى ان تلك الفوائد التى اشتمل عليها مؤلفة لقرب تناولها وشدة ارتباط بعضها
ببعض كالشئ الواحد (قوله المشار اليه) اى الذى اشير اليه وذكر الضمير
باعتبار لفظ ال لاباعتبار معناها لانها مؤنثة معنى لان المراد بها العبارات (قوله
بهذه ) اى بذى من هذه (قوله العبارات الذهنية ) اى التى استحضرها المصنف
فى ذهنه وهى الكلام النفسى الذى يجريه الشخص فى نفسه فالذهنية نسبة
للذهن بمعنى النفس لابمعنى القوة التى تهيئ النفس لاكتساب الآراء والعلوم فان
قلت هذا يقتضى ان الالفاظ المستحضرة فى ذهن المصنف اذا استحضرها غيره فى
ذهنه لايقال لذلك الذى استحضره غيره فائدة وليس كذلك واجيب بأن قول
المصنف هذه فائدة على حذف مضاف اى نوع هذه فائدة ومعلوم ان الجزء الذى
بذهن غير المصنف بتحقيق فيه ذلك النوع ايضا فيكون فائدة واعترض ايضا بأن
مافى الذهن مجمل والفائدة امور مفصلة فلم تحل المطابقة بين المبتدأ والخبر واجيب
بتقدير مضاف اى مفصل نوع هذه فائدة لكن لايحتاج لتقدير مفصلة الا اذا قلنا ان
المفصل لايقوم بالذهن وانما يقوم به المجمل اما اذا قلنا اسماء الكتب من قبيل علم
يحتاج لتقديره كما انه لايحتاج لتقدير نوع الا اذا قلنا ان اسماء الكتب من قبيل علم
الجنس اما اذا قلنا انها من قبيل علم الشخص فلا يحتاج له لان ماحل فى ذهن زيد من
الالفاظ هو ماحل فى ذهن المصنف غاية الامر ان المحل مختلف والشئ لايختلف
باختلاف محله واعلم ان السيد الجرجانى استاذ الشارح ذكر من مسمى الكتب التراجم
احتمالات سبعة النقوش او الالفاظ او المعانى فهذه ثلاثة او اثنان منها او تحته ثلاثة
او الجميع فهذه سبعة واختار منها الالفاظ الذهنية المعينة الدالة على المعانى
المخصوصة وتبعه الشارح وذلك لانها هى التى يمكن الاشارة اليها من كل احد من
غير توقف على شئ بخلاف النقوش فلا يتأتى الاشارة اليها من الاعمى لعدم
حصولها منه والفاظ الخارجية اعراض تنقضى بمجرد النطق بها والمعانى تتوقف
على الالفاظ والعبارات جمع عبارة وهى فى اصل مصدر بمعنى العبور والانتقال

**قوله التى اراد كتابتها** ) فيه ان العبارات الذهنية لاتكتب واجيب بأن المراد كتابة دالها وهو النقوش
**قوله وبيان اجزائها** ) اى من المقدمة واخويها وعطفه على كتابة من عطف اللازم على ملزومه ووقع فى نسخة
او بدل الواو وعليها كتب العلامة الكردى حيث قال نقلا عن الفاضل الايرانى يحتمل ان تكون لفظة
او لمنع الخلو دون الجمع لجواز ﴿ ١٩ ﴾ الجمع بينهما وان تكون بمعنى الواو على حد قوله تعالى
ولاتطع منهم آثما اوكفورا
اه **قوله نزلت الخ**) جواب
عما عساه ان يقال اسم
الاشارة موضوع لان
يشار به الى مشاهد محسوس
والعبارات الذهنية معقولة
وحاصل الجواب انه نزل
المعقول منزلة المشاهد
المحسوس بأن شبهت
العبارات الذهنية بامر
مشاهد محسوس بجامع
الحضور وسهولة المأخذ
واستعير لها اسم المشبه به
وهو كلمة هذه ففى الكلام
استعارة تصريحية تحقيقية
**قوله الشخص المشاهد
المحسوس** )الاولى حذف
المحسوس اوتقدمه على
المشاهد لان المحسوس
اعم منه لشموله المحسوس
بكل حاسة واختصاص
المشاهد بحاسة البصر
وليس نظير قول المطول
لتأديتها الى مشاهد محسوس
حتى يوجه بمثل ماوجه
به من ان ذكر المحسوس بعده لدفع توهم ان يراد بالمشاهد المعلوم اليقينى لكثرة استعماله فيه ولو مجازا وانما
لم يكن نظيره لتقدم المشخص النص فى المعنى الجزئى فيقطع عرق توهم ارادة المعلوم يقينا فيبقى ذكر المحسوس
ههنا ضائعا كذا قال المحشى وفيه نظر لان المشخص وان كان نصا فى المعنى الجزئى يعم الجزءى الذهنى والخارجى
وحينئذ فيوجه ماهنا بنظير ماوجهت به عبارة المطول بأن يقال ذكر المشاهد بعد المشخص لاخراج المعنى
الجزئى الذهنى والمحسوس بعد المشاهد لاخراج المشاهد بغير حاسة البصر وذكر المحسوس بعد المشاهد لاخراج المشاهد بعين البصيرة تأمل

اطلقت على الالفاظ لانها يعبر اليها بالنسبة للمتكلم ومنها بالنسبة للسامع
فالمتكلم يستحضر المعنى اولا ثم ينتقل للفظ الذى يعبر به عنه والسامع يتوجد ذهنه
للمعنى وينتقل للفظ ليفهمه منه وقيل ان العبارة فى الاصل مصدر بمعنى التفسير
يقال عبرت الرؤيا اى فسرتها اطلقت على الالفاظ الدالة على المعانى بمعنى المعبر
اسم فاعل مجازا لان المعبر حقيقة هو المتكلم او بمعنى المعبر به واطلاق العبارة على
الالفاظ حقيقة عرفية لهجران المعنى الاصلى بحيث لايفهم الا بقرينة (قوله التى
اراد كتابتها ) اى كتابة دالها وهو النقوش والا فالعبارات الذهنية لاتكتب
والمراد دالها بواسطة لان النقوش تدل على الالفاظ الخارجية وهى تدل على
العبارات الذهنية (قوله وبيان اجزائها ) اى من المقدمة والتقسيم والخاتمة
وعطفه على كتابتها من عطف اللازم على الملزوم لانه يلزم من كتابة دالها بيان
اجزائها واراد الشارح بالبيان التبيين لاحقيقته وهو الوضوح لانه لاتتعلق
به قدرته اذ لاتتعلق بالافعال ( قوله نزلت الخ ) جواب عما يقال اسم الاشارة
موضوع لان يشار به الى المشاهد المحسوس والعبارات الذهنية ليست كذلك
اذ هى امور معقولة وحاصل الجواب ان المصنف نزلها منزلة المشاهد المحسوس
بسبب تشبيهها به بجامع الحضور والتمكن فى كل واستعار اسم المشبه به وهو
هذه للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية فقول الشارح نزلت
الخ اى بسبب تشبيهها به (قوله منزلة المشخص ) قيل لو حذفه واقتصر على
قوله المحسوس من اول الامر لكفاه ولذلك قال بعد الموضوعة لكل مشار اليه
محسوس واجيب بأنه ذكره لاجل الرد من اول الامر على السعد القائل
بان اسم الاشارة موضوع للامر الكلى ( قوله المشاهد ) ذكره بعد قوله
المشخص لان المشخص معناه المعين وهو يشمل الحاضر والغائب فأتى بقوله
المشاهد لاخراج الغائب لان المشاهد معناه الحاضر فهو من مفاعلة الشهود
بمعنى الحضور ولما كان المعين الحاضر يشمل المحسوس وغيره اتى بقوله المحسوس
لاخراج غيره ( قوله واستعمل فيها ) اى فى العبارات الذهنية بسبب التنزيل

قوله كلة هذه )الاضافة بيانية قوله لكل مشاراليه محسوس ) كان عليه انيزيد مشخص مشاهد كماذكره قريباً فيرادبقوله محسوس اى بحاسة البصر تأمل ﴿ ٢٠ ﴾ قوله فى اللغة) اى الالفاظ الموضوعة من لغى بالكسر يلغى لغااذا لهج بالكلام واصلها لغى اولغو والهاء عوض عن المحذوف اه فالياء فى لغى اصلية اومنقلبة عن واوكرضى قوله ماحصلته) وقال فى الصحاح مااستفدته فان كانت السين للطلب وهو المتبادر كانت كعبارة الشارح فى افادته انه لابد فى تسمية الحاصل للشخص فائدة من كسب فنحو الالهام لايسمى فائدة قوله من علم اومال ) اوللتنويع لاللشك اوالتشكيك اى ماحصلته من هذين النوعين اى مثلا بدليل قوله من الفيد بمعنى استحداث المال والخير اذا الخير شامل لهما ولغيرهما وانما اقتصر عليهما لشرفهما قوله مشتق )اى ذلك اللفظ وفى نسخة مشتقة اى تلك الكلمة والحكم عليها بالاشتقاق بالنظر للاصل والافهى الآن اسم جامد لانها علم جنس على العبارات كسائرا سماء الكتب وكذا يقال فى قوله الآتى من فادته قوله من الفيد) ظاهره انه يائى العين فقط وليس كذلك بل هوواويهاايضا فقدسمع الفيد والفود كما فى القاموس

المذكور ( قوله كلة هذه ) الاضافة للبيان ( قوله لكل مشار اليه محسوس) كان عليه ان يزيد مشخص مشاهد كما ذكر اولا ويجاب بانه حذف من الثانى لدلالة الاول والمراد محسوس بحاسة البصر فاستعمالها فى المحسوس بحاسة السمع كالاصوات اوبحاسة الشم كالروائح مجاز ثم يحتمل ان المراد لكل مشار اليه شانه ان يكون محسوسا بحاسة البصر وحينئذ فاستعمال الاعمى اسم الاشارة فى جسم مسه بيده حقيقة ويحتمل ان المراد محسوس بحاسة البصر بالفعل فيكون استعمال الاعمى المذكور مجازا ( قوله فى اللغة حال من المضاف اليه اى وتفسير الفائدة حال كونها من اللغة اى من الالفاظ الموضوعة لمعانيها المقيدة بكتب مخصوصة ففى بمعنى من وشرط مجئ الحال من المضاف اليه موجود لان المضاف يعمل عمل الفعل فلا يرد ان فى اللغة حال من المبتدأ وهو لايجوز على التحقيق واصل لغة لغى اولغو حذفت لامها وعوض عنها التأنيث (قوله من علم اومال ) بيان لما وليست من ابتدائية والالكانت الفائدة غير العلم والمال بل ماينشأ عنهما وليس كذلك وفى الكلام حذف اومع ماعطفت اى اوغيرهما كالجاه وصرح بذلك فى بعض النسخ وانما احتجنا لذلك لاجل ان يوافق قوله بعد مشتق من المفيد بمعنى استحداث المال والخير فان الخير اعم من العلم لشموله له ولغيره كالجاه وانما اقتصر الشارح على النوعين المذكورين لشرفهما واو فى كلامه للتنويع لاللشك ولاللتشكيك اى ماحصلته من هذين النوعين اومن غيرهما والمراد ماحصلته منهما سواء كان على سبيل الاجتماع منهما اوعلى سبيل الانفراد وليس المراد انه لايقال الفائدة الالمحصل من احدهما فقط والتعبير بالمحصل يقتضى انه لابد فى التسمية بالفائدة من المعاناة فاحصل من غير معاناة كالهبة الميراث وكالالهامات لايسمى فائدة وفى كلام بعضهم مايفيد انه يسمى فائدة وليس الولد من الفائدة كما قرره شيخنا (قوله مشتق) اى ذلك اللفظ وفى نسخة مشتقة اى تلك الكلمة والحكم عليها بانها مشتقة بالنظر للاصل والافهى الآن اسم جامد لانها علم على العبارات الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة فاندفع الاعتراض وقد يقال ان الشارح بصدد بيان المعنى اللغوى فلا يتوجه عليه شئ حتى يحتاج لدفعه (قوله من الفيد الخ) اعلم انه يطلق بالاشتراط على امور متعددة فيستعمل مصدر فادفيدا بمعنى ثبت ثبوتا ويستعمل اسما للناحية وبمعنى شعر الرأس من ناحية الاذن وبمعنى ذهاب المال ولاجل استعماله فى هذه المعانى المتعددة قال الشارح بمعنى استحداث الخ اى لابمعنى

( الثبوت )

قوله بمعنى استحداث ) الاضافة بيانية اى لابمعنى الناحية ولابمعنى شعر الرأس ممايلى الاذن ولابمعنى ذهاب المال اوثباته لان الفيد كالفود يطلق ﴿ ٢١ ﴾ على هذه المعانى وغيرها كما فى القاموس قوله والخير) عطف عام على خاص وفى نسخة اووعليها كتب الكردى حيث قال والعلم نوع من مطلق الخير فاولمنع الخلو اوبمعنى الواو اه قوله وقيل اسم فاعل) رعايتوهم انها ليست اسم فاعل على الاول وليس كذلك بل حذف من الاول لدلالة الثانى كما حذف من الثانى لفظ مشتق لدلالة الاول ففيه من محسنات البديع الاحتباك وهى على الاول بمعنى اسم المفعول اى محصلة مستفادة وعلى الثانى اسم فاعل معنى ايضا اى بصيبة الفؤاد قوله من فادته) اى من مصدره على مذهب البصريين او من نفسه على مذهب الكوفيين قوله اذا اصبت فؤاده ) والمعنى هذه العبارات مصيبة فؤاد المصنف وذهنه حيث رتبهافيه قبل الاداء اومصيبة فؤاد السامع باعتبار دالها اومصيبة فؤاد المعنى كناية عن تمكنها منه وتناهيها فى بيانه والفؤاد مرادف للقلب على المشهور كما قاله ابن الصلاح وقيل عين القلب وقيل باطنه وقيل غشاؤه قوله وفى العرف ) اى عرف العلماء لاخصوص علماء الوضع كما قيل لعدم اختصاص هذا المعنى بعرفهم قوله من حيث هى ثمرته ) هذه الحيثية كالتى بعدها للتقييد

الثبوت وهو لاالذهاب ولاالناحية ولابمعنى شعر الرأس من ناحية الاذن (قوله بمعنى استحداث المال ) اى احداثه وتحصيله فالسين والتاء قال بمعنى ولم يعبر باى لان الشأن انه اذا فسر اللفظ بمعنى حقيقى له يعبر باى واذا فسر بمعنى مجازى اوبعيد غير مشهور يؤتى بالعناية والشارح قد فسره بمعنى مجازى وهو الاستحداث المذكور ان قلت اى داع لذلك التفسير وهلا فسره بالثبوت الذى هو معنى حقيقى له قلت لما كانت الفائدة لابدفيها من المعاناة على مافسرها به اولا احب الشارح ان يصرف الفيد عن معناه الحقيقى وهو الثبوت لغيره وهو الاستحداث لاجل حصول المناسبة بين المشتق والمشتق منه فى افادة كل منهما للمعاناة (قوله وقيل اسم فاعل) اى كما انها على الاول كذلك فالفائدة اسم فاعل على كل من القولين والخلاف انما هو فى مبدء الاشتقاق وعلى الاول هى اسم فاعل بمعنى اسم المفعول اى هذه مسائل محصلة وعلى الثانى فهى اسم فاعل باق على حاله والمعنى هذه مسائل مصيبة لفؤادى اى مؤثرة فيه لانبساطه وسروره بها حيث رتبهافيه اولاقبل ادائها اومصيبة لفؤاد السامع باعتبار دالها اذا علمت هذا تعلم ان فى كلام الشارح احتباكا والاصل وهى اسم فاعل مشتقة من الفيد وقيل اسم فاعل مشتقة من فادته الخ (قوله من فادته) اى من مصدره وهو الفأد بمعنى الاصابة على مذهب البصريين او من نفسه على مذهب الكوفيين واما الفيد فهو مصدر فاد بمعنى ثبت وذهب (قوله اذا اصبت فؤاده اى اثرت فيه بانبساط والفؤاد القلب على المشهور وقيل عين فيه وقيل باطنه وقيل غشاؤه واذا ظرف معمول لمحذوف فان قدرته تقول ذلك اى هذا اللفظ وهو لفظ فأدته فتحت التاء وان قدرته اقول ذلك ضممتها (قوله وفى العرف) اى والفائدة فى العرف المصلحة الخ فهو من قبيل عطف الجمل لاالمفردات والالزم العطف على معمولى عاملين مختلفين والمراد بالعرف عرف العلماء مطلقا لاخصوص عرف علماء الوضع لعدم اختصاص هذا المعنى بعرفهم ( قوله من حيث انها ثمرته) الحيثية هنا للتقييد كالتى بعدها اى باعتبار انها ثمرته لاباعتبار انها مرتبة على طرفه ولاباعتبار انها مطلوبة للفاعل بالفعل ولاباعتبار انها باعثة للفاعل على القدوم على الفعل ولما افاد الشارح بهذا القيد ان للمصلحة حيثيات اخر تمم الكلام عليها بعد ذلك بقوله وتلك المصلحة من حيث انها الخ ( قوله وتلك المصلحة من حيث انها الخ ) بفتح همزة ان وكسرها وعلى الاول فالخبر محذوف اى موجود اى من حيث ترتبها على طرف الفعل موجود والداعى لذلك وجوب

**قوله** على الاقدام ) فى الصحاح الاقدام الشجاعة اه والمراد القدوم **قوله** وصدور ) يحتمل نصبه عطفا على اسم ان وجره عطفا على الاقدام ويحتمل رفعه بالابتداء والخبر محذوف اى حاصل والجملة معطوفة على الجملة المضاف اليها حيث **قوله** تسمى علة غائية) وتسمى علة باعثة ايضا **قوله** فالفائدة ) تفريع على التعريف المفهومة من التقسيم **قوله** متحدان ) ان قلت الاربعة متحدة لان مسماها واحد ﴿ ٢٢ ﴾ فما وجه فصل الاولين من الاخيرين قلت المراد بالاتحاد التساوى فى الماصدق وان وجد الاختلاف فى المفهوم وهو انما يتحقق بين الفائدة والغاية وبين الغرض والعلة لغاية واما كل من الاولين والاخرين فلا لما سيأتى من ان بينهما العموم والخصوص المطلق والى كون المراد بالاتحاد التساوى المذكور يشير قوله لان الحيثيتين الخ لان التلازم المذكور يستلزم الاتحاد بالذات وانما يستلزم المساواة فان قلت دعوى الاتحاد مشكلة بان المصلحة اذا ظهرت قبل انتهاء الفعل فقد ترتبت على الفعل وليست على طرفه فتحقق الفائدة بدون الغاية اجيب بتحقق الطرفية لان المراد بالفعل الذى تكون على طرفه الفعل الذى ترتبت عليه لا جميع الفعل الذى اراده الفاعل تأمل **قوله** كان ) انظر ما وجه جعل ذلك اصلا مشبها به وجعل ماقبله من الفائدة والغاية فرعا مشبها (متحدان) فان قيل وجه وضوحه وظهوره باقامة الدليل عليه فى قول الشارح ودليل اعتبار الخ عورض بقول المحشى مامعناه وانما خص الشارح دليل الحيثيتين الاخيرتين بالذكر دون الاولين لان دليل الاولين واضح يعرف من معنى الفائدة والغاية اللغويين اه فهذا يقتضى ان دليل الاولين واضح ودليل الاخيرين خفى لا يتضح الا بالبيان اللهم ان يقال خفاء الدليل او وضوحه لا يقتضى خفاء المدلول او وضوحه على انه قد يسلم وضوح دليل

اضافة حيث الجملة عند الجمهور وقوله مرتبة على طرف الفعل اى ملاصقة لطرفه وذلك كالماء مثلا فانه ملاصق لآخر الفعل لانه فيه (قوله مطلوبة للفاعل) اى مقصودة له وقوله بالفعل اى من الفعل فالباء بمعنى من متعلقة بمطلوبة (قوله تسمى غرضا ) الغرض فى الاصل معناه القصد والمصلحة لما كان مقصود للفاعل من الفعل ناسب تسميتها به (قوله على الاقدام) هو جعل الشئ قادما وليس مرادا بل المراد القدوم وهو التوجه للفعل فالماء مثلا علة والتوجه وهو الحفر معلول لان الماء باعث عليه (قوله وصدور الفعل لاجلها) يحتمل جره عطفا على الاقدام ونصبه عطفا على اسم ان وفيه ان هذا الكلام يقتضى ان المعلول صدور الفعل فى الخارج لا نفس التوجه للفعل وهذا مناقض لماقبله على ان المعلول لا بد ان يكون امرا اختياريا كالتوجه للفعل والوجود فى الخارج ليس اختياريا وحينئذ فلا يصح جعله معلولا فكلامه مشكل من وجهين وحاصل الجواب عنهما ان فى الكلام حذف مضاف اى وسبب صدور الفعل وهو التوجه له لاجلها وحينئذ يكون هذا الكلام تأكيدا لماقبله لانه بتقدير المضاف صار عين ماقبله ( قوله علة غائية) اى وعلة باطنة ايضا (قوله متحدان بالذات) اى متحدان بسبب اتحاد ذاتهما ومختلفان بسبب اعتبار اختلاف مفهومهما او ان الباء بمعنى فى اى متحدان فى الذات اى الماصدق ومختلفان فى الاعتبار اى فى المفهوم المعتبر لكل واحد منهما ان قلت اربعة متحدة لان مسماها واحد وهو المصلحة المرتبة على الفعل فما وجه فصل الاولين من الاخيرين قلت المراد بالاتحاد التساوى فى الماصدق والاختلاف فى المفهوم وهذا انما يتحقق بين الفائدة والغاية وبين الغرض والعلة الغائية واما كل من الاولين والاخرين فلا لما سيأتى ان بينهما العموم والخصوص المطلق فان قلت دعوى اتحاد الاولين فى الماصدق ممنوعة لان المصلحة اذا ظهرت قبل انتهاء الفعل فقد ترتبت على الفعل وليست على طرفه فتحقق الفائدة دون الغاية قلت بل تتحقق الظرفية حينئذ لان المراد بالفعل الذى يكون على طرفه الفعل الذى ترتبت عليه لا جميع الفعل الذى اراده الفاعل ( قوله كان الغرض والعلة ايضا كذلك ) اى

الاولين وقول المحشى من معنى الفائدة والغاية اللغويين ان اراد معناها فى كلام الشارح فممنوع لانه لم يذكر معنى الغاية اللغوى تأمل ثم ظهر انه كان الظاهر ان يجعل الشارح الغرض العلة الغائية مشبها والفائدة والغاية مشبها بهما فكان يقول وان الغرض والعلة الغائية كذلك او كالمذكور من الفائدة والغاية لان وجه الشبه وهو الاتحاد الذاتى والاختلاف ﴿ ٢٣ ﴾ الاعتبارى فيهما اقوى للاتفاق على وجوده هذا الاتحاد فيهما دون الغرض والعلة الغائية فقد قيل بترادفهما كما سيأتى فى بيان قوله ودليل اعتبار كل حيثية الخ فتدبر **قوله** ايضا) تأكيد للكاف فى كما واما قوله كذلك فلم يظهر لى معناه لان مرجع اسم الاشارة ان كان الاتحاد الذاتى والاختلاف الاعتبارى المفهومين من متحدان ومختلفان لم يصح اذ الغرض جعلهما متحدين بالذات لا مثل الاتحاد الخ اذ لا يحصل له وان كان الفائدة والغاية لم يصح ايضا لاقتضائه عكس ما اقتضاه ماقبله من جعل الفائدة والغاية مشبهين بما بعدهما فكان حق التعبير ان يقول كالغرض والعلة الغائية بدل قول كما الخ فتدبر (قوله لان الحيثيتين ) اى فى كلا الموضعين من القسمين الاولين والاخيرين هذا بيان الاتحاد الذاتى والاختلاف الاعتبارى وذلك لان اطلاق اسمين على مسمى احدا مامن جهة واحدة او من جهتين متغايرتين متلازمتين او غير متلازمتين فالاول الترادف كانسان وبشر والثانى الاتحاد الذاتى اى التساوى فى المصدق مع اختلاف فى المفهوم كناطق وضاحك والثالث العموم والخصوص المطلق كالفائدة والغرض او من وجه كالحيوان والابيض

متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار والحاصل ان الغرض التشبيه فى الاتحاد بالذات والاختلاف باعتبار والمشبه الفائدة والغاية والمشبه به الغرض والعلة فان قلت ما وجه جعل الاولين مشبهين والاخيرين مشبها بهما والجواب ان الاخيرين لما كانا قريبين فى العبارة ناسب ان يلتفت لهما ويجعلهما مشبها بهما بقى شئ آخر وهو ان ايضا مقدمة من تأخير ومعناها عودا ورجوعا كذلك فالمعنى حينئذ ولنرجع للاتحاد والاختلاف فى الغرض والعلة الغائية اى نرجع للاخبار بذلك رجوعا كذلك اى مثل الفائدة والغاية وهذا يقتضى عكس ما مر وهو ان الغرض والعلة الغائية مشبه والفائدة والغاية مشبه به لا مشبه الا ان يجعل هذا التشبيه من جهة الرجوع لان الاتحاد والاختلاف فى الفائدة والغاية قد ذكر مقدما فى اللفظ والحاصل ان العلة والغرض لقربهما فى العبارة جعلا مشبها بهما من حيث الاتحاد فى الذات والاختلاف فى المفهوم والفائدة والغاية لتقدمهما فى الذكر باعتبرا مشبها به من جهة الرجوع (قوله لان الحيثيتين متلازمتان) تعليل للاتحاد ذاتا والاختلاف اعتبارا فى كل من الطرفين اى وانما كانت الفائدة والغاية متحدين ذاتا ومختلفين اعتبارا لان الحيثيتين المعتبرتين فيهما متلازمتان وكذلك الغرض والعلة الغائية انما اتحدا ذاتا واختلفا اعتبارا لان الحيثيتين المعتبرين فيهما متلازمتان فالحيثيتان فى كل من القسم الاول والثانى متلازمتان ومتى كانت الحيثيتان المعتبرتان فى مفهومين متلازمتين لزم ان يكون بين المفهومين التساوى اى الاتحاد فى الذات والاختلاف فى المفهوم وذلك لان اسمين اذا اطلقا على مسمى واحد فاما ان يكون اطلاقهما عليه من جهة واحدة واما من جهتين متلازمتين او متغايرتين فان كان الاول كان بين الاسمين الترادف كانسان وبشر فانهما يصدقان على زيد من حيث انه حيوان ناطق وهو جهة واحدة واما اعتبار التناسب فى انسان وبدو البشرة اى الجلد فى بشر فمجرد حكمة لا وجه اطلاق وان كان الثانى كان بين الاسمين التساوى اى الاتحاد فى الذات والاختلاف فى المفهوم كناطق وضاحك وكذلك الفائدة والغاية والعلة والغرض وان كان الثالث كان بين الاسمين اما العموم والخصوص المطلق كالفائدة والغرض او من وجه كالحيوان والابيض فان قلت لا نسلم ان التلازم يقتضى التساوى اذ قد يكون

قوله ودليل الخ) جواب سؤال مقدر تقديره ان الحيثيتين اذا تلازمتا فالدليل على اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه فاجاب بقوله ودليل الخ قوله كل حيثية) اى من حيثيتى الغرض والعلة الغائية اذ لم يذكر دليل الحيثيتين الاولين ولعله رأى خفاء دليل الاخيرتين فاحتاج لبيانهما ولذا ذهب بعضهم الى ترادفهما حيث قال الغرض مايكون باعثا للفاعل على الاقدام على الفعل ويسمى علة غائية وظهور ﴿ ٢٤ ﴾ دليل الاولين وبيان دليلهما ان الفائدة هى المحصلة والمستفادة مماسبق وذلك ثمرة ونتيجة وان الغاية آخر الشئ وآخر الشئ طرفه تأمل قوله اضافتهم) خبر دليل لانائب فاعل اعتبرت والضمير للعلماء الوضع اوللمطلق العلماء قوله الى الفاعل) حيث قالوا غرض الفاعل كذا قوله دون الفعل قال) السيد الشريف قدس سره دون فى الاصل ادنى مكان من الشئ يقال هذا دونه اى احط منه قليلا ثم استعير لتفاوت الاحوال والرتب يقال بكر دون عمرو فى الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز وتخطى حكم الى آخر اه والمراد هنا الاخير اى حالة كون تلك الاضافة متجاوزة الفعل ومتخطية له وقد تأتى للتعليل كما فى قوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون دينه فهو شهيد اى لاجل دينه قوله والعلة الغائية بالعكس) مبتدأ وخبر والجملة حالية اولعلة ( بالعكس ) معطوفة على الغرض وبالعكس متعلق بحال محذوفة اى واضافتهم العلة الغائية حال كونها ملتبسة بعكس الغرض اى اضافوها الى الفعل دون الفاعل حيث قالوا علة الفعل كذا لكن قد يقال هذا الدليل انما يقتضى تسمية المصلحة الباعثة للفاعل على الاقدام على الفعل علة فقط علة غائية والوصف بغاية مأخوذ من خارج تأمل

فى المتباينين الا ترى الاب والابوة فانهما متلازمان ومع ذلك هما متباينان قلت ليس كلام الشارح فى مطلق تلازم بل فى تلازم خاص وهو تلازم جهتى اطلاق اللفظين على مسمى واحد كما علمت وتلازم الابوة للاب ليس كذلك فالمصلحة المترتبة على الفعل فى ذاتها شئ واحد يطلق عليها اسمان باعتبار جهتين متلازمتين فبالضرورة يكون الاسمان متساويين والاب لم يطلقا على مسمى واحد باعتبار جهتين متلازمتين وان كان احدهما لازما للآخر (قوله ودليل اعتبار الخ) جواب عما يقال اذا كانت الحيثيتان متلازمتين فاوجه اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه اى حيث اعتبروا فى الغرض المقصودية للفاعل وفى العلة البعث على الفعل وهلا عكس الامر وحاصل الجواب ان العلماء لما اضافوا الغرض للفاعل وقالوا غرض الفاعل كذا ناسب اعتبار المقصودية للفاعل فى مفهومه ولما اضافوا العلة للفعل حيث قالوا العلة فى ذلك الفعل كذا ناسب اعتبار البعث على الفعل فى مفهومها حيث قالوا فيه المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل عليه فظهر لك من هذا ان هذا الدليل انما هو لاعتبار الحيثيتين الاخيرتين واما وجه اعتبار الحيثية المذكورة فى الفائدة والغاية فلم يتعرض له ولعله لظهوره وذلك لان الفائدة لما كانت هى المستفاد المحصل والمستفاد المذكور يقال له ثمرة ونتيجة ناسب باعتبار تلك الحيثية فى مفهومها ولما كانت الغاية آخر الشئ وآخر الشئ طرفه ناسب اعتبار حيثية الطرف فى مفهومه اذا علمت هذا فقول الشارح ودليل اعتبار كل حيثية اى من الاخيرتين لما علمت انه لم يذكر وجه اعتبار الاولين قيل الاولى للشارح ان يقول ووجه اعتبار كل حيثية الخ لان الدليل انما يذكر فى مقام الانكار ولا منكر هنا اللهم الا ان يقال انه قد تخيل منكرا فلذا عبر بدليل اه وفيه ان المنكر موجود فان بعضهم ذهب لترادف الغرض والعلة على ان الدليل بمعنى العلامة والامارة فمن اين انه لا يستعمل الا فى مقام الانكار تأمل ( قوله اضافتهم خبر دليل لانائب فاعل اعتبرت والضمير للعلماء (قوله والعلة الغائية بالعكس) مبتدأ وخبر والجملة حالية اى والعلة الغائية ملتبسة بعكس الغرض اى اضافوها للفعل دون الفاعل حيث قالوا علة الفعل كذا ويصح جعل العلة عطفا على الغرض

قوله فالاولان) قال المحشى الفاء تفسيرية وهو بمعنى قول غيره الفاء للفصيحة لانها مفسرة لشرط مقدر ومفصحة عنه اى اذا عرفت النسبة بين الاولين ﴿ ٢٥ ﴾ والنسبة بين الاخيرين واردت النسبة بين الاولين والاخيرين فالاولان الخ قوله مطلقا) اى عموما مطلقا لايقال بل بينهما العموم والخصوص الوجهى اذ قد يوجد الاخيران بدون الاولين ايضا فى صورة الفعل لاجل شئ مع عدم ترتبه كان حفر لاجل تحصيل ماء فلم يحصل ماء ولا غيره لانا نقول مورد القسمة فى هذه الاقسام ماحصل من الفعل بالفعل اه كردى واقول هذا السؤال غير متوجه وغير صحيح حتى يحتاج الى الجواب المذكور فليته ماقيل تأمل قوله اذ ربما يترتب على الفعل فائدة ) اى اوغاية لان المدعى عموم الاولين وانما تركها للتلازم بينهما كما سبق وكذا يقال فى حذف العلة الغاية قوله واما حمل الخ) عطف على مقدر اى اما الاشارة بهذه الى العبارات فمجاز اوالتقدير اما حال الطرفين فقد عرف واما حمل الخ قوله على ما) اى عبارات ذهنية والعبارات الذهنية التى اشير الخ قوله فحقيقة لغة وعرفا) اى من جهة المعنى اللغوى والمعنى العرفى لان ذلك يقال حقيقة لغوية اوعرفية لان الحقيقة فى الجمل لاتسمى بذلك وانما تسمى عقلية وكذا يقال فى المجاز بخلافهما فى المفرد فانهما يسميان بما ذكر كما هو مقرر فى فن البيان

وبالعكس متعلق بحال محذوفة اى واضافتهم العلة الغائية حالة كونها ملتبسة بعكس الغرض لاضافتهم لها للفعل دون الفاعل (قوله فالاولان الخ ) الفاء فاء الفصيحة لانها مفسرة لشرط مقدر ومفصحة عنه اى اذا عرفت النسبة بين الاولين والنسبة بين الاخيرين واردت النسبة بين الاولين والاخرين فالاولان الخ (قوله مطلقا) اى عموما مطلقا اى فى جميع الاستعمالات اى ان كل واحد من الاولين اعم من كل واحد من الاخيرين مطلقا وكل واحد من الاخيرين اخص من كل واحد من الاولين مطلقا وذلك لانه قد تحصل مصلحة مرتبة على الفعل ولا تكون مقصودة للفاعل من الفعل ولا باعثة له عليه وذلك كالحفر لاجل الماء فيوجد كنز فقد تحقق فى ذلك الكنز الاولان دون كل واحد من الاخيرين فان قلت بل بينهما العموم والخصوص الوجهى اذ قد يوجد الاخيران دون الاولين كان كان المقصود بالحفر الماء فحفر ولم يجد شيأ فقد تحقق الاخيران فى هذا الماء دون الاولين قلت هذا لا ورد له لان مورد القسمة المصلحة الحاصلة بالفعل والماء فى هذه الصورة لايطلق عليه واحد منهما (قوله اذ ربما الخ) فيه ان هذا الدليل قاصر لاينتج المدعى وذلك لان المدعى اربعة امور كون الفائدة اعم من الغرض ومن العلة الغائية وهاتان دعوتان وكون الغاية اعم من الغرض ومن العلة الغائية وهاتان دعوتان ايضا والدليل قاصر على واحدة وهى كون الفائدة اعم من الغرض فلو قال الشارح اذ ربما يترتب على الفعل فائدة اوغاية لاتكون مقصودة لفاعله ولا باعثة على الفعل كان اولى وقد يجاب بان الشارح اقتصر فى الدليل نظرا للتلازم لانه يلزم من كون الفائدة اعم من الغرض ان تكون اعم من العلة الغائية لتلازم حيثيتهما فيلزم من كون المصلحة غير مقصودة للفاعل ان لاتكون باعثة على الفعل فقد وجد فى الفائدة دون الغرض والعلة الغائية واذا كانت الفائدة اعم منهما فالغاية كذلك وذلك لما علمت من تلازم حيثيتهما فتأمل (قوله واما حمل الخ) عطف على مقدر اى اما حال الطرفين فقد عرف واما حمل الخ وانما اخر الكلام على الحمل بعد الكلام على الموضوع والمحمول لانه لايتحقق الا بهما معا فصار الحمل مع الموضوع والمحمول بمنزلة المركب مع المفرد والمفرد مقدم على المركب طبعا وكذا ماهو بمنزلة المركب فناسب ان يقدم الكلام عليه وضعا (قوله على ما اشير الخ ) اى على العبارات الذهنية التى اشير اليها بذى من هذه ( قوله فحقيقة ) اى عقلية (قوله لغة وعرفا )فيه ان الاولى اسقاطهما وذلك لان الحقيقة اللغوية

**قوله** فى انفسها) اى بسبب ذاتها الا بسبب ملاحظة معانيها **قوله** امابإعتبار اللغة فظاهر) بناء على اشتقاق الفائدة من من الفيدان العبارات الذهنية علم محصل وعلم مستحدث وجعل ﴿ ٢٦ ﴾ العبارات علما مبنى على تعريفه بالصورة الحاصلة فى الذهن وهو المختار فيكون من مقولة الكيف اما على تعريفه بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشئ فيكون انفعالا وعليه فهو غير محصل مستحدث وعلى اخذها من فأدته بمعنى اصبت فؤاد انها مصيبة الفؤاد على ماسبق **قوله** فلانها) اى العبارات الذهنية مصلحة ترتب الخ قال شيخنا النمرسى فيه نظر لان العبارات الذهنية لاحروف لها حتى تصح اوتخرج من محالها اه قلت قد يدعى ان لها حروفا وكلمات ذهنية اذ تسليم قيام العبارات بالذهن يقتضى بقيام ما تركبت منه به والمراد بتصحيحها ترتيبها فى الذهن على وجه لو ظهر فى اللفظ فادورأيت لبعض الفضلاء توجيها لقوله واخراجها الخ حيث قال والمراد باخراجها من محالها استخراجها من المخيلة الى الحافظة ومن الحافظة الى العقل اذ لامر المشعور به اذا العقل يقال له خارجى بمعنى انه خارج عن المشاعر الباطنة كالحافظة اى القوة الدراكة كما نبه السيد على نظيره فى حاشية شرح الشمسية اه وقد يقال ان القوة العقلية انما تتعلق بالمعانى بالعبارات كما ذكروه فى موضعه فليحرر ( اى )

والعرفية انما يكونان فى المفرد لافى الحمل والاسناد لان الذى يكون فيه انما هو الحقيقة العقلية واجيب بان هذا انما جاء من جعل قوله لغة وعرفا منصوبين على نزع الخافض اى فحقيقة فى اللغة وفى العرف ونحن نتخلص من هذا بجعلهما منصوبين على الحال من فائدة او على التميز لها والاصل واما حمل الفائدة حال كون المراد بها المعنى اللغوى او العرفى اومن جهة المعنى اللغوى او العرفى على الالفاظ الذهنية فحقيقة عقلية والحاصل ان الحمل حقيقى سواء حملت الفائدة على المعنى اللغوى لها او المعنى العرفى كما بينه بعد (قوله اذا العبارات فى انفسها فائدة ) اى حقيقة واذا كانت العبارات الذهنية فائدة حقيقة كان حمل الفائدة عليها حقيقة لانه من اسناد الشئ لمن هو له فتم ماادعاه من ان الحمل حقيقة عقلية فان قلت المدعى ان الحمل حقيقة وقد اخذ ذلك المدعى جزأ من الدليل حيث قيل اذا العبارات فى انفسها فائدة حقيقة واخذ المدعى جزأ من الدليل مصادرة على المطلوب وهى مبطلة للدليل والجواب ان المراد من الحقيقتين مختلف وذلك لان المراد بالحقيقة الاولى فى قوله اما حمل الفائدة على العبارات المشار اليها بهذه فحقيقة الحقيقة فى حكم المتكلم وقوله اذا العبارات فى انفسها فائدة اى حقيقة يعنى باعتبار نفس الامر فليس المأخوذ فى الدليل نفس الدعوى بل غيرها ( قوله اما باعتبار اللغة فظاهر ) اى اما كون العبارات الذهنية فائدة حقيقة باعتبار المعنى اللغوى للفائدة فظاهر وذلك لان الفائدة فى اللغة مااستفيد من مال او علم او غيرهما والالفاظ الذهنية علم محصل ومستحدث وجعل العبارات علما مبنى على مذهب المناطقة من تعريفه بالصورة الحاصلة فى الذهن والالفاظ الذهنية صورة للالفاظ الخارجية ضرورة ان صورة الشئ مثاله والالفاظ الذهنية على مثال الخارجية اما على مذهب المتكلمين من انه الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل فليست من العلم (قوله واما باعتبار العرف) اى واما كون العبارات الذهنية فائدة باعتبار المعنى العرفى للفائدة (قوله فلانها) اى العبارات الذهنية (قوله على تصحيح حروفا) المراد بتصحيح حروفها ترتيبها فى الذهن على وجه تماثل لترتيبها فى الخارج والمراد بحروفها الحرف الذهنية لان الكلمات الذهنية مركبة من حروف ذهنية اى ان العبارات الذهنية مصلحة مترتبة على ترتيب حروفها الذهنية فى الذهن ترتيبا لو ظهر فى الخارج اى فى اللفظ لافاد (قوله واخراجها )

**قوله** ويجوز) عطف على قوله فحقيقة عطف جملة فعلية على اسمية اى ان اريد بالفائدة المعانى وحينئذ يكون فى الكلام مجاز ان مجاز فى النسبة حيث اسند الفائدة التى اريد بها المعانى الى اسم الاشارة المراد منه العبارات الذهنية من اسناد المدلول للدال ومجاز فى الطرف من حيث اطلاق اسم الاشارة على غير المحسوس المشاهد وهو العبارات الذهنية كما سلف وحينئذ فكان عليه ان يختار فى المشار اليه بهذه مااختاره غيره من انه المعانى لا العبارات فيكون المجاز فى الطرف فقط اللهم الا ان يقال نبه بذلك على ان الفائدة تحمل على العبارات حقيقة لغة وعرفا كما صرح به اه محشى مع ايضاح فان قلت على هذا فى الكلام ثلاث مجازات لا اثنان لان اطلاق الفائدة على المعانى المخصوصة من اطلاق الكلى على بعض جزئياته وقد صرح الشارح قبيل المقدمة بان ذلك مجاز قلت ذلك غير متعين لجواز كونه حقيقة باعتبار ﴿٢٧﴾ تحقق الماهية فيه وان كان اطلاق لفظ الكلى عليه باعتبار خصوصه وتشخصه مجازا وعليه يحمل كلام الشارح فيما سيأتى والى هذا التفصيل ذهب السعد ومن تبعه ونقل الغنيمى عن الكمال بن الهمام ان اطلاق الكلى على الجزئى حقيقة مطلقا وان هذا التفصيل غلط نشأ من ظن ان اللام من له فى تعريف الحقيقة بقولهم اللفظ المستعمل فيما وضع له صلة وضع انتهى اى وليس كذلك بل هى لام التعليل ولاشك ان الكلى انما وضع لاجل ان يستعمل فى جزئى قال الكمال وهذا مذهب المتقدمين لايعرفون خلافه **قوله** ان يكون ) اى الحمل والمراد به الاسناد فيصير المعنى ويجوز ان يكون الاسناد مجازا فى الاسناد ولا محصل له ويجاب بان الاسناد جزء علم فكانه قال ويجوز ان يكون الحمل مسمى بهذا الاسم وهو المجاز فى الاسناد **قوله** مجازا فى الاسناد ) ويسمى مجازا عقليا ومجازا حكميا واسنادا مجازيا فان قلت هذا المجاز عند صاحب التلخيص خاص باسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ماهو له والمسند لاسم الاشارة هنا ليس فعلا ولا فى معنى الفعل بل هو علم جنس كما تقدم قلت هو فى معنى الفعل بالنظر لاصله لانه اسم فاعل فى الاصل **قوله** باعتبار الخ )وذلك لان من وقف عليها اذا استحضرها ولاحظها ترتب له على ذلك ثمرة ومصلحة هى الوقوف على المعانى التى تضمنتها

اى الحروف الذهنية عن محالها وهو الحافظة الى الذهن والحاصل ان الحروف الذهنية ترتب اولا فى الحافظة ثم تخرج من ذلك المحل الى الذهن وهو القوة العاقلة ثم تخرج بعد ذلك الى الخارج اى الى خارج المشاعر الباطنة كالحافظة والعاقلة فان قلت ان المتكلم قد يتكلم بالكلام ولا شعور له بهذا الترتيب والاخراج قلت هو قائم به وان لم يدركه ولم يشعر به ونازع بعضهم فى هذا الترتيب والاخراج قائلا ان هذا الشئ لا اصل له (قوله ويجوز الخ) عطف على قوله فحقيقة عطف جملة فعلية على اسمية وهذا الاحتمال مبنى على ان المراد بالفائدة المعانى وحاصله ان الفائدة اسم للمعانى فحقها ان تسند الى المعانى لان الخبر عين المبتدأ فى المعنى فاسنادها للالفاظ المشار اليها بهذه مجاز فى الاسناد لانه من اسناد الشئ الى سببه لان الالفاظ الذهنية توصل المعانى لذهن السامع اذا برزت من الذهن للخارج واعلم ان ماتقدم من ان الحمل حقيقة عقلية مبنى على ان المراد بالفائدة الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة وماهنا من ان الحمل مجاز عقلى مبنى على ان المراد بالفائدة المعانى كما مر وهما احتمالان من احتمالات سبعة فى المسمى باسماء الكتب كما تقدم واذا علمت ذلك علمت انه لامنافاة فى كلام الشارح حيث جعل الحمل اولا حقيقة ثم جوز كونه مجازا (قوله ان يكون) اى الحمل والمراد به الاسناد فيصير المعنى ويجوز ان يكون الاسناد مجازا فى الاسناد ولامحصل له ويجاب بان الاسناد فى كلامه جزء علم فكانه قال ويجوز ان يكون الاسناد هنا مسمى بهذا الاسم وهو المجاز فى الاسناد ويسمى مجازا عقليا وحكميا فان قلت هذا

قوله او حال) اى من فائدة لانها علم جنس فهى معرفة والجمل بعد المعارف احوال اومن اسم الاشارة بناء على صحة مجئ الحال من المبتدأ اومن الضمير فى فائدة بالنظر لاصلها كان جعلها صفة لها بالنظر لاصلها والا فهى الآن معرفة لاتحمل ضميرا والجمل انماتكون صفات بعد النكرات قوله والمراد الخ) جواب عما عساه يقال ان المقدمة واخويها عين الفائدة فيلزم اشتمال الشئ على نفسه قوله ﴿ ٢٨ ﴾ اشتمال الكل على الاجزاء) اى على كل واحد من الاجزاء لاعلى جملتها لئلا يعود المحذور وماذكره مبنى على ماصدر به من ان المراد بالفائدة العبارات الذهنية اما على مانبه عليه بقوله ويجوزان يكون مجازا الخ من ان الفائدة اسم للمعانى فكذلك ان اريد بالمقدمة واخويها المعانى ايضا فان اريد بها العبارات كان المراد انها تشتمل عليها اشتمال المدلول على الدال كناية عن احاطة المعانى بالعبارات بحيث لايعتريها حشو واذا اريد عكس ذلك كان من اشتمال الدال على مدلوله قوله وجه الترتيب) يريد به وجه ضبط الرسالة على الترتيب الذى اوماً اليه فى مقام الاجمال وبنى وجه الضبط على النسخة التى لم يوجد فيها وتنبيه بناء على انها ليست بصحيحة عنده كما يشير اليه ونحن نعول عليه اه محشى فقوله يريد الخ اشارة الى اعتراض على الشارح بان (قوله) بيانه ليس للترتيب فقط بل له وللحصر حيث قال فيه اذا الخارج عنهما لايذكر فيها فكان على الشارح ان يقول وجه الضبط الخ وقوله على الترتيب المستفاد بالاداة وقوله نعول عليه اى نعترض عليه فى عدم تصحيح هذه النسخة وقد اشار المحشى الى صحتها بقوله بعد واقول علما الخ قوله مايذكر) فان قلت هذا يصدق على بعض كل من الثلاثة فان بعض التقسيم يذكر فى هذه الرسالة لافادة المقصود وبعض كل من الآخرين يذكر لافادة مايتعلق

المجاز عند الخطيب خاص باسناد الفعل او معناه لملابس له غير ماهو له والمسند لاسم الاشارة هنا ليس فعلا ولا فى معنى الفعل بل علم قلت هو فى معنى الفعل بالنظر لاصله لانه اسم فاعل فى الاصل كامر (قوله مدخلا له فى حصول الفائدة) اى فى حصول المعانى لان من وقف على تلك العبارات واستحضرها ترتب له على ذلك الوقوف على المعانى التى تضمنتها تلك العبارات ( قوله تشتمل) اى تنحصر فى مقدمة (قوله اماخبر بعد خبر) اى سواء اعتبرت الفائدة اسم جنس كماهو اصلها او علم جنس اوعلم شخص كماهو حالها الان (قوله اوحال) اى من فائدة بناء على انها علم جنس اذ علم جنس معرفة والجمل بعد المعارف احوال اومن المبتدأ على رأى من جوز ذلك اومن الضمير فى فائدة بالنظر لاصلها وانها اسم فاعل (قوله اوصفة لفائدة) اى بالنظر لاصلها من انها اسم فاعل نكرة والا فهى الآن هذا جواب عما يقال ان المقدمة والتقسيم والخاتمة عين الفائدة وحينئذ فاشتمال الفائدة على الثلاثة من اشتمال الشئ على نفسه وحاصل الجواب ان كل واحد من الثلاثة يلاحظ على حدة والفائدة تلاحظ هيئة اجتماعية وحينئذ يكون اشتمالها على الثلاثة من اشتمال الكل على جزائه اى على كل واحد من اجزائه لاعلى جملتها لئلا يعود المحذور وهو اشتمال الشئ على نفسه وماذكره الشارح مبنى على ماصدر به من ان المراد بالفائدة العبارات الذهنية وكذا المقدمة واخويها اما على مانبه عليه بقوله ويجوز الخ من ان الفائدة اسم للمعانى فكذلك ان اريد بالمقدمة واخويها المعانى ايضا فان اريد بها العبارات كان المراد انها تشتمل عليها اشتمال المدلول على الدال كناية عن احاطة المعانى بالعبارات بحيث لايعتريها حشو وان اريد عكس ذلك كان من اشتمال الدال على مدلوله (قوله وجه الترتيب) اعترض بان الاولى ان يقول وجه الاشتمال والحصر فى هذه الثلاثة لانه المدعى واما الترتيب فقد علم من وضعه من حيث التقديم والتأخير وهذا ليس مقصودا واجيب بان مراد الشارح وجه الاشتمال مراعا فيه الترتيب

بالمقصود وحينئذ فلايستقيم قوله فان كان الاول فهو التقسيم لان بعض التقسيم ليس هو التقسيم وكذا يقال فى الاخيرين ولذا قال الشارح فى شرحه الكبير لان مايذكر ويعد جزأ برأسه ويعنون عنه باسم فزاد ماذكر لاخراج بعض كل فانه لم يعد جزأ ﴿ ٢٩ ﴾ برأسه ولم يعنون عنه باسم ويمكن الجواب عن الشارح بأن قوله لافادة المقصود اولافادة مايتعلق به معناه لافادة جميع المقصود ولافادة جميع مايتعلق به يعنى بالنسبة لهذا المؤلف فلايرد ماذكر قوله فى هذه الرسالة) الملائم للمتن الفائدة وقد سبق الاعتذار عنه قوله امان يكون الخ) اى ذوان يكون لان العبارات ليست الكون المذكور وانما هو وصفة لها وكذا يقال فى نظيره على انه لاحاجة لذلك لانهم فرقوا بين المصدر الصريح والمصدر المؤول فمنعوا حمل الاول على اسم الذات دون الثانى تأمل قوله لافادة المقصود) من اضافة المصدر لمفعوله اى مقصود المصنف من الرسالة من بيان اوضاع الموصولات واسماء الاشارة والضمائر والحروف والفعل ومعانيها اه كردى نقلا عن الفاضل الايرانى قوله فهو التقسيم) جعل التقسيم مقصودا لان المقصود من الرسالة تحقيق معنى الحرف وغيره وهو لا يتحقق الافيه اه كردى قوله من حيث الاعانة) اى لامن حيث التبرك كالبسملة اى من اجل فالحيثية للتعليل وفى بمعنى على اذ الاعانة والاستعانة وماتصرف منهما انما تتعدى للمستعان عليه بعلى قال تعالى واعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ماتصفون

(قوله فى هذه الرسالة) الملائم لقول المصنف هذه فائدة ان يقول فى هذه الفوائد وسبق الاعتذار عنه ( قوله من العبارات ) بيان لما فيه ان الرسالة عين العبارات الذهنية وحينئذ فما معنى الظرفية وما معنى قوله يذكر مع ان الذكر لايتعلق بها بل بالالفاظ الخارجية اللهم الا ان يقال انه اراد بالرسالة معناها فى العرف وهو الكاغد وقوله من العبارات اى من دالها وهو الالفاظ الخارجية لانها كما تدل على المعانى تدل على الالفاظ الذهنية والمعنى حينئذ ان مايذكر من دال العبارات الذهنية فى هذه الرسالة اى الكاغد اماان يكون الخ ( قوله اماان يكون ) اى اماذوان يكون لان الكون المذكور ليس نفس العبارات بل صفة لها وقيل لاحاجة لذلك لانهم فرقوا بين المصدر الصريح والمؤول فمنعوا حمل الاول على اسم الذات دون الثانى (قوله لافادة المقصود) اى لافادة المصنف المعانى المقصودة من الرسالة فهو من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله والمعانى المقصود من الرسالة بيان اوضاع الموصولات واسماء الاشارات والضمائر والحروف والفعل ومعانيها وقوله اماان يكون لافادة المقصود اى لافادة جميع المقصود اولافادة جميع مايتعلق بالمقصود فاندفع الاعتراض بأن بعض التقسيم يذكر فى هذه الرسالة لافادة مايتعلق بالمقصود وبعض كل من الاخيرين يذكر لافادة مايتعلق بالمقصود مع ان الاول لايسمى تقسيما والثانى لايسمى مقدمة والثالث لايسمى خاتمة (قوله اذا الخارج الخ ) علة لحصر العبارات المذكورة فى هذه الرسالة فى الامرين أى وانما كانت منحصرة فى الامرين فقط لان الخ (قوله فان كان الاول الخ) اسم كان ضمير عائد على مايذكر فى الرسالة اى فان كان المذكور فيها الاول أى المفيد للمقصود منها فهو التقسيم وانما كان كذلك لان المقصود من الرسالة بيان اوضاع الموصولات واسماء الاشارة والضمائر والحروف والفعل وهذه انما بينت فى التقسيم (قوله وان كان الثانى) اى وان كان مايذكر فى هذه الرسالة الثانى اى مايكون لافادة مايتعلق بالمقصود ( قوله فان كان الخ ) اى ففيه تفصيل فان كان ذلك التعلق الخ اى فان كان صاحب ذلك التعلق تعلقه تعلق السابق الخ (قوله من حيث الاعانة) اى لامن حيث التبرك كالبسملة اى من اجل الاعانة الخ فالحيثية للتقييد (قوله فى الشروع) فى بمعنى على متعلقة بالاعانة لان الاستعانة والاعانة وماتصرف

قوله على وجه البصيرة فيه ) على وفى متعلقان بالشروع وقد فسرت بمعرفة الحق بالدليل وبهين فى القلب وبالتبصر اى الادراك التام وهو المناسب هنا قوله فهو المقدمة ) الضمير للتعلق فى الكلام تقدير مضاف اى ذو التعلق هو المقدمة قوله من حيث زيادة التوضيح ) خرج ما يذكر للتبرك كختم المؤلف بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله امامن قدم اللازم ) اى مأخوذة منه وهو المختار قال حفيد السعد وانما اختاروا اخذها من قدم اللازم دون المتعدى لان الظاهر ان تضاف صفة المتعدية الى المفعول كمقدمة المشتغل بها الا الى ماله نوع تعلق كالكتاب لان المقدم فى الحقيقة الطائفة لا الكتاب اه اى فكان يقال مقدمة النفس ان كان المراد انها تقدم نفسها او مقدمة الغير ان كان المراد انها تقدم ﴿ ٣٠ ﴾ غيرها وعلى اخذها من ذلك تكون

بكسر الدال لاغير وعلى اخذها من المتعدى يصح كسر الدال وفتحها على معنى انها مقدمة من فهمها على غيره او مستحقة لما اشتملت عليه من الفوائد ان يقدمها الغير لكن ذكر ابن عبد الحق ان الفتح قليل ولعله لايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات فتأمل واعلم ان المقدمة فى الاصل صفة بلا نزاع ثم نقلت للاسمية فاما ان تجعل اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم تنقل منها على وجه الحقيقة او المجاز الى اسم اول كل شئ ويتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة العلم واما ان تنقل من الوصفية الى اسم اول

كل شئ ويتعين المراد بالاضافة كالجيش والكتاب فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب ( بكسر ) او العلم بواسطة وعلى الثانى بلا واسطة اه حفيد السعد وبذلك تعلم ان التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية بمعنى ان اللفظ لما صار اسما بغلبة الاستعمال بعد ان كان وصفا وصارت اسميته فرع وصفيته جعلت التاء علامة لهذه الفرعية قوله بمعنى تقدم ) وقد جاء التفعيل بمعنى التفعل فى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا اى لا تقدموا وقوله بفاحشة مبينة اى مبينة والمراد تقدم اللازم الذى هو مطاوع قدم و الا فقد يكون متعديا كما فى زيد تقدمه عمرو

منهما انما تتعدى للمستعان عليه بعلى وانما لم يعبر بها دفعا لثقل التكرار مع على فى قوله على وجه البصيرة ( قوله على البصيرة فيه ) على وفى متعلقان بالشروع وضمير فيه للاحق والمراد بالبصيرة التبصر اى الادراك التام واضافة وجه للبصيرة للبيان اى على وجه هو التبصر اى الادراك التام ( قوله وان كان تعلق اللاحق بالسابق ) اى وان كان صاحب التعلق تعلقه تعلق اللاحق بالسابق وقوله فهو الخاتمة اى فصاحب ذلك التعلق وهو الخاتمة ( قوله اى من حيث زيادة التوضيح ) اى من حيث التوضيح الزائد للسابق والتكميل خرج ما يذكر للتبرك كختم المؤلف بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله المقدمة فى اللغة ) اى وتفسير المقدمة اى تفسير هذا اللفظ من قدم اى مأخوذة من قدم الخ ان قلت ان الكلام بصدد تفسير الكلمة وبيان معناها لا بصدد اشتقاقها وما ذكره انما يفيد من اى شئ اشتقت والجواب انه يلزم من بيان الاشتقاق بيان المعنى لان بيان الاشتقاق مفيد لبيان المعنى بالدليل لانه حيث كانت المقدمة مأخوذة من قدم بمعنى تقدم كانت المقدمة بمعنى المقدمة فاصنعه الشارح مفيد الامرين بيان مأخذها وبيان معناها بخلاف ما لو تعرض لبيان المعنى ابتداء فربما ينازع فيه اذ لا دليل عليه (قوله بمعنى تقدم ) لم يقل اى تقدم لان المتبادر من لفظ قدم قدم غيره وتفسيره بتقدم فيه خفاء فلذا اتى بما ذكره وان كان وصف قدم باللزوم يدفع الخفاء لكن قد يغفل عن ذلك الوصف بقى شئ آخر وهو ان كلامه يوهم ان تقدم لا يكون الا لازما مع انه قد يجئ متعديا نحو زيد تقدمه عمرو واجيب بأن هذا من الحذف والايصال والاصل تقدم عليه عمرو (قوله او المتعدى) اى او من قدم المتعدى نحو قدم زيد عمرا اى جعله متقدما واعلم انه على اخذها من اللازم تكون

قوله عبارة) أى معبر بها عما أى معان وذكر الضمير فى عليه باعتبار لفظ ما والمعانى التى يتوقف عليها الشروع كتعريفه وبيان موضوعه وغايته وهذه ﴿ ٣١ ﴾ مقدمة العلم وليست مرادة هنا بل المراد مقدمة الكتاب

وهى اسم لطائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فالنسبة بين المقدمتين التباين كما هو ظاهر قوله والمناسبة ظاهرة ) اى بين المعنى اللغوى والاصطلاحى قوله لتقدمها ) اى المعانى المدلولة لما وقوله فى الذكر بضم الذال بمعنى التذكر والتعقل او بالكسر بمعنى التعبير اى بدالها وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على اخذها من اللازم قوله او لتقديمها الطالب ) توجيه للمناسبة بينهما على اخذها من المتعدى مكسورة الدال اما على اخذها منه مفتوحتها فوجه المناسبة تقديم الطالب لها ولم يذكره لعله نظر لما تقدم من قلته وايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات قوله بالذات او بالواسطة متعلقان بتقديم وتقديمها بالذات ان كانت اسما للمعانى وبالواسطة ان كانت اسما للالفاظ اقول كان الاولى حذف قوله او بالواسطة

لان المقصود بيان المناسبة بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى والمعنى الاصطلاحى ليس الا المعانى كما علمت الا

بكسر الدال لاغير لان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدى واسم المفعول لا يصاغ من اللازم بل من المتعدى وعلى أخذها من المتعدى يصح كسر الدال وفتحها على معنى انها مقدمة من فهمها على غيره أو مستحقة لما اشتملت عليه من الفوائد ان يقدمها الغير وذكر بعضهم ان الفتح قليل لايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات ولذا لم يتعرض له الشارح فيما يأتى (قوله وفى الاصطلاح) اى اصطلاح الادباء وهم علماء المعقول (قوله عبارة) أى معبر بها عن ما أى عن معان وذكر الضمير فى عليه باعتبار لفظ ما والمعانى التى يتوقف عليها الشروع فى العلم كتعريفه وبيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا فى كلام المصنف بل المراد مقدمة الكتاب وهى اسم لطائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فالنسبة بين المقدمتين التباين لان احداهما معان والاخرى الفاظ وانما جعلنا ما واقعة على معان لا على الفاظ لقوله يتوقف الخ فالتوقف فى الشروع انما يكون على مقدمة العلم وهى معان ان قلت ان الشروع فى العلم لا يتوقف على المعانى المذكورة قلت المراد بقوله ما يتوقف عليه الشروع اى تمام الشروع لا أصله (قوله والمناسبة) اى بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى (قوله ظاهرة) اى غير خفية بل فيها نوع ظهور فيحتاج معه للتعليل فلا يقال اذا كانت ظاهرة فلا حاجة للتعليل بقوله لتقدمها الخ او يقال ان هذا تنبيه لا دليل والامور الضرورية قد ينبه عليها لما يلحقها من غفلة بعض الاذهان عنها (قوله لتقدمها) اى المعانى المدلولة لها وقوله فى الذكر بضم الذال اى التذكر والتعقل او بالكسر بمعنى التعبير اى بدالها وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على اخذها من اللازم (قوله او لتقديمها) اى المعانى المدلولة لها الطالب على غيره وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على اخذها من المتعدى مكسورة الدال اما على اخذها منه مفتوحتها فوجه المناسبة تقديم الطالب لها ولم يذكره لايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات كما تقدم (قوله فى الشروع) متعلق بالتقديم وقوله فى بالذات او بالواسطة متعلق بالمقاصد اى ان المعانى المدلولة للفظ مقدمة وهى مقدمة العلم تقدم الطالب على غيره فى الشروع فى المقاصد كانت تلك المقاصد مقصودة بالذات كالتقسيم او بالواسطة كالخاتمة فمحصله ان مقدمة العلم تعين فيهما واعتراض شيخنا الحفنى على الشارح هنا انما جاء من جعل قوله بالذات او بالواسطة

متعلقا بالتقديم لا بالمقاصد كما قلنا والا فلا اعتراض (قوله والمراد الخ) هذا اشارة الى ان ماذكره من المعنيين للفائدة اللغوى والاصطلاحى عام والمراد هنا خاص وتوضيحه ان لفظ مقدمة كلى تحته جزئيات سواء كانت بالمعنى اللغوى او الاصطلاحى لان معناها لغة عبارات تقدمت امام المقصود واصطلاحا معان يتوقف الشروع عليها فى العلم وكلاهما كلى وهذه المقدمة المذكورة فى هذا الكتاب جزئية من جزئيات المقدمة الكلية لان المذكور هنا اما عبارات معينة متقدمة امام المقصود او معان معينة يتوقف عليها الشروع فى العلم اذا علمت هذا فلنا احتمالات اربعة وذلك لانه ان لوحظ ان المقدمة فى الاصل الفاظ قدمت امام المقصود ولاحظنا ان المقدمة هنا مرادبها الفاظ معينة قدمت امام المقصود كان اطلاق مقدمة الذى هو كلى على هذا الجزئى من قبيل اطلاق اسم الكلى على بعض جزئياته وكذا ان لوحظ ان المقدمة فى الاصل اسم لمعان يتوقف عليها الشروع فى العلم وقلنا المراد منها معان معينة فان لوحظ ان المقدمة فى الاصل اسم للالفاظ المقدمة على المقصود واريد منها هنا معان مخصوصة كان من قبيل اطلاق اسم الدال على بعض المدلول اى على جزئى من جزئيات المدلول وذلك لان لفظ مقدمة مدلوله الفاظ مطلقة مدلولها معان مطلقة فاطلق لفظ مقدمة وهو اسم الدال على جزئى من جزئيات المدلول وان لوحظ ان المقدمة فى الاصل اسم لمعان مطلقة يتوقف عليها الشروع فى العام واريد منها هنا الفاظ مخصوصة كان من اطلاق اسم المدلول على بعض جزئيات الدال واشار الشارح للاحتمالين الاولين هما تقدير ان يراد بكل من مطلق المقدمة والمقدمة العبارات او المعانى بقوله بأن يكون من قبيل اطلاق الكل على بعض جزئياته واشار بقوله او اطلاق اسم المدلول الخ للاحتمال الرابع وهو تقدير ان يراد بمطلق المقدمة المعانى وبالمقدمة هنا عبارات مخصوصة لاستعمال ماهو موضوع لمطلق المعانى فى عبارات مخصوصة ولم يتعرض الشارح للاحتمال الثالث وهو ان يراد بمطلق المقدمة العبارات وبالمقدمة هنا معانى مخصوصة وعليه فيكون من اطلاق اسم الدال على بعض مدلوله (قوله المعانى المخصوصة او العبارات المعينة) وصف المعانى بالمخصوصة والعبارات بالمعينة تفنن وانت خبير بأن المناسب لماذكره اولا من جعل المشار اليه بهذه العبارات الذهنية ان يكون المراد بالمقدمة هنا التى هى جزء ذلك المشار اليه العبارات المعينة فقط فكان الاولى للشارح ان يقول والمراد بالمقدمة هنا العبارات المعينة ويحذف المعانى المخصوصة ولعل الشارح اشار بهذا الترديد الى ان المشار اليه بهذه لا يتعين حمله على العبارات الذهنية بل يجوز ان يراد بها المعانى ايضا فيكون ماذكره اولا مبنيا على الرجحان لا على التعيين

(او)

قوله والمراد) اشارة الى ان ماذكر من المعنيين اللغوى والاصطلاحى عام والمراد هنا خاص وتوهم المحشى ان المقدمة ههنا مقدمة علم فاورد عليه ان التقسيم ليس علما وانما هو مقدمة علم لانه من مبادى علم العربية وذلك لان معرفة المفهومات الاصطلاحية المذكورة فيه ككون وضع اسم الاشارة عاما لموضوع له خاص يستعان به على معانى جملة من الفاظ هى مبادى علم العربية ككون هذا للمفرد المذكر وقد يجاب بان المقصود وان كان مقدمة علم التوقف الشروع عليه هو علم فى نفسه ايضا كما قالوا بنظيره فى المنطق على انك قد علمت مما تقدم ان المقدمة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم فتأمل قوله المعانى المخصوصة او العبارات المعينة) وصف المعانى بالمخصوصة والعبارات بالمعينة تفنن والمناسب لماذكره اولا من جعل المشار اليه بهذه العبارات الذهنية ان يكون المراد بالمقدمة

او اشار بالترديد الى ماذكره ثانيا من انه يجوز ان يراد بالفائدة المعانى ويكون الحمل اسنادا مجازيا (قوله على مقدمة) بدل من ما او عطف بيان عليه (قوله فهو سهو) خبر عن ما وقرنه بالفاء لمشابهة الموصول الواقع مبتدأ لاسم الشرط فى العموم وفى الحكم على ماوقع فى بعض النسخ بالسهو تجوز اذ هو ناشئ عن السهو لا انه نفسه سهو (قوله من قلم الكاتب) نسب السهو للقلم الذى لاشعور له مبالغة فى بطلان ماوقع فى بعض النسخ اى انه لظهور بطلانه لا ينبغى ان يقع من عاقل ولو على سبيل السهو بل لا ينبغى ان يصدر من غير العاقل الا على سبيل السهو (قوله اذ التنبيه الخ) هذا دليل من الشكل الاول مثبت للمطلوب وهو عدم صحة مافى بعض النسخ وقد حذف الشارح من هذا الدليل موضوع الكبرى والنتيجة والاصل التنبيه جزء من المقدمة وكل ما كان كذلك فلا معنى لعده جزءا مستقلا ينتج التنبيه لا معنى لعده جزءا مستقلا لكن لك ان تمنع هذا الدليل منعا تفصيليا وحاصله ان قوله فى الصغرى التنبيه جزء من المقدمة ان كان المراد انه جزء منها من حيث انفهامه منها كانت الصغرى مسلمة لكن قوله فى الكبرى وكل ما كان كذلك فلا معنى لعده جزءا مستقلا لا يسلم لان فهم الشئ من الشئ لا يمنع من عده جزءا مستقلا

هنا التى هى جزء ذلك المشار اليه تلك العبارات فقط ولعله اشار بهذا الترديد الى ان المشار اليه بهذه لا يتعين حمله على العبارات الذهنية بل يجوز ان يراد به المعانى ايضا فيكون ماذكره اولا مبنيا على الرجحان لا على التعيين او اشار بالترديد الى ماذكره ثانيا من انه يجوز ان يراد بالفائدة المعانى ويكون الحمل اسنادا مجازيا قوله من قبيل) لم يظهر لاقحامه معنى ولذا حذفه من المقابل قوله اطلاق الكلى) اى اسمه على بعض جزئياته ان اريد به هنا المعانى المخصوصة لاستعمال ما هو موضوع لمطلق المعانى فى بعضها قوله او من اطلاق اسم المدلول) اى ان اريد بها هنا العبارات المعينة لاستعمال ماهو موضوع لمطلق المعانى فى عبارات مخصوصة فالمراد بالبعض العبارات المعينة وبما مطلق العبارات الدالة على مطلق المعانى المذكورة والضمير فى دل لما وفى عليه للمدلول وكتب بعض الافاضل مانصه قوله على بعض جزئياته اى على تقدير ان يراد بكل من مطلق المقدمة والمقدمة هنا المعانى او العبارات وقوله من اطلاق اسم المدلول اى على تقدير ان يراد بمطلقها المعانى  وبخصوصها العبارات ولم يتعرض الشارح لاحتمال ان يراد بمطلقها العبارات وبخصوصها المعانى وبالقياس على عكسه يكون من اطلاق اسم الدال على بعض مدلوله فالصور المحتملة اربعة حاصلة من ضرب احتمالى مطلق المقدمة فى احتمالى مخصوصها قوله فهو سهو) خبر ما وقرنه بالفا لمشابهة الموصول لاسم الشرط فى العموم وفى الحكم عليه بالسهو تجوز اذ الواقع المذكور ناشئ عن السهو لا نفسه فتأمل قوله من قلم الكاتب) نسب السهو للقلم الذى لاشعور له (٣) (دسوقى) مبالغة فى بطلان ماوقع فى بعض النسخ اى انه لظهور بطلانه لا ينبغى ان يقع من عاقل ولو على سبيل السهو بل لا ينبغى ان يصدر من غير العاقل الا على سبيل السهو فقول المحشى نسب السهو الى طغيان القلم فيه نوع تساهل هذا وحكمه على ماوقع بالسهو ممنوع بمنع دليله وهو قوله اذ التنبيه الخ وحاصل المنع ان كون التنبيه من المقدمة لا يمنع عده جزءا مستقلا تابعا لها اذ عده منها من حيث انفهامه لكونه مذكورا فيها بالقوة وعده جزءا مستقلا تابعا لها من حيث الالفاظ المخصوصة كالخاتمة بالنسبة لتقسيم فقد صرح الشارح فيما سيأتى بانها معاودة من التقسيم فان قلت كان عليه حينئذ ان يعيده معرفة كالخاتمة اجيب بان متبوعه وهو المقدمة لما كان غير متبوع قصدا بخلاف متبوع الخاتمة انحطت رتبته عنها فاعيد نكرة على خلاف اصل الاستعمال المعاد فترك هذا الاصل فيه للاشعار بهذه النكتة وهى انحطاط رتبته كما افاده المحشى قوله مبتدأ الخ) لم يتعرض لجعلها مفعول فعل محذوف اى اقرأ مثلا ولعله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وان جاز عربية

قوله هذا الذى يشرع فيه) اى من الاحكام و ماينعلق بها ان اريد بالمقدمة المعانى او الالفاظ الدالة عليها ان اريد بها الالفاظ والعبارات اه محشى ويصح ان يراد بهذا الذى نشرع فيه الاحكام وما يتعلق بها مع ارادة العبارات من المقدمة والعكس وعليهما فالحمل اسناد مجازى من اسناد المداول للدال او العكس وانما قصر المحشى البيان على ماذكره ليكون الحمل حقيقيا والمراد بما يتعلق بالاحكام البيان للوضوع العام ﴿٣٤﴾ الخاص بقوله وذلك بان يعقل الخ والتمثيل بقوله وذلك مثل اسم الاشارة تدبر قوله فغير مناسب الخ) اى لان المقدمة ترجمة وشأن التراجم انقطاعها عما بعدها وما بعد التراجم احكام مقصودة فى انفسها فلا يناسب جعلها خبرا عن شئ تابعة له اولان ما بعدها قد يطول فيسأم انتظار تمام الفائدة واما ذكره المحشى فى توجيه عدم المناسبة فغير ظاهر ومحصله ان المدعى حينئذ يكون خصوص العبارات دون المعانى وهذا وان كان صحيحا فى نفسه لا يستقيم ههنا لانه يلزم عليه ان لا تكون المقدمة متعلقا بها ولا التقسيم متعلقا عليه واللازم باطل فكذا الملزوم وحينئذ فالاولى ان يقول الشارح فخطأ بدل قوله فغير مناسب ووجه عدم ظهور وما ذكره انا لا نسلم ان العصام المجوز لجعل هذه العبارات خبرا يريد بها خصوص العبارات بل يريدبها من حيث دلالتها ( خبر ) على المعانى ولا يقدح فى صحته كون المعانى مستفاد بطريق التبع لان المقدمة هنا مقدمة كتاب ومدلولها الالفاظ والمعنى تبع فتشنيع المحشى عليه ليس فى محله وعلى تسليم ماذكره انما لم يقل فخطأ لامكان التصحيح بتقدير مضاف اى معانى اللفظ على انه على مازعم كان الظاهر ان يقول فالواجب بدل قوله فالاولى تأمل قوله باعتبار خصوص الخ) اى لا باعتبار الافراد والتركيب ولا باعتبار اسميته وقسيميه قوله وتعقل ) اى باعتبار تعقل الموضوع

الاترى ان الخاتمة مفهومة من التقسيم كما يأتى للشارح وقد عدها المصنف جزأ مستقلا وان اراد بقوله فى الصغرى التنبيه جزء من المقدمة اى انه جزأ من حيث الالفاظ وان المقدمة تشمله منعت الصغرى وسلمت الكبرى فان قلت على التقدير الاول هلا عرف المصنف التنبيه كما عرف الخاتمة مع ان كل واحد منهما تابع لما قبله ومفهوم منه فالتنبيه مفهوم من المقدمة والخاتمة مفهومة من التقسيم قلت ان الخاتمة لما كانت تابعة للتقسيم الذى هو شريف لانه المقصود بالذات استحقت الشرف بتعريفها بخلاف التنبيه فانه تابع للمقدمة التى هى وضعية لانها ليست مقصودة بالذات بل لتعين على الوصول للمقصود فلم تستحق التعريف لعدم شرفها (قوله مبتدأ) لم يتعرض لجعلها مفعول فعل محذوف اى اقرأ مثلا ولعله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وان جاز عربية (قوله اى هذا الذى نشرع فيه ) اى من الاحكام وما يتعلق بها من بيان الوضع العام الخاص بقوله وذلك بان يتعقل الخ ان كانت المقدمة اسما للمعانى او من الالفاظ الدالة على الاحكام ان كانت اسما للالفاظ (قوله او بالعكس الخ ) اعلم انه اذا احتمل المقام حذف المبتدأ والخبر فاختلف فى الاولى بجعله محذوفا فذهب بعضهم الى ان الاولى جعل المحذوف هو الخبر وجعل المذكور هو المبتدأ لان المبتدأ هو الركن الاعظم من ركنى الاسناد فلا ينبغى حذفه وذهب بعضهم الى ان الاولى جعل المحذوف هو المبتدأ وابقاء الخبر لانه هو المقصود بالافادة وذكر المبتدأ عند علمه يشبه ان يكون عبثا (قوله فتأمل) اى تأمل وجه عدم المناسبة وحاصله ان قوله المقدمة ترجمة وشان الترجمة ان تكون مقطوعة عن المترجم له لان المترجم احكام مقصودة فى انفسها فلا يناسب جعلها خبرا عن شئ مقطوعة عنه اوان ما بعد الترجمة قد يطول فيسأم انتظار تمام الفائدة ( قوله وما جعل الخ ) هذا رد العصام المجوز لذلك وقوله الى قوله التقسيم اى باخراج الغاية (قوله باعتبار خصوص الوضع الخ ) اى باعتبار كون وضعه خاصا وكونه عاما اى لا باعتبار افراده وتركيبه ولا باعتبار اسميته وفعليته وحرفيته ( قوله وتعقل الموضوع له) اى وباعتبار تعقل الموضوع له كذلك اى عاما وخاصا (قوله مما يتوقف

له كذلك أى عموما وخصوصا قوله بدأ فى المقدمة) أورد عليه ان التقسيم المذكور نفس المقدمة فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه وأجيب بأن المقدمة عند الشارح اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم بعضها وحينئذ فالظرفية من ظرفية الجزء فى الكل قوله بذلك الاعتبار) أى اعتبار خصوص الوضع وعمومه وخصوص الوضع له وعمومه وفيه انه لم يذكر فى ابتداء المقدمة الاقسمين كما يأتى للشارح معتذرا عنه فى ترك القسمين الاخيرين فكيف ينسب للمصنف هنا انه بدأ فى المقدمة بالاقسام الاربعة ويجاب بأن المراد بمجموع تقسيم الالفاظ الخ تأمل قوله اعلم ان الالفاظ الخ) كان عليه ان يبين معنى الوضع لغة واصطلاحا أيضا قال العصام الوضع لغة جعل الشئ فى حيز واصطلاحا مشترك بين معنيين أحدهما تعيين الشئ بازاء المعنى وعلى هذا فالمجاز موضوع لمعناه المجازى وثانيهما تعيين الشئ بازاء معناه للدلالة عليه بنفسه ﴿٣٥﴾ وعلى هذا لا وضع للمجاز فان تعيينه للدلالة عليه بقرينة كما افاده العلامة التفتازانى وعلى ما ذهب اليه الجامى من عدم اختصاص الوضع باللفظ يعرف بأنه تعيين الشئ بازاء المعنى بحيث يفهم منه اذا اطلق او احس فزاد القيد الاخير ليشمل الخطوط ونحوها اى شمولا بطريق التصريح والا فالتعريفان السابقان يشملان ماذكر ايضا بدون هذه الزيادة تأمل قوله بمعنى الرمى ) الاضافة بيانية والمراد مطلق الرمى كما يدل عليه قوله فيما بعد لكن خص الخ قال المعتصم بلطف الحق هو الرمى من الفم لا الرمى مطلقا كما قد يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به فى الاساس اه كلامه اقول يفهم مما ذكر فى الصحاح خلافه حيث قال فيه قولهم بل هى اسمح من لافظة يقال هى العنز ويقال هى الرحى ويقال البحر لانه يلفظ بالعنبر والجواهر اه ولا يخفى ان هذه الاحتمالات تفيد ان اللفظ عندهم مطلق الرمى لا الرمى من الفم اه محشى وفيه ان قوله لكن خص الخ لا يدل على مدعاه لانه خص بشئ مخصوص صدر من الفم وهو الصوت المعتمد على المخرج وهذا لا يمنع تخصيص الاول بكونه من الفم مع عمومه لشموله للصوت المذكور ورمى النواة منه ونحو ذلك وان قوله لا يخفى الخ غير ظاهر لان صاحب الصحاح لا يميز الحقيقة من المجاز فيحتمل أن قوله ويقال هى الرحى الخ أى مجاز وأما صاحب الاساس فقد وضعه للتمييز بين الحقيقة والمجاز وقوله وهى العنز أى لانها عند حلبها تلفظ جرتها كثيرا فرحا بالحالب وقوله ويقال البحر ويقال أيضا هى الديك وعليهما تكون التاء للمبالغة

خبر كان وقوله بدأ جواب لما اورد على قوله بدأ فى المقدمة بتقسيم الخ بان التقسيم المذكور نفس المقدمة فيلزم ظرفية الشئ فى نفسه واجيب بان المقدمة عند الشارح اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم بعضها وحينئذ فالظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله بذلك الاعتبار) اى اعتبار خصوص الوضع وعمومه وخصوص الموضوع له وعمومه وفيه انه لم يذكر فى ابتداء المقدمة الاقسمين كما سيأتى للشارح الاعتذار عن ترك القسمين الاخيرين فكيف ينسب للمصنف هنا انه فى المقدمة بالاقسام الاربعة ويجاب بان فى الكلام حذف مضاف اى بدأ فى المقدمة ببعض تقسيم اللفظ بذلك الاعتبار ( قوله اعلم ان اللفظ الخ ) اخر الشارح الكلام على أل عن الكلام على اللفظ مع ان أل متقدمة فى الذكر عن اللفظ فكان الاولى ان يقدم الكلام عليها وكان الشارح نظر لكون اللفظ هو الجزء الاعظم المقصود بالذات فلذا قدم الكلام عليه وكان على الشارح ان يتعرض لبيان معنى الوضع كما فعل بعض الشراح حيث قال الوضع لغة جعل الشئ فى موضع واصطلاحا تعيين الشئ بازاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ان قلنا ان اللفظ المجازى موضوع او تعيين الشئ بازاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ان قلنا انه غير موضوع لان تعيينه للدلالة على المعنى بقرينة لا بنفسه (قوله فى اصل اللغة) اى واما معناه فى عرف اهل اللغة وفى عرف النحاة فسيأتى الكلام عليه (قوله بمعنى الرمى) الاضافة للبيان والمراد

قوله فهو بمعنى المفعول )هذا لا يتسبب على كون اللفظى بمعنى الرمى ولا يصح ان يراد فهو المرمى لانه في اصل اللغة لم ينقل عن معناه المصدرى اتفاقا فكان على الشارح ان يفرعه على احد المعنيين الآتيين واياك ان تغتر بما وقع للحلبي في شرح الازهرية فانه نقل عبارة الشارح وابقاها ﴿ ٣٦ ﴾ على ظاهرها واستظهر على ذلك بنقل عبارات عن الرضى وغيره لا تأبى ما ذكرناه عند التأمل الصادق قوله فيتناول الخ) تفريع على كون اللفظ في اصل اللغة بمعنى الرمى فالضمير فيه عائد على اللفظ في اصل اللغة وقوله ما اى رميا اوالرمى الذى لم يكن صوتا وحرفا اى سبب ذلك لان كلا من الصوت والحرف ليس نفس الرمى وكذا يقال في قوله وماهو حرف تأمل وكان الظاهر حذف قوله وحرفا وتقديمه لان الصوت اعم وذكر الخاص بعده يحتاج لنكتة وقوله وماهو حرف اى سبب حرف اذا لحرف ليس نفس الرمى قوله مهملا الخ ) حال او خبر لكان المحذوفة مع اسمها قوله صادرا من الفم الخ) كان الاولى حذفه لانه مكرر مع ماقبله اذ الشق الاول هو الثانى من الترديد الاول والثانى هو الاول منه تأمل قوله لكن ) استدراك على ما يتوهم من استمرار معنى اللفظ في اصل اللغة قوله خص )اى بعد التجوز فيه بجعله بمعنى اسم المفعول او قبله قولان في الجامى وفي بعض وفي (استعمل) بعض النسخ ثانيا والظاهر حذفه لاقتضائه انه خص اولا في عرف اللغة بشئ آخر وان صح بجعله ظرفا اى في زمن ثان

انه بمعنى الرمى مطلقا سواء كان بالفم او بغيره كان الرمى لحذف اولغيره كما يدل له قول الشارح بعد صادرا من الفم اولا (قوله فهو بمعنى المفعول) المناسب حذف هذا لانه لم يتقدم له ما يتفرع عليه هذا اذ لا يتسبب عن كون اللفظ مصدرا بمعنى الرمى ان يكون اللفظ بمعنى اسم المفعول حتى ان يفرعه عليه بالفاء وايضا لم يكن هذا مرادا في اصل اللغة بل المراد باللفظ في اصل اللغة نفس المصدر ولم ينقل عنه لاسم المفعول اتفاقا وكان على الشارح ان يفرعه على احد المعنيين الآتيين ويحذفه من هنا (قوله فيتناول الخ) تفريع على كون اللفظ في اصل اللغة بمعنى الرمى فالضمير في يتناول عائد على اللفظ في اصل اللغة وقوله ما لم يكن صوتا اى رميا والرمى الذى لم يكن صوتا ولا حرفا كرمى النواة ولا بد من تقدير في الكلام اى فيتناول رميا لم يكن مسببه الذى ينشأ عنه صوتا ولا حرفا كرمى النواة وما كان مسببه حرفا واحدا الخ وانما احتجنا لهذا التقدير لان كلا من الصوت والحرف ليس نفس الرمى حتى يخبر به عنه وانما هو مسبب عن الرمى وكان الاولى حذف قوله حرفا من قوله ما لم يكن صوتا وحرفا لان الحرف اخص من الصوت ونفى الاعم يستلزم نفى الاخص او يقدم الحرف على الصوت ويكون من ذكر العام بعد الخاص ( قوله مهملا او مستعملا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها اى كان ذلك الاكثر مهملا او مستعملا فهو تعميم في الاكثر (قوله صادرا من الفم) اى كالحروف وقوله اولا كطرح النواة وهذا تعميم في قوله ما لم يكن صوتا وحرفا وما كان حرفا او اكثر وكان الاولى حذف التعميم اعنى قوله صادرا من الفم اولا لانه مكرر مع ماقبله وذلك لان قوله صادرا من الفم هو نفس قوله وماهو حرف واحد او اكثر مهملا او مستعملا وقوله اولا هو نفس قوله ما لم يكن صوتا ولا حرفا كذا قيل وقد يقال لا تكرار اصلا بل هذا اعم مما قبله لان الصادر من الفم ليس قاصرا على الحرف الواحد فأكثر بل هو اعم منه لشموله رمى النواة ونحوها الصادر من الفم والذى ليس صادرا من الفم ليس قاصرا على غير الصوت والحرف بل يشمل الصوت كالصوت الحاصل عند وقوع جسم على آخر فتأمل (قوله لكن خص ثانيا) هذا استدراك على ما يتوهم من ان هذا الاصل وهو كون اللفظ مصدرا بمعنى الرمى مستمر وقوله خص اى بعد التجوز فيه بجعله بمعنى اسم المفعول فالمعنى من اللغويين النقل ثم التخصيص وهذا مذهب الرضى حيث قال اللفظ في اصل اللغة مصدر ثم

قوله بماهو الخ) هذا مع قوله الآتى وهذا المعنى أعم يقتضى انه منقول ايضا الى اسم المفعول لانه بين ما بالصوت المعتمد على المخرج لا بالرمى وحينئذ فالواقع من اللغويين النقل ثم التخصيص وهو مذهب شيخ المحققين حيث قال اللفظ في اصل اللغة مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه ان أريد انه استعمل حقيقة وان الملفوظ من خصوص الحروف كما هو المتبادر وذهب سيد المحققين الى أن اللفظ في اصل اللغة الرمى ثم استعمل في الرمى من الفم والمعنيان مصدريان فافادان ﴿ ٣٧ ﴾ اللفظ في اللغة لم ينقل عنده الى الملفوظ بل هو باق على معناه المصدرى وكلام الشارح لا يتمشى عليه فانه يقضى بالتباين لا الاعمية التى ادعاها الشارح لان الفعل غير المفعول تأمل قوله صادر من الفم) اى بالفعل من فم انسان او غيره لا مطلقا بأن يكون المراد ما من شأنه اصطلاح نحوى كما سيأتى قوله فلا يقال الخ ) متفرع على كلا المعنيين السابقين اما على عرفها فظاهر واما على اصلها فلايهام ارادة عرفها الذى هو بعض متعلقات معنى اللفظ في اصلها تأمل اى لا يجوز ان يقال في لفظة من الكتب المنزلة والاحاديث القدسية التى خلقها الله لفظة الله لانها وان اضيفت اليه خلقا لم تنسب اليه لايهامها الجارحة وهو منزه عنها وعلى قياسه المتع من اسناد الكلمة لله لكن لما ورد الاذن الشرعى باطلاقها جاز لنا ذلك اذ محل امتناع اللفظ الموهم ما لم يرد قال المحشى والحق ان عدم قول لفظة الله لعدم الاذن الشرعى اذ أسماء الله تعالى توقيفية والا فكما تطلق الكلمة لا باعتبار اشتمالها على اللفظ كذلك ولم يطلق اصلا اه قال العلامة الخلوتى على قوله اذ اسماء الله الدليل اخص من المدعى فكان الانسب أن يقول اذ لا ينسب اليه الا ما اذن الشارع فيه والا فاهنا ليس من قبيل الاسماء اه

استعمل بمعنى الملفوظ ثم خص بالملفوظ من الحروف وقيل انه خص قبل التجوز المذكور وهو مذهب السيد فذهب الى ان اللفظ في اصل اللغة الرمى ثم استعمل في رمى ما يصدر من الفم من الحروف والاصوات والمعنيان مصدران ثم تجوز في المعنى الثانى بجعله بمعنى اسم المفعول ( قوله ثانيا )منصوب على الظرفية اى خص زمنا ثانيا اى في زمن ثان ولا يصح جعل ثانيا مفعولا مطلقا اى خص تخصيصا ثانيا لاقتضائه انه خص اولا في عرف اللغة بشئ آخر مع انه ليس كذلك (قوله بما هو صادر من الفم الخ) ان مررت على قول السيد المتقدم من ان التخصيص لم يسبقه تجوز فلا بد من تقدير مضاف اى برمى ما هو صادر بالفعل من الفم (قوله من الفم من الصوت الخ) من الاولى ابتدائية والثانية بيانية وقوله بما هو صادر من الفم اى بما هو صادر من الفم بالفعل سواء كان فم انسان او غيره وليس المراد بما شأنه ان يصدر من الفم لان هذا اصطلاح نحوى كما يأتى (قوله على المخارج) اى على جنسها الاجل ان يشمل الحرف لانه يعتمد على مخرج واحد (قوله حرفا واحدا او اكثر) خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير كان ذلك الصوت المعتمد على جنس المخارج حرفا واحدا او اكثر ويصح جعله حالا من الصوت لكن الاول اولى لان الحرف ليس وصفا مشتقا كما هو الغالب في الحال (قوله مهملا او مستعملا) اى كان الاكثر مهملا او مستعملا (قوله فلا يقال الخ) هذا مفرع على محذوف والاصل والصدور من الفم محال على الله وحينئذ فلا يقال في لفظة من الفاظ القرآن او غيره من الكتب المنزلة التى خلقها الله لفظة الله لانها وان اضيفت اليه خلقها لم تنسب اليه لايهامها الجارحة وهو منزه عنها (قوله بل بكلمة الله) اى بل يقال فيها كلمة الله وفيه ان الكلمة قول مفرد والقول هو اللفظ الصادر من الفم فنسبة الكلمة الى الله يوهم الجارحة والله منزه عنها والجواب ان اضافة الكلمة لله وان كان موهما لكن ورد الاذن الشرعى باسنادها اليه فمحل منع اطلاق اللفظ على الله او اطلاق اسناده اليه اذا كان موهما ما لم

قوله وفى اصلاح النحاة) عطف على قوله فى الاصل لا على قوله فى عرف اللغة والايقال بما من شأنه بادخال الباء على ما فتأمل قوله من الحروف) قال المحشى الاولى ان يقول من الحرف بلفظ المفرد اه وفيه نظر اذ قوله من الحرف لا يلائم قوله او اكثر وان لايم قوله واحدا فان صحح بجعل ال فى الحرف للجنس قلنا لفظ الحروف كذلك هذا وكان الاولى للشارح ان يقول من حرف واحدا او اكثر لان التعبير بالجمع لا يلائم قوله واحدا فان اراد ان ال فى الحروف جنسية فتبطل معنى الجمعية بقرينة قوله واحدا كان او اكثر قيل عليه ان الاتيان بلفظ الجمع وارادة ابطاله مع الغنية عنه بالتعبير المذكور تعسف تأمل قوله او تجرى) عطف على منى شأنه كما قاله الكردى وابو البقاء اى ما ليس من شأنه ان يصدر من الفم لكن تجرى عليه احكام ما يصدر من الفم وعطفه على يصدر خلاف الاولى اذ يصير المعنى او من شأنه ان تجرى الخ فيوهم عدم جريان الاحكام بالفعل وليس كذلك ﴿ ٣٨ ﴾ قوله فيندرج فيه ) اى فى تعريف اللفظ فى اصطلاح النحاة قوله حينئذ ) اى حين اعتبار ما من شأنه ان يصدر من الفم الخ وفى كلامه نشر على ترتيب اللف قوله كلمات الله ) قال بعض الافاضل ما معناه ان اراد بكلمات الله كلامه القديم القائم بذاته فليس لفظا وليس من شأنه الصدور المذكور بل من شأنه عدمه وان اراد به حروفا قائمة بذاته تعالى منزهة عن الترتيب والحدوث والزوال فهو قول ضعيف وان جرى عليه صاحب المواقف وقال انه حقيق بالاعتماد ولو سلم فليس من شأنه ان يصدر من الفم بالفعل وان اراد الفاظ القرآن ونحوه فهى صادرة من الفم بالفعل ويبعد ان يكون ( الالفاظ ) لاحظها قبل تكلمنا بها لان سائر الالفاظ كذلك او حال نزول جبريل بها وهى حينئذ ليست صادرة من الفم بل من شأنها الصدور منه لانها قد صارت تصدر من الفم بالفعل فأى حاجة داعية الى اعتبار حال النزول اه واختار بعض مشايخنا ان المراد الفاظ القرآن واجاب عما سبق بأن ما من شأن الصدور لا ينافى الصدور بالفعل لكن اعتبار ما من شأنه حينئذ يصير ضائعا بالنسبة لما ذكر تأمل ثم رأيت لبعض المحققين اختار ان المراد الكلام النفسى واجاب عن كونه ليس من شأنه الصدور من الفم بتقدير مضاف اى شأن نوعه وهو كلام اى نوع لغوى لا منطقى ورتب على ذلك عدم الاحتياج لقول الشارح او تجرى الخ لادخال ما ذكره من الضمائر لانه داخل بما

يرد اذن باطلاقه او اسناده والاجاز (قوله وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى اصل اللغة لا على قولة فى عرف اللغة والالقال بما من شأنه بادخال الباء على ما والنحاة جمع ناح كقضاة جمع قاض (قوله ما من شأنه ان يصدر الخ ) ما نكرة موصوفة او انها موصولة وقوله من شأنه خبر مقدم وان يصدر من الفم فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر والجملة صفة لما او صلة لها اى وفى عرف النحاة شئ او الشئ الذى الصدور من الفم شأنه ) قوله واحدا كان او اكثر ) فيه ان هذا لا يناسب التعبير بالجمع فى قوله الحروف اما كون قوله واحدا لا يناسب التعبير بالجمع فظاهر واما عدم مناسبة قوله او اكثر فباعتبار ان الاكثر من الحرف صادق بحرفين والحروف جمع كثرة والجواب ان ال فى الحروف جنسية فتبطل معنى الجمعية بقرينة قوله واحدا كان او اكثر ( قوله او تجرى عليه احكام اللفظ ) عطف على قوله ما من شأنه ان يصدر اى او ما ليس شأنه الصدور من الفم لكن تجرى عليه احكام ما يصدر من الفم ( قوله فيندرج ) اى فيدخل وقوله فيه اى فى تعريف اللفظ على اصطلاح النحاة وقوله حينئذ اى حين اذ فسر بالامرين بما من شأنه ان يصدر من الفم وما ليس شأنه ان يصدر من الفم لكن تجرى عليه احكامه وقوله كلمات الله والضمائر الخ لف ونشر مرتب فكلمات الله مندرجة فيه بالنظر للطرف الاول منه والضمائر المستترة مندرجة فيه بالنظر للطرف الثانى منه ( قوله كلمات الله ) اى فيقال لها الفاظ واعترض بأنه ان اريد بكلمات الله

دخل به كلمات الله على ان النحاة ﴿ ٣٩ ﴾ صرحوا بأن الضمائر ليست لفظا كما سيأتى قريبا فلا يصح ادخالها فى الخ قوله وكذا الضمائر الخ) اى وما حذف من مبتدأ وخبر او نعت او غير ذلك وليس الغرض من قوله يجب استتارها الاحتراز عن جائز الاستتار لانه معلوم بالاولى او هو جار على القول بوجوب الاستتار فى الضمائر كلها وظاهره انها الفاظ حقيقة وفى شرح الكافية وحواشيه التصريح بأنها فى حكم الالفاظ وليست الفاظا حقيقة قالوا فكل لفظة كلمة وليس كل كلمة لفظة فليحرر اه كردى قوله وهذا المعنى ) اى معنى اللفظ فى اصطلاح النحاة اعم مطلقا من المعنى والاول اى الاول الاضافى وهو معناه فى عرف اللغة لان بينه وبين الاول الحقيقى الذى هو معناه فى اصل اللغة التباين وذكر ابو البقاء ان معنى اللفظ فى اصل اللغة اعم من معنيه باعتبار عرفها واصطلاح النحاة اما كونه اعم من الاول فظاهر على مذهب السيد المتقدم لا على مذهب الشارح اذ بينهما التباين كما هو ظاهر واما كونه اعم من الثانى فغير صحيح لما عرفت

الالفاظ القرآنية فغير ظاهر لانها حادثة وهى صادرة من الفم بالفعل فلا يتوهم عدم دخولها حتى ينص عليه وان اريد بكلمات الله المعنى القديم القائم بذاته تعالى فليس من شأنه الصدور المذكور بل من شأنه وعدمه واجيب باختيار الثانى لكن فى الكلام حذف مضاف والاصل وفى اصطلاح النحاة من شأن نوعه ان يصدر من الفم وكلام الله القديم نوعه مطلق كلام اى كليه الذى يحمل عليه فالمراد النوع اللغوى لا المنطقى الذى هو تمام الماهية لان هذا لا يقال فى ذات الله ولا فى صفاته وشأن هذا النوع الصدور من الفم باعتبار بعض افراده لا جميعها لان القديم ليس شأنه الصدور منه هذا غاية ما أجيب به وفيه نظر من وجهين الاول ان مقتضى هذا الجواب ان الكلام القديم يقال له لفظ وليس كذلك الثانى ان ما لزم النوع وكان شأنه فهو لازم لجميع الافراد ضرورة ان النوع موجود فى كل الافراد فيعود الاشكال ولزوم ان القديم شأنه الصدور من الفم واجيب عن الاول بانه ان اريد بكون القديم لا يقال له لفظ يمنى شرعا فسلم لكن كلام الشارح فى مجرد الاندراج فى التعريف والجواز الشرعى وعدمه شئ آخر وان اراد انه لا يقال له لكونه لم يندرج فهو بعد فهم المقام مكابرة وعن الثانى بان المراد شأن النوع لولا المانع وقد قام المانع فى القديم على انهم كثيرا ما يطلقون الشأن على الكثير الغالب فلا يلزم فى جميع الافراد ولو لم يكن مرادهم بالشأن ما ذكر لم يكن للعدول عن الفعل الى الشأن فائدة (قوله التى يجب استتارها) قيد لا بد منه لاخراج جائزة الاستتار لان شأنها الصدور من الفم وكلامنا فى ادخال الضمائر فى قوله او تجرى الخ اذ معناه كما علمت او ليس شأنها الصدور من الفم ولكن تجرى الخ وهذا لا يكون الا فى واجب الاستتار والحاصل ان الضمائر المستترة جوازا وما حذف من مبتدأ او خبر او نعت او غير ذلك داخلة فى التعريف بالنظر للطرف الاول وكذا كلمات الله لا فرق بين القديمة والحادثة والضمائر المستترة الواجبة الاستتار داخلة بالنظر للطرف الثانى ( قوله وهذا المعنى ) اى معنى اللفظ فى اصطلاح النحاة اعم من المعنى الاول اى الاول الاضافى وهو معناه فى عرف اهل اللغة لا الاول الحقيقى الذى هو معناه فى اصل اللغة لان بينهما التباين لان معناه فى اصل اللغة الرمى مطلقا وهو مصدر وما من شأنه ان يصدر من الفم مرمى فهو اسم مفعول وقوله اعم اى عموما مطلقا فيجتمعان فى نحو زيد قائم فهو لفظ فى عرف اهل اللغة لانه صوت صادر من الفم معتمد على مخارج وكذا فى عرف النحاة لانه حروف شأنها تصدر من الفم وما شأنه الصدور لا ينافى الصدور بالفعل وينفرد اللفظ فى اصطلاح النحويين عنه فى عرف اللغة بكلمات الله القديمة والضمائر الواجبة الاستتار فلا يقال لها لفظ فى عرف اهل اللغة لانها ليست اصواتا صادرة

**قوله وهو)** اى معنى اللفظ فى اصطلاح النحاة لايقال اللفظ فى اصطلاحهم يشمل المهمل مع انه لاتصح ارادته هنا للاخبار عنه بقوله قد يوضع والمهملات لاوضع لها لانا نقول الخبر المذكور قرينة على تخصيص اللفظ بغير المهمل فتأمل **قوله اما الجنس)** قال ابو البقاء هكذا فى النسخ التى رأيناها والظاهر ان لفظة اما وقعت سهوا من قلم الناسخ اذلا أخت لها هنا اهـ وفيه نظر لان او فى **قوله** او لحصة تغنى عن اختها على حد قولهم العدد اما زوج او فرد وحاصل ماذكره الشارح ان ال اما للعهد الذهنى بان اشير بها الى حصة غير معينة من افراد مطلق اللفظ اى الى الحقيقة فى ضمنها او للعهد الخارجى بان اشير بها الى حصة معينة منها وهى افراد اللفظ ﴿ ٤٠ ﴾ الموضوع ولا يصح ان تكون للحقيقة من حيث هى ولا للاستغراق لشمول اللفظ حينئذ لغير الموضوع مع ان المقصود المبحوث عنه فى الرسالة اللفظ الموضوع ويفسد الاول ايضا ان الحقائق موضوع لها لا موضوعة فلا يصح **قوله** قد يوضع ويرد على ذلك ان اللفظ على جعلها للعهد الذهنى يشمل غير الموضوع فليمنع ايضا كما منع القسمان قبله وقد ناقش المحشى الشارح فى جعل البحث فى المقدمة عن اللفظ الموضوع بان موضوع المقصود الذى هو التقسيم اللفظ الموضوع وموضوع المقصود يجب ان يعلم خارجه بالبداهة او الكسب ثم يبحث عنه فيه واللفظ الموضوع ليس كذلك فالواجب ان يكون البحث هنا عما يترتب عليه العلم باللفظ الموضوع وهو تعلق الوضع على وجه مخصوص بجنس اللفظ وناقش العصام **(قوله)** فى جعله البحث فى المقدمة عن الوضع بان المذكور صريحا من اقسامه القسم الثانى فقط واما اللفظ الموضوع فصرح من اقسامه بقسمين فلزم على ماذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير وبانه لو كان كما زعم لعنون البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاف وتأويل يوضع بيجعل مع عدم الضرورة اليه غير معول عليه ماذكره المصنف

من الفم معتمدة على مخارج (قوله وهو) اى معنى اللفظ فى اصطلاح النحاة المراد هنا اى فى كلام المصنف لايقال اللفظ فى اصطلاحهم يشمل المهمل مع انه لاتصح ارادته هنا للاخبار عنه بقوله قد يوضع والمهملات لاوضع لها لانا نقول الخبر المذكور قرينة على تخصيص اللفظ بغير المهمل (قوله واللام فيه اما للجنس الخ) اعلم ان ال اما ان يشار بها للحقيقة واما ان يشار بها للافراد والتى يشار بها للحقيقة اما ان يشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى لام الجنس واما ان يشار بها للحقيقة من حيث تحققها فى حصة من الافراد غير معينة ويقال لها لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق اذا كان فى البلد اسواق متعددة واشتر اللحم واخاف ان يأكله الذئب والتى يشار بها للافراد اما ان يشار بها لكل افراد الحقيقة ويقال لها لام الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر بدليل قوله بعد الا الذين آمنوا الخ لان الاستثناء يدل على العموم والاستغراق فى المستثنى منه واما ان يشار بها الى حصة من الافراد معينة نحو جاء القاضى اذا لم يكن فى البلد الاقاض واحد ويقال لها لام العهد الخارجى فالاقسام اربعة ومحصل كلام الشارح انه يصح هنا ارادة اثنين منها وهى لام العهد الذهنى ولام العهد الخارجى ولا يصح ان تكون هنا للاستغراق ولا الجنس لانه على ارادة الاستغراق يكون المعنى كل لفظ قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام وكل لفظ صادق بالمهمل مع انه غير موضوع ويمكن ان يجاب عن هذا بأن المراد كل لفظ قد يوضع اى كل لفظ من الالفاظ الموضوعة بقرينة الخبر وحينئذ يكون الاستغراق ظاهرا نعم يفسد الاستغراق من جهة انه يصير المعنى عليه كل لفظ موضوع قد وضع لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام وظاهر ان كل لفظ اخذ فهو واحد من القسمين لانه منقسم للقسمين كما هو مقتضى الاستغراق واما عدم صحة جعلها للجنس فلانه على ارادته يصير المعنى جنس اللفظ قد يوضع الخ مع ان الجنس موضوع له لانه موضوع لجنس اللفظ وحقيقته وضع لها كلمة لفظ ولم توضع اشئ (قوله اما للجنس) اى ان يكون مشارا بها للجنس

فى التنبيه يؤيد ماذهب اليه بالنسبة لماذهب اليه العصام لا بالنسبة لماذهب اليه المحشى لتأييد كلامه ايضا ماتقدم بناء على تساوى المؤيدين أو قوة ﴿ ٤١ ﴾ مؤيد مذهب المحشى والا فمذهب الشارح مؤيد على مذهبه ايضا **قوله** فى بعض افراده) اى بعض غير معين نحو واخاف ان يأكله الذئب **قوله** او لحصة ) هذا جار على ان لام العهد الخارجى قسيم للام الجنس والا قال او الجنس فى ضمن حصة **قوله** من جنس مطلق اللفظ ) اى من افراده ففى الكلام مضاف محذوف واضافة جنس الى مطلق بيانية واضافة مطلق لما بعده من اضافة الصفة للموصوف **قوله** وحينئذ) اى حين جعل ال للعهد الخارجى واريد اللفظ الموضوع اما على جعلها للعهد الذهنى فالفرد الغير المعين صادق بالموضوع وغيره فيحسن قوله يوضع فى الجملة من غير تأويل وفى بعض الحواشى ما يقتضى ان الحمل محتاج اليه على كلا التوجيهين وهو مردود كما افاده الكردى **قوله** اما لاستحضار الخ اى على تقدير ان يكون المضارع للحال فكأنه يستحضر بالمضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون لغرابتها اذ تعقل الموضوع له بواسطة امر عام او بدونها ثم وضع اللفظ له امر غريب بديع وهذا نظير قوله تعالى فتثير سحابا بعد قوله الله الذى ارسل الرياح فقد عبر بالمضارع استحضار الصورة اثارة السحاب المسخر بين السماء

( قوله فى بعض افراده) اى بعض غير معين (قوله اعنى العهد الذهنى) اى اعنى بالجنس المتحقق فى بعض الافراد العهد الذهنى اى الماهية المعهودة فى الذهن فالمعهود فى الذهن هو الماهية لا بعض الافراد لانه مبهم ان قلت ان البعض الغير المعين الذى يتحقق فيه الجنس صادق بالمهمل وحينئذ فجعلها للعهد الذهنى لاتصح ارادته لذلك واجيب بأن هذا البعض الذى تحقق فيه الجنس غير معين باعتبار ظاهر اللفظ والاحتمال العقلى لكنه معين فى نفس الامر فتأمل (قوله او لحصة) اى واما ان يكون مشارا بها اى باللام لحصة معينة اى لفرد معين وقوله من جنس اى من افراد جنس واضافة جنس لمطلق اللفظ اضافة بيانية لان مطلق اللفظ هو نفس الجنس واضافة مطلق اللفظ من اضافة الصفة للموصوف اى واما ان يكون مشارا بها الفرد من افراد الجنس الذى هو اللفظ المطلق اى الذى لم يقيد بكونه موضوعا او مهملا وكلام الشارح جار على ان لام العهد الخارجى قسيمة للام الجنس والا قال او للجنس فى ضمن حصة (قوله وهى الموضوع منه) اى وتلك الحصة المعينة اى الفرد المعين هو الموضوع من افراد اللفظ فالضمير فى منه للجنس وفى الكلام حذف مضاف اى وهى الموضوع من افراده (قوله اعنى العهد الخارجى) اى اعنى بالحصة المعينة المشار اليها الحصة المعهودة فى الخارج ان قلت قد ظهر لك ان المراد من اللفظ سواء اريد العهد الذهنى او الخارجى اللفظ الموضوع وحينئذ فليكن الاخبار بقوله بعد قد يوضع ملغى لاصحة له اذ لافائدة فيه واجيب بأن محط الفائدة القيد اعنى قوله لشخص بعينه وكان الاولى للمصنف ان يقول اللفظ قد يكون لشخص الخ لاجل ان لا يرد ماذكر ان قلت العهد الخارجى عهده اما من حيث تقدمه صريحا او كناية او علما فاهنا من اى قبيل قلت من القبيل الثالث اذ من المعلوم ان اللفظ الثابت لشخص او لامر كلى انما هو الموضوع فتأمل (قوله وحينئذ) اى وحين اذ جعلت ال للعهد الخارجى واريد اللفظ الموضوع فيجب ان يحمل الخ اما على جعلها للعهد الذهنى فالفرد الغير المعين الذى تحقق فيه الجنس صادق بالموضوع وغيره فيحسن التعبير بقوله يوضع فى الجملة من غير تأويل وقد يقال لابد من التأويل ايضا حتى على جعلها للعهد الذهنى لان الحصة التى تحقق فيها الجنس عدم تعينها باعتبار الاحتمال العقلى وظاهر اللفظ فلا ينافى انها متعينة فى نفس الامر فتأمل ( قوله على العدول ) متعلق بيحمل ( قوله اما لاستحضار الصورة ) اى على تقدير ان يكون المضارع للحال فكأنه يستحضر بالمضارع تلك

والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة لكون الصورة عجيبة بديعة دالة على كمال القدرة الباهرة **قوله** او التأخر الوضع) اى على تقدير كون المضارع للاستقبال اى فيكتفى فى كونه مستقبلا بتأخر الوضع عن ذات اللفظ قال بعض الافاضل وفيه نظر لاقتضائه صحة قولك مثل جاء الذى يضرب لمن وقع منه الضرب فى الماضى بالنظر لتقدم الذات على الحدث وهو فى غاية البعد تأمل **قوله** اذا تمهد) التمهد مطاوع التمهيد قال يوسف الاصم والتمهيد فى اصل اللغة وضع الطفل فى المهد ﴿ ٤٢ ﴾ ثم نقل الى اثبات الشئ كمال الاثبات

**قوله** هذا) اى كون المراد باللفظ فى كلامه اللفظ الموضوع نصا او احتمالا **قوله** من حيث تشخص الخ) اى لا من حيث افراده و تركيبه ولا من حيث اسميته وقسيماها **قوله** وعمومه) هو والخصوص من عوارض الالفاظ فوصف المعنى بهما تجوز واما وصفه بالكلية والجزئية فحقيقة وقيل ان العموم من عوارض الالفاظ والمعانى فيكون موضوعا للقدر المشترك بينهما وقيل مشترك اشترا كالفظيا وقيل يقال اصطلاحا للمعنى اعم واخص واللفظ عام وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخص المعنى بافعل التفضيل لانه اهم من اللفظ. اه كردى **قوله** على ما يقتضيه) اى بناء على انقسام او الانقسام الذى يقتضيه التقسيم العقلى واما على ما يقتضيه التقسيم الخارجى فثلاثة فقط كما سيأتى **قوله** ابتداء) متعلق بيقتضيه واحترز به عما يقتضيه التقسيم العقلى ثانيا اذ بالنظر اليه تزيد الاقسام لان الاول ينقسم الى علم شخص وعلم جنس والثانى الى حرف وضمير واسم اشارة وموصول والثالث الى اسم جنس ومصدر مشتق وفعل وسيأتى بسط ذلك فى التقسيم (والثالث)

الصورة اى صورة وضع اللفظ لشخص اولامر كلى ليشاهدها السامعون لاجل غرابتها اذ تعقل الموضوع له بواسطة امر عام او بدونها ثم وضع اللفظ له امر غريب واعلم ان هذه الغرابة لم تكن لكل الناس بل لبعض الافراد والمتبادر من الشارح خلافه اللهم الا ان يقال قوله لنوع غرابة اى ولو ادعاء وهذا عام فى كل الناس فتأمل (قوله او التأخر الوضع عن الذات) اى عن ذات اللفظ اى على تقدير كون المضارع للاستقبال فيكفى فى كونه مستقبلا تأخر الوضع عن ذات اللفظ وهذا الجواب يقتضى صحة ان يقال جاء الذى يضرب لشخص ضرب من مدة طويلة نظرا لكون ذاته متقدمة على ضربه قيل وهو فى غاية البعد وقد يقال لا مانع من صحته نعم ان ورد نقل بمنعه فالامر ظاهر فتأمل (قوله اذا تمهد هذا) اى اذا تقرر وثبت هذا اى ما ذكر من كون المراد باللفظ فى كلام المصنف اللفظ الموضوع والتمهيد فى الاصل وضع الطفل فى المهد اى فى فراشه الذى ينام فيه ومعلوم ان وضع الطفل فى فراشه يكون بطمأنينة وثبات فاستعمل فى مطلق اثبات الشئ على وجه تام فان قلت ان ما ذكر معنى للتمهيد والواقع فى الشارح تمهد ومصدره التمهد وحينئذ فلا يكون معناه ثبت على وجه تام قلت ان التمهد مطلوع للتمهيد فكانه مصدر له فصح حينئذ تفسيره بالثبوت المذكور فتأمل ( قوله من حيث تشخص الخ )اى لا من حيث افراده وتركيبه ولا من حيث اسميته وفعليته وحرفيته ( قوله وعمومه ) هو والخصوص من عوارض الالفاظ نوصف المعنى بهما تجوز من وصف المدلول بوصف الدال واما وصف المعنى بالكلية والجزئية فهو حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز (قوله على ما يقتضيه) متعلق بمحذوف اى والحكم على اقسام اللفظ بانها اربعة جرى على انقسام او على الانقسام الذى يقتضيه التقسيم العقلى واما على ما يقتضيه التقسيم الخارجى فثلاثة فقط كما سيأتى ( قوله التقسيم العقلى ) اى الحاصل بواسطة العقل فنسبته للعقل من حيث انه آلة فيه وليس العقل هو المقسم له بل المقسم لذلك التقسيم النفس بواسطة العقل (قوله ابتداء) متعلق بيقتضيه واحترز به عما يقتضيه التقسيم العقلى ثانيا اذ بالنظر اليه تزيد الاقسام لان الاول ينقسم الى علم شخص وعلم جنس والثانى الى حرف وضمير واسم اشارة وموصول

**قوله** اربعة اقسام ) قال ابو البقاء وبقى قسمان عقليا احدهما ان يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار معنى كلى اعم منها والثانى ان يوضع لجزئيات باعتبار جزئى آخر والاول مما لا وجود له وان كان ممكنا والثانى اشد استحالة من الوجه الرابع المذكور فى الشرح اه اقول بقى اقسام آخر عقلية منها ان يوضع لمفهوم كلى ملحوظ بامر مباين ومنها ان يوضع لمفهومات متباينة ملحوظة بامر مباين وهما محالان ايضا فان قلت يرد ايضا على الحصر فى الاربعة المركب من ﴿ ٤٣ ﴾ مفردين موضعين مختلفين كزيد انسان وهذا انسان والمركب من مفرد موضوعين بوضعين متفقين كالانسان حيوان والمركب من مفردات موضوعة باوضاع متفقة كالذى هو هذا فان هذه الاقسام ليست داخلة فى الاربعة لان وضع المركب مخالف لوضع مفرداته فلم يدخل وضع المركبات فى قسم منها اجيب بان قيد الوحدة معتبر فى القسمة بقرينة السياق فكانه قال اقسام اللفظ المفرد الموضوع الخ فان قلت المشتق من اى قسم قلت سيأتى فى التقسيم انه من القسم الثالث لكن ينبغى ان يكون ذلك باعتبار مادتها فانها موضوعة بالوضع العام لموضوع له عام بان يقول الواضع وضعت مواد المشتقات لمبادا الاشتقاق اى لمدلولات مبادى الاشتقاق فالمشتقات باعتبار مادتها موضوعة بوضع واحد اما باعتبار هيئتها فانها موضوعة بوضع عام لموضوع له خاص بان يقول الواضع وضعت هيئة فعل للنسبة والزمان الماضى وهيئة فاعل لذات وقع منها الفعل وهكذا فعلى هذا تكون موضوعة باوضاع متعددة وهى بالنسبة لكل وضع داخلة فى القسم الثانى كما يؤخذ ذلك من الكلام المولى عصام فى شرحه **قوله** باعتبار تعقله بخصوصه ) اى لا باعتبار تعقله بامر عام بآلة وضعه العقل لامر مشترك بين جزئيات هذا

والثالث الى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل كما يأتى بسط ذلك فى التقسيم ( قوله اربعة ) فيه انه على حصر الاقسام فى الاربعة المذكورة اقسام اربعة ايضا الاول ان يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار معنى كلى اعم منها والثانى ان يوضع لجزئيات باعتبار جزئى آخر والثالث ان يوضع لمفهوم كلى ملحوظ بامر مباين له والرابع ان يوضع لمفهومات متباينة ملحوظة بامر مباين قلت الكلام فى الاقسام التى يقتضيها العقل الواقعة بالفعل وحينئذ فلا يرد الاول لانه وان كان العقل يقتضيه لامكانه لكنه لا وجود له بالفعل ولا ترد الثلاثة الباقية لانها مستحيلة وحينئذ فلا يجوزها العقل ولا يقتضيها ( قوله اما مشخص ) اى معين وقوله اولا اى اولا يكون مشخصا بل هو عام هذا هو المراد وان كان غير المشخص صادقا بصورتين الاولى ان يكون عاما والثانية ان تكون غير عام وغير خاص وهذه ليست مرادة اذ لا وجود لها وكذا يقال فى قوله اولا الآتية بعد ذلك (قوله وعلى كلا التقديرين) اى من كون الموضوع له مشخصا او عاما (قوله فالوضع اما خاص اولا) اى او عام فاذا كان المعنى مشخصا فالوضع اما خاص او عام واذا كان المعنى عاما فالوضع اما خاص او عام فتحصل ان الاقسام اربعة لكن لا يخفى عليك ان مقتضى هذا ان يكون القسم الرابع الذى ذكره الشارح ثالثا والثالث رابعا ويمكن ان يجاب بان القصد من قوله فالاول كذا والثانى كذا والثالث كذا الى آخره ذكر الاقسام لا بقيد كون هذا اولا وهذا ثانيا وهذا ثالثا وهذا رابعا اى ان المقصود بيان كون الاقسام اربعة واما كون هذا اولا وثانيا الخ فليس ملتفتا اليه فان قلت ان الوضع هو جعل اللفظ بازاء المعنى فهو فعل الواضع وحينئذ فلا يكون الا خاصا لانه من الافعال الخارجية فلا يتصور فيه العموم فما وجه جعله عاما وخاصا قلت الاطلاق الخصوص والعموم عليه تارة يكون باعتبار خصوص الآلة التى يستحضر بها المعنى الموضوع له اللفظ وعمومها وتارة باعتبار المعنى الذى وضع له اللفظ وهذا لا ينافى انه فى حد ذاته دائما خاص فتأمل (قوله باعتبار تعقل بخصوصه) اى ملتبسا بخصوصه لا باعتبار تعقله بامر عام فآلة الوضع فى هذا

وقدقال الشارح فى شرحه الكبير مانصه اقول الظاهر انه لايجب الوضع الخاص لوضعله خاص تعقله بعينه بل يكفى تعقله بمفهوم كلى منحصر فيه كما اذا سمى رجل ولده اذابانه قبل ان يراه باسم بل كما اذاسمى مافى بطن امرأته باسم فانه لاشبهة انه علم وان وضعه خاص لموضوع خاص كما صرح به المصنف مع انه لم يتصوره بشخصه وفى كلام الشريف اشارة الى ماذكرناه قال يجوز ان يعقل ذات مابوجه من وجوهه ويوضع الاسم لخصوصيته ويقصد تفهيمها باعتبار مالايكنهها ويكون ذلك الوجه مصحح الوضع وخارجا عن مفهوم الاسم اه والظاهر ان وضع اسم الجلالة للذات العلية من هذا القبيل تأمل **قوله** كما اذاتصورنا ) اوكتصورك فما مصدرية واذازائدة **قوله** ذات زيد ) قيل كان الظاهر ان يقول ذاتا ولعل المراد اذا تصورذاتا دالها بحسب المآل لفظ زيدكما افاد ذلك الكردى والافهو فى حال تصوره للذات التى يريد وضع زيدلها لم تكن ذاته **قوله** بازائه ) اى مقابل الذات وذكر الضمير لاكتساب مرجعه ﴿ ٤٤ ﴾ التذكير من المضاف اليه وهو قليل بالنسبة لاكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه **قوله** لمشخص ) اى جنسه والافهو موضوع لمشخصات بقرينة قول الشارح وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعددا **قوله** ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما ) وصف هذا الوضع بالعموم بالنظر لآلته واما بالنظر لذاته فهو خاص كالموضوع له فهو من وصف المسبب بوصف سببه لان الآلة باعتبار تعقلها سبب للوضوع المذكور قال الفاضل الارديلى لانه من الافعال الخارجية فلا يتصور فيه العموم اه قال يوصف الاسم اى فاوضع لواحد الواقع من واضع واحد لايكون الافردا ( بالنظر ) خاصا من مطلق الوضع اه وحينئذ فيفارق الاول بأن الموضوع له هنا مستحضر بآلة وضع كلية وبانه متعدد المعنى بخلاف الاول ومذهب السعد ان الموضوع فى هذا القسم الامر العام كما سيأتى **قوله** وهذا القسم ) اى اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار تعقله بامر عام **قوله** يجب ان يكون معناه متعددا ) قال المحشى تحقيقا لمعنى العموم الاشتراك اه وليس المراد بالاشتراك فى كلامه الاشتراك الاصطلاحى لانه يشترط فيه تعدد الوضع وماهنا ليس كذلك بل المراد به تساوى المعنى فى افراده وقوله متعددا اى وجودا اوتقديرا لئلا يرد الاعتراض بالمشخص الذى نوعة منحصر فيه كما افاده البهوتى ومثل له بالشمس وهو ممنوع لان الشمس موضوعة للمعنى الكلى لاللافراد المنحصرة به كما هو مصرح به فى فن المنطق ويمكن دفع الى يرد بان الكلام فى اقسام تحققت فى الخارج

القسم التعقل بالخصوص لامر كلى صادق على جزئيات والموضوع له المتعقل المشخص ( قوله كما اذا تصورت ) كتصورك فما مصدرية واذا زائدة وفيه ان القصد التمثيل للوضع الخاص وهو غير التصور وقد يجاب بان فى العبارة حذفا اى كعاقبة تصورك الخ اذلاشك ان الوضع ينشأ عن ذلك ويعقبه (قوله ذات زيد ) كان الاولى ان يقول كما اذا تصورت ذاتا ويحذف زيدا لانه فى حال تصوره للذات التى يريد وضع زيد لها لم تكن ذات زيد واجيب بان المراد كما اذا تصورت ذاتا يكون دالها بحسب المآل لفظ زيد (قوله لفظة زيد) بالاضافة البيانية وفى نسخة لفظه بالضمير العائد على زيد المضاف اليه وهو خلاف الاصل لان المحدث عنه المضاف (قوله بازائه ) اى فى مقابلته اى الذات وذكر الضمير باعتبار ان الذات شئ من الاشياء اولاكتسابها التذكير من المضاف اليه (قوله ماوضع لمشخص ) اى لجنسه الصادق بالمتعدد والافهو موضوع لمشخصات بقرينة قول الشارح وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعددا ولايقدر لفظ كل فى كلام الشارح بان يقال ماوضع لكل مشخص والاصار قوله الآتى ويجب ان يكون معنى هذا القسم متعددا ضائعا لافائدة فيه بل الذى يقدر الجنس فيكون مجملا فيصير قوله الآتى ويجب الخ مبينا لاجماله (قوله بل بامر عام) اى بل باعتبار تعقله بأمر عام وهو آلة الوضع (قوله ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما) وصف هذا الوضع بالعموم بالنظر لآلته واما

وهذا وان كان كلامكنا لم يوجد **قوله** ويسمى هذا الوضع وضعا اما الموضوع له عام ) هذا ماذهب اليه السيد قدس الله سره ناظرا فى خصوص الوضع وعمومه الى متعلق التصور فان كان متعلقا بامر عام كان الوضع عاما وان كان متعلقا بامر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلق التصور موضوعا له أو آلة لملاحظة الموضوع له واستشكل الشيخ النجارى فى شرحه للمتن كون وضع مثل الانسان لمفهومه الكلى من قبيل الوضع العام لكون العموم هنا اعاهو فى الموضوع له وعموم الوضع شئ آخر ﴿٤٥﴾ اذ الظاهر شموله فى نفسه ولايرى أحدهما فى الآخر ثم قسم تقسيما افاد به ان وضع نحو الانسان من قبيل الوضع الخاص وان الوضع العام لموضوع عام هو الوضع امامتصور بخصوصه او بامر صادق عليه فالاول هو الجزئى الخاص لعدم شمول فيه والثانى الوضع الكلى العام لاعتبار شمول فيه بحيث يغنى عن مؤنة الاوضاع فعلى الاول ان كان الموضوع له خاصا يكون حينئذ الوضع خاصا والموضوع له خاصا وان كان عاما يكن الوضع خاصا لعدم شمول فيه والموضوع له عاما وهو ظاهر وعلى الثانى فان كان الموضوع له خاصا يكون الوضع عاما لشموله والموضوع له خاصا مثل اسم الاشارة وان كان عاما يكن الوضع عاما والموضوع له عاما ولايخفى أن هذا من الاوضاع النوعية كما فى المشتقات فان المعانى الموضوع لها متصورة بامر عام وهى كليات وقد اعتبر فيه عموم الوضع فى جانب اللفظ أيضا اه قال بعضهم والظاهر ان فاعلا مثلا وضع الامر الكلى الشامل الامثلة لا انه وضع لكل واحد مشخص لوحظ بامر عام اه فى جعله وضع المشتقات نوعيا ملحوظة معانيها بامر عام نظر وان اردت بيان ذلك فعليك بما ذكرناه سابقا عن العصام **قوله** لان الخصوصيات لايعقل الخ ) هذا الدليل مطابق للمدعى كما لايخفى لان معنى عدم تعقل الشئ استحالته وأما تعليل السيد السند فقد قيل بعدم مطابقته للمدعى

بالنظر لذاته فهو خاص كالموضوع له فهو من وصف المسبب بوصف سببه لان الآلة باعتبار تعلقها سبب للوضع المذكور (قوله مما يجب أن يكون معناه متعددا الخ ) لاجل أن يتحقق معنى عموم الآلة التى استحضر بها المعنى أى ومما يجب فيه أن يكون المعنى الموضوع له مستحضرا بآلة وضع كلية بخلاف القسم الاول فانه لايجب فيه شئ من الامرين المذكورين وقوله أن يكون متعددا أى وان يكون موجودا فى الخارج لان الكلام فى اقسام تحققت فى الخارج وقوله ان يكون متعددا اى تعددا كثيرا لما صرحوا به فى سبب الاحتياج للآلة الكلية من ان الافراد الكثيرة لما كان لايمكن استحضارها بذاتها فى العقل ليوضع لها اللفظ استحضرت فيه بالامر العام الذى هو آلة الوضع ووضع لها فهذا يدل على انه ليس المراد مطلق التعدد الصادق بما يمكن حصره ( قوله باعتبار تعقله كذلك ) ظاهره باعتبار تعقله بأمر كلى (فيقتضى ان الحيوان الناطق استحضر بكلى آخر وان عندنا كليين الموضوع له والآلة وهذا غير صحيح اذ ليس هنا آلة كلية وقد اشار الشارح لدفع هذا بقوله اى على عمومه وحينئذ فقوله اعتبار تعقله كذلك معناه باعتبار تعقله بعمومه فآلة الوضع عاما الموضوع له عام ) جعل الوضع هنا عاما بالنظر للمعنى الذى وضع اللفظ بخلاف القسم الذى مر قبل هذا فان جعل الوضع فيه باعتبار آلة الوضع والحاصل ان خصوص الوضع عمومه منظور فيه المتعلق التصور فان كان متعلقا بعام كان الوضع عاما وان كان متعلقا بأمر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلق التصور موضوعا له اوكان آلة للملاحظة الموضوع له (قوله معنى الحيوان الناطق) الاضافة للبيان (قوله بخصوصية بعض افراده) الاضافة للبيان اى باعتبار تعقله بخصوصية هى بعض افراده (قوله عما الاوجود له) اى فى الخارج ولما كان هذا صادقا بامكانه اضرب عنه بقوله بل حكموا باستحالته (قوله لان الخصوصيات) اى المخصوصات اى الجزئيات المخصوصة المعينة (قوله لايعقل كونها مرآة) اى كالمرآة للملاحظة

حيث قال واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فمستحيل لان الكليات تدل على مشخصاتها اجمالا وذلك كاف فى وضع الالفاظ للمشخصات وليست المشخصات كذلك بالقياس الى الكليات كما لا يخفى اه وبيان ذلك ان عدم دلالة المشخصات على كلياتها معناه عدم وجود الدلالة الصادق بالامكان والاستحالة مع ان المدعى الاستحالة ويمكن ان يقال مراده الاستحالة وحينئذ فيكون مطابقا للمدعاه فان قلت قد جوز السيد ومن حذا حذوه التعريف بالاخص فلم لا يجوز كون الاخص مرآة قياسا على ذلك اجيب بان التعريف لما كان الغرض منه تعرف المعرف ولو بوجه اكتفى فيه بالتعريف بالاخص لافادته ذلك بخلاف الوضع فان القصد منه تمايز الموضوعات بأن تميز كل معنى عن صاحبه تأمل كثيرا ما كنت اتوقف فى الحكم بالاستحالة ﴿٤٦﴾ لان دليله تدفع بأن الكليات موجودة فى ضمن جزئياتها على ما هو المشهور فيمكن ان يلاحظ الجزئى باعتبار كون الكلى فى ضمنه وجزأ منه ويجعل مرآة لما فى ضمنه فيتعقل ذلك الكلى بالجزئى المتضمن له ويوضع اللفظ بازائه ثم ظهر ان الحكم بالاستحالة بالنظر لمصطلحهم لانهم قد صرحوا بأن المرآة والآلة امر كلى تستحضر به الجزئيات وذكروا فى موضع آخر ان المرآة والآلة ما يتوقف عليه وضع اللفظ وهو لا يتوقف الا على ما ذكر على ان منع الدليل بما تقدم لا يتم الا على مذهب السعد ومن تبعه اما على مذهب السيد ومن تبعه من ان الكلى لا وجود له فى الجزئى وهو الحق الصحيح فلا يتم تأمل **قوله** واكتفى بذكر القسمين ) يعنى ( قوله ) فى المقدمة والا فقد ذكر الثالث فى التقسيم تبعا للمقصود الذى هو تحقيق معنى الحرف ونحوه والى كون ذكره بالتبعية للمقصود اشار فيما بعد بقوله فيما هو المقصود الاصلى كما افاده المحشى **قوله** وظهور الثالث) وجه ظهوره عدم المخالفة بين الوضع والموضوع له لان كلا كلى **قوله** وهو تحقيق الخ) انما كان تحقيق ما ذكره هو المقصود لانه محل الخلاف بين العلامتين المصنف والسعد فى انها موضوعة لجزئى او لكلى كما سيأتى واما بيان معنى المصدر والعلم واسم الجنس والفعل والمشتق وان ذكر فى التقسيم فهو مقصودة تبعا لعدم خلاف بينهما فيها **قوله** والاول وان كذلك ) اى مثل الثالث فى الظهور وعدم تعلق الغرض به فيما ذكر وان خالفه من جهة اخرى كما مر

كلياتها وانما كان كذلك لان الكلى يعتبر ممتدا مستطيلا بحسب كثرة افراده والجزئى يعتبر لا امتداد فيه وحينئذ فلا يمكن ادراك الممتد منه لعدم مساواته فى الامتداد والاستطالة وشاهد ذلك من الحس لو كان فى حائط ثقب وعرضها حائط آخر مساو لها فى الامتداد من المشرق للمغرب مثلا اذا انظر من هذا الثقب الى تلك الحائط فلا يرى منها الا ما كان بإزاء ذلك الثقب فقط ولا يمكن رؤية غيره (قوله واكتفى بذكر القسمين) اى فى المقدمة فلا ينافى ذكره الثالث فى التقسيم تبعا للمقصود (قوله لعدم تحقق الرابع) الاولى ان يقول لاستحالة الرابع لان عدم تحققه اى عدم وجوده فى الخارج يصدق بامكانه (قوله والظهور الثالث) اى والتكلم على الظاهر كالعبث وانما كان الثالث ظاهرا لعدم المخالفة بين الوضع والموضوع له لان كلا كلى ( قوله وهو تحقيق الخ ) انما كان تحقيق ما ذكر هو المقصود الاصلى من الرسالة دون بيان معنى المصدر والمشتق والفعل والعلم واسم الجنس لان ما ذكر محل الخلاف بين العلامتين المصنف والسعد واما معنى المصدر وما معه فليس فيه خلاف بينهما فهو مقصود تبعا ولذا ذكره فى التقسيم الموضوع لبيان ذكر المقصود من الرسالة اعم من كونه مقصودا اصليا او تبعيا (قوله والاول وان كان كذلك) اى مثل الثالث فى الظهور وعدم تعلق الغرض به لانه ليس من المقصود الاصلى من تلك الرسالة الا انه الخ وقوله والاول مبتدأ وقوله وان كان الواو للحال وان زائد وقوله الا انه استدراك على محذوف خبر المبتدا والاصل والاول والحال انه كذلك امره ظاهر الا انه الخ وبهذا اندفع ما يقال الاول مبتدأ واين خبره وان شرطية فاين جوابها وقوله الا انه استدراك على اى شئ

**قوله** لمشارك الثانى الخ ) فان قيل قد شارك الثالث ايضا الثانى فى وجود امر عام فان آلة الوضع فى الثانى والموضوع له فى الثالث كل منهما عام فكان مقتضى هذه المشاركة ذكره فى المقدمة ايضا اجيب بأن مشاركة الاول للثانى فى امر مقصود وهو تشخص المعنى اذ المقصود بالذات هو المعانى الموضوع لها ومشاركة الثالث للثانى انما هو بالنظر لآلته وهى مقصودة بل وسيلة لاستحضار المعانى المقصودة ليوضع الالفاظ لها والمشاركة فى المقصود اولى فرجحت الاعتبار بذكر الاول قوله ليزيد توضيح صاحبه ) الذى هو القسم الثانى فانه اذا علم ان تشخص المعنى على وجهين انكشف صاحبه كل من ﴿٤٧﴾ الوجهين زيادة انكشاف ولاشك ان توضيح الثانى مطلوب لان فيه نوع خفاء اه كردى قوله صفة كاشفة ) اى موضحة والمعنى لشخص متلبس بالتعين سواء كان متعقلا باعتبار امر عام او لا وحينئذ تفوت مقابلته بما يأتى لكون ما يأتى فردا من افراده فلا تحسن المقابلة اللهم الا ان يقيد المتن بقولنا وضعا شخصيا وعليه فتظهر المقابلة **قوله** ويحتمل الخ ) هذا احسن لانه لا يحوج الى اعتبار قيد بخلافه على الوجه الاول كما عرفت **قوله** باعتبار تعقله بعينه) اى لا باعتبار امر آخر فليس المراد ان شخصه وعينه مرآة لوضع اللفظ له اذ لا يعقل كون الشئ مرآة لنفسه **قوله** وقد يوضع له) الضمير المجرور لشخص بقطع النظر عن قيده فالمراد جنس الشخص والا فالموضوع له فى هذا القسم افراد كثيرة قوله اى الوضع ) اى المفهوم من يوضع على حد اعدلوا هو اقرب للتقوى وكان الاولى ان يقول اى للفظ الذى يوضع لشخص الخ لان الكلام فى تقسيم اللفظ الموضوع لا فى تقسيم الوضع كما تقدم قوله ثم يقال هذا اللفظ ) انما عبر عن اللفظ الموضوع بهذا اللفظ ايماء الى انه يجب ان يكون الموضوع مشخصا ممتازا عن غيره كالموضوع له كما افاده المحشى **قوله** موضوع ) مستدرك بناء على تفسير الشارح القول بالتعين بل مضر لان اخذ الوضع فى اثناء بيان معنى الوضع لا يصح وذلك ان

(قوله الا انه لمشارك الثانى) اى الذى هو المقصود من الرسالة ( قوله ليزيد توضيح صاحبه) اى توضيح المصاحب له اى الاول والمصاحب للاول هو الثانى وحاصله انه انما تعرض للقسم الاول فى المقدمة مع انه مثل القسم الثالث فى الظهور وعدم تعلق الغرض به لان التعرض له يزيد القسم الثانى الذى هو المقصود توضيحا وذلك لانه لو اقتصر على القسم الثانى الذى هو المقصود لقال اللفظ موضوع المشخص باعتبار امر عام فيكون زيد ونحوه من الاعلام المشخصة من القسم الثانى مع انه ليس كذلك فلما بين ان الموضوع المشخص قسمان الاول كذا والثانى كذا زال الالباس عن الثانى وحصل فيه توضيح زائد اى قوى ( قوله صفة كاشفة) يعنى موضحة غير مخصصة وذلك لان المشخص هو المعنى فان قلت هذا الاحتمال غير صحيح وذلك لانه عليه يكون قول المصنف وقد يوضع له باعتبار امر عام صادقا اذ لا تحسن المقابلة به لهذا الصدق هذا به وذلك لان المعنى اللفظ قد يوضع لشخص متلبس بالتعين وهذا صادق بأن يكون ذلك المعنى متعقلا باعتبار امر عام او لا وحينئذ فجعله صفة كاشفة لا يصح واجيب بانه على احتمال جعله صفة كاشفة يقيد قول المصنف قد يوضع لشخص بقولنا وضعا شخصيا وحينئذ فتظهر المقابلة ( قوله ويحتمل الخ )هذا احسن مما قبله لانه لا يحوج الى اعتبار قيد بخلافه على الوجه الاول كما علمت ( قوله باعتبار تعقله بعينه وشخصه ) اى لا باعتبار تعقله بامر آخر ( قوله وقد يوضع له )اى للمشخص لا بقيده السابق لان المراد جنس المشخص لان الموضوع له فى هذا القسم افراد كثيرة) قوله اى الوضع) اى المفهوم من قوله يوضع فالمشار اليه متقدم معنى لا لفظا على حد اعدلوا هو اقرب للتقوى ( قوله مشترك ) اى اشتراكا معنويا بأن يكون كليا مستويا معناه فى افراده وليس المراد المشترك الاصطلاحى لانه يشترط فيه تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك (قوله ثم يقال هذا اللفظ ) انما عبر عن اللفظ بالموضوع بهذا اللفظ ايماء الى انه يجب ان

ماذكره المتن فى قوة قولك الوضع تعيين اللفظ الموضوع لكل واحد من المشخصات أما اذا جعل القول باقيا على حقيقته وهذا اللفظ الخ انشاء للوضع أو اخبارا عن وضع متعقل فى النفس كما أفاده المحشى فلا استدراك تأمل **قوله** لكل واحد من هذه المشخصات) اى الملاحظة بالامر الكلى اعترضه الحفيد بانه يلزم عليه الالتفات عند سماع اللفظ الى افراد معينة كثيرة مع انه اذا سمع انا مثلا لم يلاحظ الا فرد معين لا يقال تعين الفرد بالقرينة لانا نقول القرينة انما تعين المراد ولا تدفع الالتفات الى الموضوع له بعد العلم بالوضع ويمكن ان يمنع لزوم الالتفات عند سماع اللفظ الى جميع الافراد التى لاحظها الواضع وانما اللازم ﴿ ٤٨ ﴾ الا لتفات الى ماهو المراد الا ترى ان المشترك اللفظى عند وجود قرينة المراد لا يلزم الالتفات الى جميع المعانى الموضوع هو لها بل كثيرا ما يجهل السامع اكثرها ولا فرق بين الموضوع لافراد باعتبار امر عام وبينه الا بتعدد الوضع ووحدته **قوله** سواء كان ذلك الامر الخ ) بيان ذلك ان المشترك فى وضع من مثلا مطلق الابتداء وهو ذاتى لانه داخل فى ماهيات افراده التى هى الابتداآت الخاصة اذ هى مطلق مع قيد الاضافة للمجرور بخلاف المشترك فى وضع الضمير والموصول واسم الاشارة فانه عارض مثلا انا المتعقل بمفهوم المفرد المتكلم كل واحد من افراده الصادق عليها هذا المفهوم وذاتيات هذه افراد الحيوانية والناطقية واما التكلم وافراد فوصفان عارضان كالضحك بالنسبة للانسان وباعتبار كون المشترك ذاتيا لمعنى الحرف يكون غير مستقل ككله وباعتبار كونه ذاتيا لمعنى الاسم كالابتداء يكون مستقلا ككله فقولهم المشترك ليس على اطلاقه وكذا قولهم الذاتى يحمل على ماهو ذاتى له اذ محل ذلك اذا كان ماهو ذاتى له مستقلا كما اشار الى ذلك المحشى **قوله** كما فى معانى الحروف ) ما واقعة على الامر العام والظرفية من ظرفية الجزء فى الكل والكاف استقصائية اذ لم يبق غير معانى الحروف فيكون الامر العام ذاتيا له **قوله** كما فى المضمرات) دخل تحت الكاف الموصولات **قوله** الموضوع لكل منها) ان جعل صفة للمسميات

يكون الموضوع مشخصا ممتازا عن غيره كالموضوع له ( لكل واحد ) متعلق بموضوع (قوله اى يعين الخ) هذا تفسير الحاصل معنى قول المصنف ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد والخ وليس قوله اى يعين تفسير القول المصنف يقال والازم على هذا ان قول المصنف موضوع زائد كذا قيل وقد يقال ان قول الشارح الآتى وانما عبر عن ذلك التعيين الذى هو الوضع بالقول الخ يقتضى ان قوله اى يعين تفسير ليقال فتأمل (قوله سواء كان ذلك الامر العام) هذا تعميم فى الامر المشترك فى قول المصنف بأن يعقل امر مشترك وانما لم يقل سواء كان ذلك الامر المشترك وان كان هو المناسب لكلام المصنف اشارة الى ان مراد المصنف بالمشترك الامر العام الذى استوى معناه فى افراده (قوله كما فى معانى الحروف) اى كالامر العام الكائن فى معانى الحروف فانه جزء منها بيان ذلك ان الواضع وضع لفظه من مثلا لكل ابتداء خاص وتلك الابتدا آت تعلقت عند وضع لفظة من لها بمطلق ابتداء اعنى الابتداء الكلى وهو ذاتى للابتدا آت الخاصة لانه جزئى من ماهيتها لان ماهية الابتدا آت الخاصة الابتداء المطلق مع قيد الاضافة للمجرور فماهية الابتداء من البصرة مثلا الابتداء المقيد بالكون من البصرة وهكذا ( قوله كما فى المضمرات) وذلك لان لفظة انا مثلا موضوعة لزيد وعمرو وخالد وهكذا استحضروا عند الوضع لهم بأمر كلى وهو مفرد مذكر متكلم ولا شك ان الافراد والتذكير والتكلم ليست من ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها بل خارجة عنها كالضحك بالنسبة للانسان وادخل بالكاف الموصولات ( قوله واسماء الاشارة ) اى فلفظة ذا موضوعة للجزئيات كزيد وعمرو والخ استحضرت عند الوضع بأمر كلى وهو مفرد مذكر مشار اليه والافراد والتذكير والاشارة عارضة لتلك الافراد الموضوع لها وليست من ذاتياتها (قوله الموضوع) بالرفع صفة للمسميات وقوله لكل منها اى

و هو الظاهر فضمير منها لها وان جعل خبرا بعد خبر اى فضمير منها للافراد كما افادة الكردى **قوله** كما توهمه بعضهم ) من المتوهمين العلامة ﴿ ٤٩ ﴾ التفتازانى فانه ذكر فى شرح الشمسية ان الموضوع له هذه الالفاظ الامر الكلى الا ان الوضع شرط ان تستعمل فى جزئى ويلزم على ماذهب اليه ان لا يكون شئ من المضمرات ونحوها مستعملا فى حقيقته بل دائما استعمالها مجازى كذا قيل ولعله باعتبار الغالب والا فقد تستعمل فى الامر الكلى بان يقال بعد ذكر المشار اليه المفرد المذكر هذا معنى كلى على انه لو سلمت الكلية لا يكون الاستعمال دائما مجازيا لما علمت مما تقدم من ان استعمال الكلى فى جزئيه من حيث اشتماله عليه حقيقة تأمل **قوله** غالبا) قيد بذلك لامكان التعيين بغيره ندورا كالكتابة والاشارة **قوله** بقوله ) بدل من قوله بالحيثية اه محشى والمحكوم عليه بالبدلية فى الحقيقة المجرور فقط لا المجموع لما صرحوا به من البدل لا يأتى فى الجمل وشبهها ويصح جعل الباء ظرفية بل هو الاولى ويكون من ظرفية الجزء فى الكل لان الحيثية بعض المقول اذ من جملته دون القدر ( دسوقى ) ( ٤ ) المشترك وليس من الحيثية كما يرشد الى ذلك قول المحشى

لكل فرد من افرادها اى المسميات او انه خبر بعد خبر وعليه فضمير منها للافراد ويصح قراءته بالجر صفة للافراد وعليه فضمير منها راجع اليها (قوله كما توهمه بعضهم) اى وهو العلامة التفتازانى ودليله ان لفظ هذا مثلا ان كان موضوعا لكل واحد من المشخصات لزم تعدد الوضع والاصل خلافه وان كان موضوعا لبعض المشخصات دون بعض كان ترجيحا من غير مرجح فتعين ان يكون الموضوع له الامر الكلى شرط الواضع ان يستعمل فى جزئى والحاصل ان الامر العام يلاحظ على كل من القولين لكن ملاحظته على الاول من حيث انه آلة للوضع وعلى الثانى من حيث انه الموضوع له اجاب الجمهور ترداد السعد بانا نلتزم الاول اعنى كونه موضوعا لكل واحد لكن لا نسلم انه يلزم عليه تعدد الوضع بل الوضع واحد بسبب ملاحظة الوضع الامر الكلى الصادق على كل واحد من الجزئيات ولا يلزم تعدد الوضع الا لو قلنا ان لفظ هذا موضوع لكل جزئى بوضع مستقل ونحن لا نقول بذلك هذا وقد الزم بعضهم السعد ان لا يكون شئ من المضمرات والموصولات واسماء الاشارة مستعملا فى حقيقته بل دائما استعمالها مجازى وهو بعيد ورد بان استعمال الكلى فى جزئيه انما يكون مجازا اذا استعمل فيه من حيث خصوصه واما استعمال الكلى فى جزئيه من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة وحينئذ فلا نسلم تلك الكلية (قوله غالبا) قيد لحصول التعيين بغيره ندورا كالكتابة والاشارة (قوله وانما قيد الخ ) حاصله ان قول المصنف سابقا ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات لابد فيه من حذف فيحتمل ان يكون الاصل موضوع لمفهوم كل واحد من هذه المشخصات ويحتمل ان الاصل موضوع لذات كل واحد من هذه المشخصات وهذا الثانى هو المراد فأتى المصنف بقوله بحيث الخ دفعا لما يتوهم ان المراد الاحتمال الاول هذا حاصل كلام الشارح والحق ان هذا الاحتمال بعيد من كلام المصنف وحينئذ فالحيثية المذكورة انما هى ثمرة لما تقدم وتوضيح له اذ لو كان المقصود بها دفع التوهم المذكور لقيل عليه ان دفع التوهم انما حصل بقوله دون القدر المشترك والحيثية المذكورة لا مدخل لها فى دفعه اللهم الا ان يقال انه اتى بها توطئة لما يندفع التوهم او يقال معنى قوله بحيث لا يفاد الخ اى بحسب الوضع وحينئذ فالحيثية المذكورة دافعة للتوهم وقوله بعد دون القدر المشترك تصريح بما علم (قوله بقوله) بدل اشتمال من الحيثية ان اريد بالقول الحدث اعنى المعنى المصدرى وعلى هذا فالباء للسببية فان اريد بالقول المقول كان بدل كل او عطف بيان وعليه فالباء للتصوير ولا يصح على الاول جعله بدل كل

قيد الحيثية بهذا القيد اذ القيد غير المقيد **قوله** لايفهم ولايفاد منه) اى بدون القرينة اما اذا وجدت قرينة فيجوز استعماله فيه مجازا وفى نسخة به بدل منه والمراد انه لايفاد ولايفهم منه بحسب الوضع وحينئذ فيظهر دفع التوهم الذى ذكره الشارح بهذه الحيثية ولا يحتاج لما تكلفه المحشى **قوله** لئلا يتوهم الخ) فيه انه يكفى فى دفع التوهم قيد دون القدر المشترك فيبقى قيد الحيثية ضائعا بل مخلا بالمراد اذلم يقل احد ان المفاد غير المشخص حتى يرد عليه بالحيثية وقد يقال نزل المصنف القائل بالوضع للقدر المشترك منزلة القائل بالاستعمال فيه اذ كان من حقه ان يستعمله فيه جريا على ماهو الاصل من ان الموضوع لشئ حقه ان يستعمل فيه ثم دفعه ﴿ ٥٠ ﴾ بالحيثية افاده المحشى وتقدم لك مافيه مافيه غنية عن هذا لايقال كلام المحشى مخالف للقاعدة من ان المحكون عليه بالز يادة مما يوهم التكرار هو الثانى دون الاول لانا نقول كلامه جار على قاعدة اخرى وهى انه اذا جمع فى كلام يوهم التكرار بين ماهو صحيح قطعا وماهو موهم خللا فالاولى اسقاط مايوهم وقد اشار الى ذلك بقوله مخلا اه خلوتى **قوله** مفهوم كل ) اى المفهوم الصادق على كل احد فاضافة مفهوم من اضافة الجزء لكله او الكلى لجز ئياته فقول ابى البقاء الا ضافة بيانية فيه نظر وذلك المفهوم هو القدر المشترك وحينئذ فكان الظاهر ان يقول من افراده بالمضمر **قوله** ويفهم هومنه ) انظر ماوجه ابراز الضمير ولعله للتنبيه ( والمستعمل ) على ان مرجعه ليس مرجع ضمير يستعمل تأمل **قوله** فان ذلك باطل ) تعليل لمقدر اى انما قيد لدفع هذا التوهم لان ذلك التوهم باطل **قوله** ان الموضوع له ) صفة جرت على غير من هى له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين اذلا لبس وكذا يقال فى المستعمل فيه **قوله** المشخص) بدل من اسم الاشارة الواقع خبران او عطف بيان عليه وذلك اولى من جعل المراد بهذا لفظه ويكون نائب فاعل الموضوع والمستعمل والمشخص خبران لانه يوجب القصور اذ الكلام ليس فى خصوص اسم الاشارة مع انه غير محتاج اليه مع **قوله** وذلك مثل اسم الاشارة الا نحو هذا

لان القول بمعنى الحدث غير الحيثية و يجعل بقوله بدلا من الحيثية يتنفى تعلق حرفى جر متحدى المعنى بعامل اذ كل واحد متعلق بعامل لان البدل على نية تكرار العامل ويحتمل ان كلا من الحرفين متعلق بقيد المذكور لكن الحرف الثانى للظرفية والاول للتعدية ولايقال انه يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه لان الحيثية هى القول لانا نقول بل القول اعم من الحيثية اذ الحيثية بعض القول فهو من ظرفية الجزء فى الكل ( قوله بحيث لايفهم منه الخ ) اوبدون القرينة اما اذا وجدت قرينة فيجوز استعماله فيه مجازا (قوله لئلا يتوهم) اى يقع فى الوهم اى الذهن (قوله ههنا) اى فى هذا القسم (قوله مفهوم كل واحد) الاضافة على معنى اللام اى المفهوم لكل واحد اى المفهوم الصادق على كل واحد من صدق الكلى على جزئيات ( قوله من افراد ذلك المشترك ) فيه ان الامر المشترك هو المفهوم وحينئذ فالمحل للضمير واجيب بانه اظهر فى محل الاضمار دفعا التوهم عود الضمير على كل واحد وان المراد افراد كل واحد وذلك باطل لان كل واحد لا افراد له (قوله حتى يستعمل الخ) غاية للتوهم المنفى وضمير يستعمل اللفظ وضمير فيه ويفاد ويفهم للامر الكلى ولاجل اختلاف الضمائر فى المرجع ابراز الضمير فى قوله ويفهم للاشارة الى ان مرجعه مخالف لمرجع ضمير يستعمل (قوله فان ذلك) اى وضعه للقدر المشترك المترتب عليه ماسبق باطل لما يلزم عليه من ان استعمال الحروف والضمائر والموصولات واسماء الاشارة مجاز دائما الا حقيقة له ورد بمنع ذلك اللزوم بان استعمال الكلى فى جزئيه انما يكون مجازا اذا استعمل فيه من حيث خصوصه اما اذا استعمل فيه من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة وقوله فان ذلك باطل علة لمحذوف اى وانما قيد المصنف لدفع هذا التوهم لان ذلك باطل (قوله ان الموضوع له والمستعمل فيه ) الجار والمجرور نائب فاعل الموضوع

**قوله** حال ) وصح جعله حالا وان كان مضافا لمعرفة لانه بمعنى مجاوز وهو لايتعرف بالاضافة وهى حال مؤكدة ان كان الحصر فى قوله الا واحد بخصوصه حقيقيا اى بالنسبة لجميع ماعداه او مقيدة ان جعل اضافيا اى بالنسبة الى جملة الآحاد او بالنسبة اليها ﴿ ٥١ ﴾ والى الاثنين والجماعة وحينئذ فيكون الفرض من هذه الحال افادة ان المراد بواحد بخصوصه المشخص المعين واحدا كان او اثنين او جماعة فيدخل نحو هذان وهؤلاء فى اللفظ الموضوع لا القدر المشترك ولا جميع الآحاد ولا ماقابل الاثنين والجماعة كما يؤخذ من حاشيتى الهرور والكردى **قوله** وغير مفهوم ) قال المحشى الاولى ان يقول وغير مفهوم من التفهيم اه واعل المحوج اذلك مشاكلته لمفاد فى ان كلا من الرباعى والافلا ضرورة لذلك **قوله** بحسب الوضع ) متعلق باستعمال وقد اشار به الى ان القدر المشترك قد يفاد من اللفظ ويفهم منه لكن لابحسب الوضع بل مجازا **قوله** مفهوم المشار اليه الخ ) اضافة مفهوم لما بعده على معنى اللام من اضافة المدلول للدال فالمفهوم والمدلول الثابت للفظ المشار اليه مفرد مذكر ذات ثبت لها الاشارة و الافراد والتذكير **قوله** واذا كان كذلك) الظاهر حذف كاف التمثيل وفى هذا اشارة الى ان الفاء فى فتعقل للتفريع على ماعلم من كون الموضوع له كل فرد مشخص متعقل بقدر مشترك **قوله** الوضع) اى المعهود وهو وضع اللفظ لكل من المشخصا

والمستعمل وحينئذ فلا يرد ان الواجب ابراز الضمير لان الصلة جرت على غير من هى له فتأمل (قوله دون القدر المشترك) اى الذى هو مفهوم كل واحد (قوله فانه غير مفاد وغير موضوع له) الاولى ان يقدم قوله غير موضوع على قوله غير مفاد لان عدم الافادة يترتب على عدم الوضع بل المناسب لصدر العبارة ان يقول فانه غير موضوع له وغير مستعمل فيه (قوله اى متجاوز الخ) اتى الشارح بهذا جوابا عما يقال ان دون معرفة لاضافتها لمعرفة والحال واجبة التنكير وحاصل الجواب ان دون وان كان مضافا لمعرفة نكرة لانه بمعنى اسم الفاعل وهو متجاوز واسم الفاعل اضافته لفظية لاتفيده تعريفا (قوله فانه غير مفاد ) اى فان القدر المشترك غير مفاد وغير مفهوم من اللفظ وكان الاولى ان يقول وانه غير مفاد وغير مفهم من اللفظ للمناسبة وذلك لان مفاد فعله افاد وهو يسند للمستعمل لان الافادة من صفاته وكذلك مفهم فعله افهم المسند للمستعمل ايضا بخلاف مفهوم فان فعله فهم وهو يسند للسامع فتعبيره بمفاد يقتضى انه التفت الى صفة المتكلم اعنى المستعمل فكان المناسب ان يأتى بالكلام على سنن واحد تأمل ( قوله بحسب الوضع) هذا محط الفائدة وهو متعلق باستعمال وقد اشار به الى ان القدر المشترك قد يفاد من اللفظ ويفهم منه لكن لا بحسب اللفظ بل مجازا كما فى قول المصنف الآتى وذلك مثل اسم الاشارة على ما يأتى للشارح ( قوله فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام ) الاولى ان يزيد بعد قوله ويراد به الامر العام ارادة مستندة للوضع لاجل تمام التفريع (قوله الذى هو مفهوم الخ) اضافة مفهوم الى المشار اليه للبيان ان اريد من المشار اليه مدلوله المفهوم الكلى وهو مفرد مذكر ثبتت الاشارة اليه واذا كان كذلك كان تامة بمعنى ثبت وكاف التشبيه زائدة والاشارة لما ذكر اى واذا ثبت ماذكر من ان اللفظ موضوع لكل فرد متشخص متعقل بقدر مشترك فتعقل الخ واشار شارح بتقدير ماذكره الى ان الفاء فى قوله فتعقل للتفريع على ماعلم من كون الموضوع له كل فرد متعقل بقدر مشترك ( قوله فتعقل) مبتدأ وقوله آلة خبره وتعقل مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وقوله المشترك بدل او عطف بيان من اسم الاشارة فهو مجرور (قوله آلة للوضع) اى للوضع المعهود وهو وضع اللفظ لكل فرد بخصوصه من المشخصات

قوله فقوله الخ ) لايظهر كون الفاء للتفريع لعدم تقدم مايتفرع عليه ماذكره بل هى الفاء الفصيحة اى ان اردت اعراب هذه اللفظة فقوله الخ وفى عبارته تساهل اذلا عاطفة لاجزء من المعطوف قوله بتقدير اللام ) اى قبل انه وهذا يوهم ان العطف على الخبر متوقف على هذا التقدير وليس كذلك اذ مع كسران تصح خبريته ولعل وجه ذلك التقدير الاشارة الى ان آلة وان كان خبرا فى الظاهر هو فى المعنى علة للخبر الحقيقى اذ المعنى .فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك آلة للوضع والا فنفس التعقل ليس آلة ومرآة فى الاصطلاح اذ هى عندهم معنى كلى يلاحظ به جزئياته ليوضع اللفظ لها ولذا قال المحشى لايخفى مافى جعل آلة خبر التعقل من المساهحة ويظهر لك وجهها بالتأمل فى المعطوف عليها اه أى حيث اعيد الضمير فيه المشترك لا للتعقل فيفيدان الشئ المتنازع فى كونه آلة اوموضوعاله هو القدر المشترك لا التعقل واشار بالتعبير ﴿ ٥٢ ﴾ بالمساهحة الى امكان صحة الحمل نظرا لظاهر اما بجعل المراد بالآلة معناها اللغوى اى السبب لا الاصطلاحى الذى هو المعنى المتقدم وربما يرشح ذلك قول الشارح ووسيلة فانه عطف تفسير لآلة ولاشك ان التعقل وسيلة وسبب لماذكر حقيقة لكن يبقى العطف غير ملائم واما بجعل تعقل مصدرا بمعنى اسم المفعول وجعل الاضافة بيانية وذلك ملائم للعطف تأمل قوله ان قرئ فتعقل مصدرا ) اى مضافا للمفعول بعد حذف الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارح حيث قدر الفاعل بعد تعقل ويلزم على هذا التقدير تغيير اعراب المتن كما لايخفى فلو قال فتعقل ذلك المشترك للواضع لسلم من ذلك لايقال اعراب اسم الاشارة محلى والمعيب انما هو (جمله) تغير الاعراب اللفظى لانا نقول يمنع ذلك وعلى تسليمه فتغيير الاعراب اللفظى حاصل ايضا فى تابع اسم الاشارة قوله وان قرئ على صيغة المضارع الخ ) لايخفى انه لايستقيم الا على قراءة يعقل بالياء التحتية مع ان صحة جعله مصدرا تقضى بأنه بالتاء المثناة وحينئذ فكان عليه ان يقول على صيغة الماضى المجهول اللهم الا ان يقال ان الحرف الاول من الفعل غير منقوط فى خط المصنف فاحتمل كلا من الضبطين وبقى احتمال آخر وهو قراءته على صيغة الماضى المعلوم وفاعله ضمير يعود الى الواضع المعلوم من يوضع قوله والا انه عطف عليه ) فيه ماسبق ولا بد من تقدير اللام على هذا الاعراب ايضا ليكون متعلقها ظاهر العطف على الحال وقال بعض ارباب الحواشى المناسب حينئذ ان يقال لا موضوعاله بدل لانه

( قوله فقوله الى آخره ) لايظهر كون الفاء للتفريع لعدم تقدم مايتفرع عليه ماذكر بل هى فاء الفصيحة اى ان اردت اعراب هذه اللفظة فقوله الخ كذا قيل ولك ان تجعله مفرعا على رجوع الضمير للامر المشترك لان رجوعه دون التعقل مع ان التعقل هو المحدث عنه سابقا يشير الى ان المتنازع فى كونه آلة اوموضوعاله القدر المشترك لا التعقل (قوله بتقدير اللام) اى قبل انه وقوله معطوف على الخبر ظاهره ان لاجزء من المعطوف مع انها عاطفة نفيه تساهل والموجب لتقدير اللام فى المعطوف الاشارة الى تصحيح الاخبار فى كلام المصنف وحاصله ان الاخبار بقوله آلة عن التعقل غير صحيح لان التعقل غير الآلة لانها عندهم الامر الكلى الذى تلاحظ به الجزئيات ليوضع لها اللفظ واجيب بان فى الكلام حذف اللام من المعطوف المشيرة الى ان آلة وان كانت خبرا فى الظاهر علة فى المعنى للخبر الحقيقى والتقدير فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك آلة للوضع لا لانه الموضوع له (قوله ان قرئ فتعقل مصدرا ) اى مضافا لمفعوله بعد حذف الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارح حيث قدر الفاعل بعد تعقل ويلزم على هذا التقدير الذى قدره تغيير اعراب المتن فان تابع اسم الاشارة كان قبل التقدير مجرورا وصار بعده منصوبا (قوله من الثلاثى المجرد) اى وهو عقل وقوله منصوب على الحال اى من نائب الفاعل وهو اسم الاشارة وقوله عطف عليه اى بدون تقدير لام لانه حال لا علة حتى يحتاج لها اى فتعقل ذلك المشترك آلة لا موضوعاله ثم لايخفى انه على

تأمل قوله فالوضع كلى ) اى باعتبار اليه فهو تسمية المسبب باسم السبب كما قال الكردى والا فهو باعتبار الموضوع له وباعتبار ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع جزئى كما سبق اما بالنظر لما تضمنه مما ذكر فكلى ايضا قوله كما قررناه ) اى حيث قال سابقا والثانى ماوضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه الخ والى هذا التحقيق اشار بقوله على ما سيجئ قوله ﴿ ٥٣ ﴾ اى اللفظ الخ ) جعل اسم الاشارة لماذكر اولى من جعله للوضع كما قال العصام اذ عليه يكون ذلك ليس واقعا موقعه وهو الاشارة للبعيد ولا يصح حمل مثل اسم الاشارة عليه لان الوضع ليس اسم الاشارة فان ادعى تصحيحه بتقدير مضاف اى مثل وضع اسم الاشارة لزم التكلف المستغنى عنه بجعل اسم الاشارة للفظ المذكور قوله نزل الخ ) جواب عن سؤال تقديره كيف اشار بذلك الموضوع للاشخاص المعينة الى الامر الكلى وحاصل الجواب انه شبه هذا الكلى بالمشخص بجامع التميز والتعين واستعار اللفظ الموضوع للثانى للاول والنكتة فى ارتكاب التجوز مع انه كان يكفيه ان يقول مثل اسم الاشارة باسقاط ذلك كما هو الشائع فى مقام التمثيل الاشارة الى كمال الاهتمام بتوضيح هذا القسم قوله الامر الكلى ) اى اللفظ الموضوع لمشخص الخ وانما كان كليا لصدقه على كثيرين كاسماء الاشارة والضمائر قوله منزلة المشار اليه المعين ) لم يقل البعيد لان ذلك الكلى بعيد حقيقة لا تنزيلا والانسب بالواقع وبقوله الموضوع للاشخاص ان يقول المشخص بدل المعين لان المعين يشمل الذهنى والخارج مع ان موضوع اسم الاشارة المشاهد المحسوس كذا قيل وفيه ان المشخص يشمل الذهنى ايضا فالظاهر التعبير بالمشاهد المحسوس

جعله مصدر ايكون مصدر المزيد وهو تعقل فتكون قراءته مصدرا بالتاء الفوقية وبالقاف المشددة واما جعله مضارعا مبنيا للمفعول فيقتضى قراءته بالياء التحتية وعدم تشديد القاف فهذه اللفظة بعيدة من تلك فحيث كانت نسخة المصنف بالتاء الفوقية لم يتأت احتمال قراءته فعلا وان كانت بالتحتية فلا يتأتى احتمال المصدرية اللهم الا ان يقال ان نسخة المؤلف خالية من نقط الحرف الاول او يقال ان هذين الاحتمالين بالنظر للالتفات لنفس الكلمة مع قطع النظر عن لفظا (قوله فالوضع كلى ) وصفه بالكلية من باب وصف الشئ بوصف آلته التى هى سبب فيه لان آلته كلية واما هو باعتبار ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع فجزئى كما انه كذلك باعتبار الموضوع له (قوله كما قررناه) اى حيث قال سابقا والثانى ماوضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه الخ والى هذا التحقيق الذى ذكره المصنف هنا اشار الشارح بقوله سابقا على ما سيجئ (قوله اى اللفظ الخ) جعل اسم الاشارة لماذكر من اللفظ اولى من جعله للوضع اذ عليه يكون ذلك ليس واقعا موقعه وهو الاشارة للبعيد ولا يصح حمل مثل الاشارة عليه لان الوضع ليس اسم الاشارة فان صح بتقدير مضاف اى مثل وضع اسم الاشارة حصل التكلف المستغنى عنه بجعل اسم الاشارة للفظ المذكور (قوله نزل الخ) هذا جواب عما يقال كيف اشار بذلك الموضوع للاشخاص المعينة الى الامر الكلى وهو اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار امر عام وحاصل الجواب انه شبه هذا الكلى بمشخص بجامع التميز والتبين واستعير اللفظ الموضوع للثانى للاول والنكتة فى ارتكاب التجوز مع انه كان يكفيه ان يقول مثل اسم الاشارة باسقاط ذلك كما هو الشائع فى مقام التمثيل الاشارة الى كمال الاهتمام بتوضيح هذا القسم (قوله نزل الامر الكلى) اى وهو اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار امر عام وانما كان كليا لصدقه على كثيرين كاسماء الاشارة والضمائر والموصولات والحروف (قوله منزلة المشار اليه المعين) اى نزله منزلته بواسطة تشبيه به وكان عليه ان يزيد بعد قوله المعين المشاهد المحسوس لان المعين صادق بالمعين فى الذهن فقط وبالعين فى الخارج واسم الاشارة انما وضع للثانى الا ان يقال انه اسقط ذلك من هنا

قوله بالبيان السابق ) هو قوله وقد يوضع الخ قوله اى كل واحد ) تفسير للمشار اليه مشيرا الى ان ال فيه للاستغراق والقرينة على ان المراد بالمشار اليه ماذكر لا المفهوم الكلى وصفه بالمشخص قوله مطلقا ) اى غير مقيد بأنه فى ضمن فرد دون فرد قوله صفة لكل واحد الخ ) فى العبارة قلب واصلها صفة للمشار اليه من حيث ان المراد به ههنا كل واحد قوله ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه ) اى من ﴿ ٥٤ ﴾ حيث ذاته قال ابو البقاء فيه انه يجوز ان يكون صفة له كما يخفى على ذى مسكة على ما وجهه بعض الشارحين اه ولعل وجهه كونه من باب وصف الجزء بوصف كله اذ الكلى جزء للجزئى ويجاب عنه بأن غرض الشارح نفى التوصيف الحقيقى وما اشار اليه ابو البقاء من توجيه الجواز فعلى ضرب من التأويل قوله مسكة ) قال فى الديوان يقال فيه مسكة من الخير اى بقية والمعنى هنا على من له بقية من الطبع المستقيم اه كردى قوله بتاء التأنيث الخ ) وعود الضمير اليه مذكرا فى قوله ومسماه باعتبار اللفظ فقط تضمن التركيب الاشارة الى اعتبار الجهتين جهة المعنى فأنث وجهة اللفظ فذكر ونظيره قوله تعالى ومن يقنت منكن الله ورسوله وتعمل صالحا فذكر يقنت نظر اللفظ وانث تعمل نظرا للمعنى كما افاده المحشى قوله بتأويل اللفظة ) احتاج لهذا التأويل لوجوب التطابق بين المبتدأ والخبر في التذكير او التأنيث وعلى هذا يكون مابعده جملة مستأنفة لبيان الموضوع له لكن فيه انه لا نزاع لاحد فى ان هذا ونحوه موضوع وانما النزاع فى الموضوع له كما سبق ويجاب بأن معمول موضوعة محذوف تقديره اى للمشار اليه لان المشار اليه تنازعه الوصفان قبله فاعمل الثانى فيه والاول فى ضميره فحذف مع جاره المقتضى

اتكالا على ما مر له فى قوله هذه فائدة (قوله الحاصل بالبيان السابق ) اى بالتبيين السابق فى قوله وقد يوضع له باعتبار أمر عام والحاصل ان اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار امر عام قد تبين بقوله سابقا وقد يوضع الخ (قوله فاستعمل فيه ذلك ) اى لفظ ذلك وكان على الشارح ان يزيد وصف البعد فيما تقدم بعد قوله الكلى لاجل ان يتفرع عليه استعمال اسم الاشارة الذى للبعيد فيه لان لفظ ذلك موضوع للمشار اليه البعيد فلابد من تنزيل المعنى المجازى منزلة البعيد حتى يصح استعمالها فيه الا ان يقال انما لم يزد وصف البعد مع المعنى المجازى وهو الكلى لان بعده حقيقى لتقدمه قبل جل فلو زاده لاوهم ان بعده تنزيلى مع انه حقيقى (قوله اى كل واحد الى آخره ) اشار بذلك الى ان ال فى المشار اليه لاستغراق الافراد اى مسماه كل فرد من افراد المشار اليه والقرينة على ان المراد بالمشار اليه كل فرد لا مفهومه وصفه بالمشخص واضافة مفهوم للمشار اليه للبيان (قوله مطلقا) حال من المشار اليه اى حالة كون المشار اليه ملحوظا مطلقا اى ملحوظا على اطلاقه من غير نظر لتحققه فى فرد دون فرد (قوله صفة لكل واحد الخ) فى العبارة قلب واصلها صفة للمشار اليه باعتبار ان المراد به كل واحد لان قوله المشخص انما هو تابع للمشار اليه لا لكل واحد (قوله ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه) اى من حيث مفهومه لانه من حيث مفهومه كلى والمشخص جزئى ولا يصح وصف الكلى بوصف الجزئى ان قلت بل يصح ويكون من وصف الجزء بوصف الكل لان الكلى جزء للجزئى قلت غرض الشارح نفى التوصيف الحقيقى وما ذكره السائل توصيف على ضرب من التأويل والتجوز ( قوله على ذى مسكة )المسكة فى الاصل البقية من الخير والمراد هنا البقية من الطبع السليم (قوله على انه خبر هذا) اى خبرذا من هذا ( قوله بتأويل الخ) علة لمحذوف اى وهذا الاخبار صحيح بسبب تأويل هذا باللفظ اذ المعنى فان لفظة هذا موضوعة واحتاج لهذا التأويل لوجوب تطابق المبتدأ والخبر فى التذكير والتأنيث فلما كان الخبر مؤنثا احتيج للتأويل بالمذكور وهو ارادة اللفظة من المبتدأ ليحصل التطابق بينهما فى التأنيث واعاد الضمير على ذلك المبتدأ مذكرا بعد ذلك فى قوله ومسماه باعتبار ارادة اللفظ فقد تضمن كلامه

للعامل لكونه فضلة وبسط ذلك يعلم من فنه (قوله باضافة الضمير) الاصل باضافته للضمير فيكون من قبيل الحذف والايصال وفى بعض النسخ باضافته ﴿ ٥٥ ﴾ الى الضمير وهو واضح ( قوله من قبيل الاسماء) اى الجامدة التى المراد بها مجرد الذات لكونه مبتدأ محكوما عليه واللفظ اذا حكم على مدلوله فالمراد به الذات واذا حكم به فالمراد به الصفة فاذا قلت الفاضل قائم فالمراد الذات المتصفة بالفضل محكوما عليها بالقيام قال المحشى وانما قال من قبيل الاسماء ولم يقل اسم من الاسماء لانه فى صورة الصفة ويجوز ان يكون باقيا على وصفيته خبرا لهذا اه اى ومسماه تفسير له والمشار اليه معمول للخبر فهو مثل زيد مضروب ابوه قوله ومسماه حينئذ) اى حين اذا اضيف موضوع للضمير قوله بيان له) اى ذو بيان او مبين فعطفه عليه عطف تفسير قال المحشى والمشار اليه المشخص خبر له اوفاعل اه وفيه نظر اذ مرفوع اسم المفعول نائب فاعل لا فاعل قوله ان مفهوم هذا ) اى مثلا والمراد بمفهومه معناه الذى يفهم منه بحسب الوضع قوله ماصدق عليه الخ) اى كل فرد مشخص صدق عليه مفهوم المشار اليه اى ذات ثبت لها الاشارة قوله المشخص) صفة لما من قوله ماصدق عليه ان جعلت معرفة او بدل ان جعلت نكرة او خبر بعد خبر لان وقوله الذى لا يقبل صفة كاشفة للمشخص قوله لا مفهومه الخ) هذا محط الرد على المخالف

الاشارة الى اعتبار الجهتين جهة المعنى فأنث وجهة اللفظ فذكر ثم انه على هذه النسخة يكون قوله ومسماه الخ جملة مستأنفة او انها خبر معطوف على الخبر قبلها من عطف الجملة على المفرد لكن فيه انه على كل حال الاخبار بموضوعة لا ثمرة فيه اذ من المعلوم ان لفظة هذا موضوعة والنزاع وانما هو فيما وضعت له فلعل الاحسن انه على هذه النسخة يجعل جملة ومسماه حالية لا معطوفة فهى قيد ومعلوم ان القيد محط الفائدة ( قوله باضافته الى الضمير ) اى باضافة موضوع للضمير وفى نسخة باضافة الضمير وهى من باب الحذف والايصال واصلها باضافته للضمير (قوله على انه) اى لفظ موضوع من قبيل الاسماء يعنى الجامدة لا المشتقة ودفع بهذا ما يقال ان موضوعة اسم مفعول معناه ذات لها الموضوعية واضافته لا تفيده تعريفا وهو على هذه النسخة يكون مبتدأ خبره المشار اليه المشخص وهو نكرة ولا يصح الابتداء بها لا مع الاعتماد ولا اعتماد هنا وحاصل الجواب انه وان كان فى الاصل اسم المفعول لكن لما جعل مبتدأ لم يرد منه الا مجرد الذات فيكون من الجوامد واضافتها تفيد تعريفها ( قوله ومسماه حينئذ ) اى حين اذا اضيف موضوع للضمير (قوله بيان له) اى ذو بيان او مبين له اى انه معطوف عليه عطف تفسير (قوله يعنى ان مفهوم هذا) المراد بمفهومه مدلوله ومعناه الذى يفهم منه بحسب الوضع وحينئذ فالمعنى يعنى ان مدلول لفظ هذا وما يفهم منه بحسب الوضع وقوله ماصدق عليه المشار اليه اى الافراد التى يحمل عليها مفهوم المشار اليه وهو ذات ثبت لها الاشارة والحاصل ان مدلول لفظ هذا الافراد التى يحمل عليها ذلك الكلى كزيد وعمرو وهذا الجسم الخ ولان كل واحد يحمل عليه مشار اليه (قوله المشخص) صفة لما من قوله ماصدق عليه ان جعلت معرفة او بدل ان جعلت نكرة او خبر بعد خبر وال فى المشخص للاستغراق وقوله الذى لا يقبل اى واحد منها الشركة (قوله لا مفهومه) اى لا ان مدلول هذا ومعناه الذى يفهم منه بحسب الوضع مفهوم المشار اليه اعنى ذات ثبت لها الاشارة وهذا محط الرد على المخالف بالنظر الى ان من حق اسم الاشارة ان يستعمل فى المفهوم جريا على الاصل من التوافق بين الوضع والاستعمال الا بالنظر الى ان المفهوم من اسم الاشارة حالة الاستعمال هو المعنى الكلى اذ لم يقل احد ان المعنى الكلى مفهوم منه ومدلول له حالة الاستعمال سواء قلنا بوضعه له او بوضعه لجزئياته (قوله الذى يقبل الشركة) وصف كاشف لمفهوم المشار اليه (قوله كل مشار اليه) اى كل فرد معين مشار اليه (قوله وهو مفهوم الخ) اى وذلك الامر العام هو مفهوم لفظ المشار اليه

بالنظرالى ان من حقه ان يستعمله فيه جريا على ماهو الاصل من التوافق بين الوضع والاستعمال والا فليس المعنى المفهوم من اسم الاشارة حالة الاستعمال هو المعنى الكلى سواء قلنا بالوضع له اوالجزئيات كما سبق **قوله** كما اذا حكمت الخ ) تنظير لملاحظة الافراد المشخصة باعتبار تعلقها بامر عام لاتمثيل اه محشى اذ المفاد من مما بعد الكاف حكم لاوضع وايضا رومى المحكوم عليه وضعه وضع اسماء الاجناس والجامع بين ماهنا وما نظر به ملاحظة الافراد الشخصية فى كل لكن ملاحظتها هنا فى حالة الوضع وفى مانظر به فى حالة الحكم **قوله** بهذا العنوان) اى لابعنوان الانسانية والحيوانية والجسمية ﴿ ٥٦ ﴾ اعلم ان الوصف والعنوان والمفهوم والحقيقة والطبيعة الفاظ مترادفة كما صرح به شراح الشمسية وقوله بهذا العنوان متعلق بالملاحظة المقدرة اى بعونة ملاحظة كل بهذا العنوان اى الوصف العنوان من الموضوع وهو الرومى اه كردى **قوله** فقدلاحظت) قال يوسف الاصم يحتمل ان تكون الفاء تعليلية للتنبيه وان تكون تفسيرا للحكم على الكلى بانه ابيض بهذا العنوان فافهم اه كردى (تنبيه قوله يستعمل فى مقامين ) اى اصطلاحا واما معناه لغة فالدلالة على ماغفل عنه المخاطب **قوله** بعده) اى بعد لفظ التنبيه **قوله** بديهيا) يطلق على معنيين احدهما مالايتوقف حصوله على نظر وكسب وهو بهذا المعنى مرادف للضرورى بهذا المعنى وحينئذ فيقابلان النظرى اما اذا فسر الضرورى بمالابدمنه ومنه قولهم هذاضرورى اى لابد منه كان كل من البديهى والنظرى اعم منه من وجه ثانيهما المقدمات الاولية التى يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا فى حكم العقل وهو بهذا المعنى خاص بالتصديقات بخلافه على المعنى الاول فانه يعمها والتصورات فقول الشارح اوليا صفة مخصصة على المعنى الاول مؤكدة على الثانى اذ من ماصدقات الاول الحدسيات والوجدانيات والمجربات تأمل

اى مدلوله (قوله كما اذا حكمت الخ) اى بان قلت كل رومى ابيض فالحكم بالابيض انما هو على زيد وعمرو وغيرهما من الافراد الملاحظة وهذه الافراد استحضرت عند الحكم عليها بأمر كلى وهو رومى وهذا تنظير لملاحظة الافراد الشخصية باعتبار تعلقها بأمر عام لا انه تمثيل لان المفاد مما بعد الكاف حكم لاوضع بخلاف ما الكلام فيه اولا والجامع بين ماهنا ومانظر به ملاحظة الافراد الشخصية فى كل لكن ملاحظتها هنا فى حالة الوضع وفيما نظر به فى حالة الحكم (قوله بهذا العنوان) الباء للملابسة اى حكما ملتبسا وملاحظا فيه عنوان الرومية لاعنوان الانسانية مثلا او المعنى بمعونة ملاحظة كل واحد بهذا العنوان وليست الباء للتعدية متعلقة بحكم لاقتضائه ان المحكوم به رومى مع ان المحكوم به ابيض والمراد بالعنوان الحقيقة والطبيعة ( قوله فقد لاحظت الخ) يحتمل ان يكون تعليلا للتنظير فالفاء للتعليل اى وانما الحقنا باب الوضع بباب الحكم لانك قد لاحظت الخ ويحتمل ان يكون تفسيرا للحكم على الكلى بانه ابيض بهذا العنوان ( قوله المشخصات الروميين) فيه انه لامطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف جمع مؤنث والصفة جمع مذكر فالاولى ان يجعل قوله الروميين مفعولا لمحذوف اى اعنى الروميين (قوله يستعمل) اى اصطلاحا واما معناه لغة فهو الايقاظ وقيل الدلالة على ماغفل عنه المخاطب وهذا المعنى لازم للاول وهو الايقاظ (قوله بديهيا اوليا) اعلم ان الحكم البديهى يطلق على مالايتوقف على نظر واستدلال سواء توقف على تجربة او حدس اولم يتوقف على شئ اصلا بان كان اوليا اى حاصلا بمجرد التفات النفس له كثبوت نصفية الاثنين للواحد وعلى هذا الاطلاق يكون البديهى مرادفا للضرورى ويكون قول الشارح اوليا صفة مخصصة ويطلق البديهى ايضا على الحكم الحاصل بالبداهة اى بمجرد التفات النفس ولايتوقف على شئ اصلا وعلى هذا يكون قوله اوليا صفة كاشفة اى لم يقصد بها الاحتراز عن شئ بل هى (المجرد)

**قوله** معلوما من الكلام السابق) أى التزاما لاصريحا بحيث يحتمل أن يغفل عنه الناظر فى ذلك الكلام السا[بق] لعدم كونه صريحا فيه ومسوقا لاجله والافيكون تأكيدا لاتنبيها اه محشى **قوله** وههنا الحكم بديهى ) ظاهر كلامه انه غير معلوم من الكلام السابق ﴿ ٥٧ ﴾ اجالا ونقل البهوتى انه لايبعد ان يكون مراده ومعلوم من السابق فان بين البداهة والعلم من السابق العموم والخصوص الوجهى ويؤيده مانقله العصام عن شيخه مسعود الشيروانى حيث قال وأفيد أن لحل التنبيه على المعنى الثانى مساغا **قوله** مع الاسناد يكفى الخ ) العبارة مقلوبة أو المراد كما قال الكردى بالاسناد النسبة الحكمية وبالنسبة وقوعها **قوله** وليس ماذكره الخ ) جواب سؤال تقديره كيف يكون الحكم بديهيا مع استدلال المصنف عليه بقوله لاستواء الخ المقتضى انه نظرى اذ هو المحتاج لنصب الدليل بخلاف البديهى **قوله** ماهو من هذا القبيل ) ماواقعة على كل من الجزئيات كهذا والذى وأنا ومن المراد من هذا القبيل اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام على تقدير مضاف اى مما صدق هذا القبيل كما أشار الى ذلك الشارح فعلمت أنه ليس المراد بالما صدق المعنى كما سبق الى بعض الاوهام تأمل **قوله** لايفيد التشخص ) اى التعين عن بقية المشخصات **قوله** الابقرينة معينة) كالاشارة الحسية والعلم بالصلة والمتعلق والمجرور والتكلم والخطاب

لمجرد التوضيح ويكون البديهى أخص من الضرورى (قوله ان يكون معلوما من الكلام السابق ) أى سواء كان ضروريا او نظريا فبين المعنيين عموم وخصوص وجهى لاجتماعهما فى حكم بديهى استفيد من الكلام السابق وينفرد الاول فى البديهى الغير المعلوم من الكلام السابق وينفرد الثانى فى الحكم النظرى المعلوم من الكلام السابق والمراد بكونه معلوما من الكلام السابق علمه منه بطريق اللزوم بحيث يحتمل ان يغفل عنه الناظر فى الكلام السابق لعدم كونه صريحا فيه ومسوقا لاجله والا كان تأكيدا لاتنبيها (قوله وههنا الحكم بديهى أولى) ظاهره انه غير معلوم من الكلام السابق بطريق اللزوم مع انه اذا علم ان اللفظ موضوع للجزئيات بعلم استواء الجزئيات فى نسبة الوضع اليها ويعلم من هذا ان اللفظ لايفيد التعيين الابقرينة فلعل فى كلام الشارح حذف الواو مع ماعطفت أى وههنا الحكم بديهى أولى ومعلوم من الكلام السابق فتأمل (قوله اذ تصور طرفيه ) أى الموضوع والمحمول وهما اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام لايفيد التشخص ( قوله مع الاسناد ) أراد به النسبة الحكمية وهى ثبوت المحمول للموضوع لان الاسناد بمعنى ضم المحمول للموضوع الذى هو فعل الفاعل لايتعلق به التصور فى هذا المقام ولو عبر الشارح بالنسبة بدل الاسناد كان أوضح ( قوله كان فى الجزم بالنسبة ) أى بوقوع النسبة أى كاف فى الجزم بادراك انها واقعة أى مطابقة للواقع واذا كان ماذكره من تصور هذه الامور الثلاثة كافيا فى الجزم بالحكم فلم يتوقف الحكم حينئذ على واسطة فتم ماذكره من كون الحكم هنا بديهيا اذ لو كان نظريا أو ضروريا غير بديهى لما كفى تصور هذه الامور الثلاثة فى الجزم به بل لابد من الاحتياج لواسطة اما دليل أو حدس أو تجربة (قوله وليس ماذكره) أى وليس ماذكره المصنف من قوله لاستواء نسبة الوضع الخ وهذا جواب عما يقال لانسلم ان الحكم هنا بديهى اذ لو كان بديهيا لما صح اقامة الدليل عليه لان الدليل انما يذكر لاثبات امر غير معلوم (قوله ماهو من هذا القبيل) مبتدأ وقوله لايفيد خبر وما واقعة على كل من الجزئيات كهذا والذى وانت ومن والمراد بهذا القبيل اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار امر عام والكلام على حذف مضاف أى ماهو من ماصدق هذا القبيل كما اشار لذلك الشارح (قوله لايفيد التشخص) اى التعين عن بقية الافراد الموضوع لها (قوله الابقرينة معينة ) أى كالاشارة الحسية والعلم بالصلة والمتعلق والمجرور والتكلم والخطاب أى الذوات

وتقدم المرجع **قوله** لاستواء نسبة الوضع الخ) فى العبارات قلب لاستواء المسميات فى نسبة الوضع لان الاستواء وماشابهه انمايكون فى متعدد والى ذلك أشار الشارح بقوله اذمع اشتراك الكل أى المسميات فى تلك أى نسبة الوضع **قوله** فى افادة التعين) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى افادة ماهو من هذا القيل التعين **قوله** فى عدم افادة المعنى الموضع له ) فيه انهما ﴿ ٥٨ ﴾ يفيد ان المعنى الموضع له بدونهما بالنسبة الى العالم بالوضع لكن لايفيدان تعين المراد الابها اه ابو البقاء وقد يجاب بتقدير المضاف أى افادة تشخص المعنى بقرينة ماسبق **قوله** لزوم التعين بمعنى التعين والتشخص فى المعنى أى فيما هو من هذا القيل **قوله** وعدمه ) أى فى الالفاظ المشتركة واعلم ان قوله وعدمه يحتمل عطفه على التعين أى ولزوم عدم التعين وعليه يكون الفرق اضافيا أى بالنسبة لما مدلوله كلى من المشترك لا لما مدلوله جزئى كالاعلام المشتركة كما هو ظاهر وحينئذ يتجه اولوية تقديم الفرق الثانى على الاول ويحتمل عطفه على لزوم أى وعدم لزوم التعين وعليه يكون الفرق حقيقيا بالنسبة للقسمين وبذلك تعلم ان ماذكره المحشى من كون الفرق اضافيا مع عدم عبارته العطف على لزوم غير ظاهر وان تكلف البهوتى فى تصحيحه اه تأمل **قوله** ووحدة (القيل) الوضع ) اى ولزوم وحدة الوضع فيما هو من هذا القيل ولزوم تعدده فى الالفاظ المشتركة **قوله** اللفظ بحسب الخ ) كبرى قياس من الشكل الاول حذفت صغراه لسهولة حصولها نظمه ان يقال كل مما هو

وتقدم المرجع (قوله لان وجه افادته) ألا ماصدق عليه اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار امر عام والمراد بالوجه الطريق والمراد بالافادة الدلالة (قوله وهو لا يختص به) أى وذلك الماصدق لا يختص بالواحد من تلك المشخصات بعينه وتوضيحه ان هذا مثلا من ماصدق اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار امر عام لا يدل على زيد بعينه لان طريق دلالته عليه الوضع له وهو غير مختص بالوضع له وحينئذ فلابد فى دلالته عليه من القرينة كالاشارة الحسية (قوله لاستواء الخ) فيه ان الاستواء من الامور النسبية التى لاتعقل الا بين امرين فلا يضاف لواحد فلعل فى كلام المصنف قلبا والاصل لاستواء المسميات فى نسبة الوضع اليها والى هذا يشير قول الشارح اذمع اشتراك الكل فى تلك الخ ( قوله اذمع اشتراك الكل ) أى كل المسميات وقوله فى تلك أى فى تلك النسبة اعنى نسبة الوضع للمسميات وهذا تتميم لتعليل المصنف فكأنه قال وحيث كانت جميع المسميات مشتركة فى نسبة الوضع لها فلابد الخ (قوله فى افادة التعين) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى فى افادة ماهو من هذا القيل التعين وقوله ينضم اليه اى لما هو من هذا القيل وقوله به اى بسببه أى ذلك الامر وقوله وهو اى ذلك الامر الذى يحصل بسبب التعين وقوله المعنى أى المقصود بالقرينة (قوله سيان) أى مستويان وقوله فى عدم افادة المعنى الموضوع له بدون بقرينة فيه انهما يفيد ان الموضوع له بدون القرينة بالنسبة للعالم بالوضع لكن لايفيد ان تعين المراد الا بها ويجاب بان فى الكلام حذف مضاف اى سيان فى عدم افادة تشخص المعنى الموضوع له ( قوله لزوم التعين) أى لزوم التعين والتشخص فى المعنى اى فيما هو من هذا القيل وقوله وعدمه أى وعدم لزوم تعيين المعنى أى فى المشترك اللفظى فانه لايلزم فيه تعيين المعنى الموضوع له بل تارة يحصل فيه التعين لمعنى الموضوع له كما فى الاعلام كزيد المشترك فانه موضوع باوضاع متعددة والموضوع له بكل وضع معين وتارة لايحصل فيه تعيين المعنى الموضوع له كما فى الكليات كعين فانه موضوع للباصرة والجارية والباصرة غير معينة لصدقها على عين زيد وعمرو وغيرهما وكذا الجارية (قوله ووحدة الوضع) أى ولزوم وحدة الوضع فيما هو من هذا القيل ولزوم تعدده فى الالفاظ المشتركة (قوله فان قلت اللفظ الخ) هذا منع لقوله ماهو من هذا

من هذا القيل والالفاظ المشتركة مستعمل فى معناه الحقيقى وكل مستعمل فى معناه الحقيقى لايحتاج الى قرينة فكل مما هو من هذا القيل والالفاظ المشتركة لايحتاج الى قرينة **قوله** قلت المراد الخ) حاصله النظر فى قولهم فى الكبرى لايحتاج الى قرينة بأنهم ان اراد والقرينة المصححة لاستعمال ماذكر فيما وضع له فمسلم لكن ليست بمرادة هنا وان ارادوا القرينة المعينة فممنوع كما ظاهر **قوله** بما ذكروه) اى من قولهم اللفظ بحسب استعماله الخ **قوله** لمجرد الاستعمال) اى الاستعمال ﴿ ٥٩ ﴾ المجرد واما التعيين المراد فيحتاج اليها **قوله** بخلاف المجاز) اى فانه يحتاج الى قرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذهى التى يتوقف عليها تحقق المجاز والى ذلك اشار بقوله لينصرف الخ واما القرينة المعينة للمراد من المعانى المجازية فلا يتوقف عليها تحققه الاترى انه لو قيل لك رأيت بحرا ماشيا على قدميه فقد وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر الحقيقى ولم توجد المعينة للمراد من بحر علم او كرم قال عصام الدين فى الرسالة الفارسية اعلم ان المجاز يكفى فى تحققه القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقى واما القرينة المعينة للمراد منه فليس شرطا فى التحقق بل فى قبوله عند البلغاء فان فقدت كان مردودا الاان يتعلق بعدم ذكر المعينة غرض كالتعميم لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فيكون مقبولا حسناه **قوله** للاستعمال فيه ) ظاهر ان الاستعمال موضوع له وليس كذلك فاللام لام العاقبة وصلة وضع محذوفة اى الذى وضع اللفظ له لا لاجل الاستعمال فيه **قوله** مزاحمة) اى مشاركة **قوله** فى المقصود )اى الاصلى والتبعى فالاصلى تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشاره والموصول والتبعى بيان معنى العلم واسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل وانما كان تحقيق معنى الاول مقصودا بالاصالة لجريان الخلاف فيما وضعت له بخلاف الآخر فان معنى العلم الشخصى منها جزئى اتفاقا ومعنى الباقية كلى اتفاقا

القيل لايفيد التشخص الا بقرينة وهذا المنع الذى ذكره الشارح محصله قياس من الشكل الاول حذفت صغراه لسهولة حصولها وحذفت نتيجته ايضا وتقديره هكذا ماهو من هذا القيل والالفاظ المشتركة مستعمل فى معناه الحقيقى وكل ماهو مستعمل فى معناه الحقيقى لايحتاج لقرينة ينتج كل ماهو من هذا القيل والالفاظ المشتركة لايحتاج لقرينة فقول الشارح اللفظ الخ ال فيه للاستغراق لانها كبرى القياس وهى يجب ان تكون كلية فى الشكل الاول (قوله قلت الخ) حاصله ان قوله فى الكبرى وكل ماهو مستعمل فى معناه الحقيقى لايحتاج لقرينة ان اراد القرينة المصححة للاستعمال فمسلم لكن هذا خلاف الموضوع لان الموضوع القرينة المعينة وان اراد القرينة المعينة فالكبرى ممنوعة اذ لابد من القرينة المعينة هنا وفى المشترك لاجل دفع مزاحمة المعانى الحقيقية وفهم المراد (قوله بما ذكروه )اى من قولهم فى كبرى القياس وكل لفظ مستعمل فى معناه الحقيقى لايحتاج لقرينة (قوله لمجرد الاستعمال ) اى للاستعمال المجرد عن التعيين واما تعين المراد فيحتاج اليها (قوله بخلاف المجاز )اى فانه يحتاج لقرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذهى التى يتوقف عليها تحقق المجاز كما اشار لذلك الشارح بقوله لينصرف الخ واما القرينة المعينة للمراد من المعانى المجازية فلا يتوقف عليها تحققه الاترى انه اذا قيل لك رأيت بحرا ماشيا على قدميه فقد وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر الحقيقى ولم توجد المعينة للمراد من بحر علم او كرم (قوله للاستعمال فيه) ظاهره ان الاستعمال موضوع له وليس كذلك فتجعل اللام للتعليل وصلة الوضع محذوفة اى الذى وضع اللفظ له لا لاجل الاستعمال فيه (قوله وفهم المراد) عطف على دفع عطف لازم على ملزوم لانه يلزم من دفع مزاحمة المعانى فهم المراد (قوله فى المقصود) اى الاصلى والتبعى فالاصلى تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والتبعى بيان معنى العلم واسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل وانما كان تحقيق معنى الاول مقصودا بالاصالة لجريان الخلاف فيما وضعت

قوله التقسيم ) فان قلت المذكور تقسيمات فلم عبر عنها بالمفرد اجيب بان المصدر كما يطلق على الواحد يطلق على المتعدد كما افاده العصام قوله على مامر ) اى وذلك جار على الاعراب الذى مر فى المقدمة قوله و المحذوف هو المذكور ) يحتمل ان المراد لفظ المذكور وفى اطلاق الخبرية على التقسيم حينئذ تساهل ويحتمل ان يكون اشار به الى ماقدره سابقا اى هذا الذى نشرع فيه ومعنى المذكور على الاول الذى يذكر وعلى الثانى الذى ذكر وربما يرجح الاحتمال الاول قوله على مامر والا كان مغنيا عن التصريح بما بعده قوله ومعنى التقسيم ) اى اصطلاحا واما لغة فجعل الشئ اقساما قوله هو ضم ) الظاهر انه لامحل لهذا الضمير قوله قيدين الخ ) ظاهره ان ضم قيد واحد لايسمى تقسيما وهذا بيان تقسيم الكلى واما تقسيم الكل فهو تفصيله وتحليله الى اجزاء بحيث يكون كل جزء قسما والفرق بينهما انه ان صح حمل المقسم على كل من اقسامه فالاول والا فالثانى

له بخلاف الآخر فان معنى العلم بالشخص منها جزئى ومعنى البقية كلى اتفاقا (قوله على مامر ) اى وهذا الاعراب جار على طبق الاعراب الذى مر فى المقدمة وأتى الشارح بهذا اشارة ان هذا الاعراب ليس خاصا بالتقسيم بل قدمر له نظيره فى المقدمة فان قلت ان كلا من المقدمة والتقسيم ترجمة فيعلم من جريان هذا الاعراب فى المقدمة جريانه فى التقسيم وحينئذ فلافائدة فى ذكره هنا واجيب بانه انما اعاده خوفا من نسيان مامر لطول العهد ( قوله هو المذكور ) اى هو المذكور فيما سبق وهذا هو الذى نشرع فيه ويحتمل ان المراد ان المحذوف هنا الذى يقدر هذا اللفظ اى لفظ المذكور والتقدير حينئذ المذكور فيما يأتى التقسيم او التقسيم هو المذكور فيما يأتى فان قلت ان جعل التقسيم خبرا مشكل بأن ما يأتى تقسيمات متعددة لاتقسيم واحد فكان الواجب ان يقول تقسيمات واجيب بأن التقسيم مصدر والمصدر يخبر به عن الواحد والمتعدد وذلك لان مدلوله الماهية وهى كما تتحقق فى الواحد تتحقق فى المتعدد (قوله ومعنى التقسيم) اى فى الاصطلاح واما معناه فى اللغة فهو جعل الشئ اقساما وانما تعرض الشارح لبيان معناه لان الحكم على الشئ فرع عن تصوره (قوله هو ضم قيدين الخ) انما أتى بضمير هو دفعا لما يتوهم ان قوله ضم قيدين بدل من التقسيم وان الخبر شئ آخر وقوله قيدين احتراز من ضم قيد واحد للعام فلا يسمى تقسيما بل هو تقييد وهذا بيان التقسيم الكلى واما تقسيم الكل فهو تفصيله وتحليله الى اجزاء بحيث يكون كل جزء قسما والفرق بينهما انه ان صح حمل المقسم على كل من الاقسام فهو الاول وان لم يصح فهو الثانى ثم ان قوله قيدين اعم من ان يكونا متباينين او متخالفين والاول كضم ناطق وصاهل للحيوان فاذا ضممت ناطق للحيوان حصل انسان واذا ضممت له صاهل حصل فرس والثانى كضم الضحك والكتابة للانسان فاذا ضممت الضحك اليه حصل ضاحك وان ضممت الكتابة اليه حصل كاتب وكل من القسمين غير مباين للآخر لامكان اجتماعهما بخلاف الانسان والفرس فانهما متباينان لايمكن اجتماعهما وذلك لعدم تنافى القيود فى الضاحك والكاتب وتنافيهما فى الانسان والفرس فتنافى الجزء يستلزم تنافى الكل (قوله ليصير ذلك العام الخ ) المحل للضمير وانظر ماالنكتة فى الاتيان بالظاهر بدله ثم ان ظاهره ان الانسان مثلا هو الحيوان بقيد الناطقية مع ان الانسان مجموع الامرين العام والقيد المنضم اليه وهذا ان جعلت الباء فى بالضمام للسببية اما لو جعلت بمعنى مع لاقتضى كلامه ان الانضمام جزء من النوع وهو لايصح والحاصل ان ظاهره لا يصح سواء جعلت الباء للسببية او للمصاحبة اللهم الا ان تجعل بمعنى مع وتجعل اضافة انضمام لكل من اضافة الصفة للموصوف وانضمام بمعنى منضم والمعنى حينئذ



قوله باعتبار ) الباء سببية قوله تنافى القيود او تخالفها ) الاول كضم الناطق الى حيوان فيصير انسانا او ضم الصاهل اليه فيصير فرسا وهكذا والثانى كضم الضاحك والكاتب للانسان ويسمى الاول تقسيما حقيقيا والثانى اعتباريا وعلامة الاول عدم صحة حمل بعض الاقسام على بعض وعلامة الثانى صحة قوله والمتبادر) اى عند اطلاق التقسيم قوله من هذا القبيل ( يعنى ما اعتبر فيه تنافى القيود قال المحشى وفيه ان تغلب ويزيد وشمر فيه العلم والفعل اه ولذلك قال العصام ﴿ ٦١ ﴾ ومانحن فيه تقسيم اعتبارى لاجتماع العلم والفعل فى يزيد وليس حقيقيا اه اى والاقسام الحقيقية لاتجتمع لتنافيها وأقول لم تجتمع الفعلية مع العلمية فى الامثلة المذكورة لانها نقلت عن الفعليه الى مجرد الاسمية فهى قبل النقل افعال وبعده اسماء فاين الاجتماع قوله مجملا) حال من المضاف اليه لوجود شرطه اى حال كون التقسيم مجملا قوله اولا ) ظرف تقسيم قوله الاول )اى مامدلوله كلى حال كونه كائنا من مطلق اللفظ قوله والى مشتق وفعل ) لعل السر فى اعادة الى هنا دون بقية المعطوفات الاشارة الى مخالفة الاولين الاخيرين فى المدلول فان مدلول الاولين بسيط والاخيرين مركب قوله على وجه ) متعلق بتقسيم اى على طريق سهل قوله فان تحقيقها ) علة لكيفية التقسيم اى انما قسم على هذا الوجه لان تحقيقها اه كردى قوله من مزال الاقدام ) اى من محال اخطأ الاذهان لقوة الخلاف فى الموضوع له او لصعوبة المدرك ففى الكلام مضاف محذوف واستعارة امافى امزال او اقدام ولايخفى تقريرها على من عرف البيان وفى نسخة مزالق بالقاف وعليها كتب الكردى ثم قال شبه الذهن بالقدم فى الزلق لان الزلق كما يثبت للقدم للذهن اه

ليصير ذلك العام قسما مع كل قيد منضم اليه فتأمل (قوله باعتبار تنافى الخ ) الباء للسببية اى ان تباين الاقسام وعدم تباينها بسبب اعتبار تنافى القيود وعدم تنافيها والاول وهو ماكانت اقسامه متباينة يسمى تقسيما حقيقيا والثانى وهو ماكانت اقسامه غير متباينة يسمى تقسيما اعتباريا وعلامة الاول صحة حمل بعض الاقسام على بعض وعلامة الثانى صحته (قوله والمتبادر )اى عند اطلاق التقسيم وقوله بحسب العرف اى عرف العلماء مطلقا اعتبار التباين اى واما بحسب اللغة فالظاهر اعتبار كل من التباين والتخالف (قوله مجملا) حال من المضاف اليه لوجود شرطه اى حالة كون التقسيم مجملا اوانه تمييز اى وحاصله من جهة الاجمال (قوله اولا ) ظرف للتقسيم فهو منصوب على الظرفية اى تقسيم اللفظ فى الاول اوانه منصوب على المصدرية اى تقسيما اولا اى اوليا (قوله وتقسيم الاول منه) اى ويقسم الاول وهو مامدلوله كلى حاله كونه كائنا من مطلق اللفظ وكان المناسب لقوله اولا ان يقول وتقسيم الاول ثانيا لان هذا اشارة للتقسيم الثانوى فهو مقابل لقوله اولا (قوله وتقسيم الثانى ) اى وهو مامدلوله مشخص حالة كونه كائنا من مطلق اللفظ (قوله على وجه) اى طريق وهو متعلق بتقسيم اللفظ اى وحاصل ذلك التقسيم تقسيم اللفظ على طريق سهل وقوله منضبطة اى منحصر به تلك الاقسام اى منحصر به مقصود منها على الوجه الآتى (قوله فان تحقيقها) المناسب ان يقول فان ضبطها ولعل فى كلامه حذف مضاف اى فان تحقيق ضبطها والمراد فان تحقيقها على هذا الوجه وهذا علة لكيفية التقسيم على هذا الوجه اى وانما قسم على هذا الوجه الضابط لهذه الاقسام لان تحقيقها الخ (قوله من مزال) جمع مزل بمعنى موضع الزلل بمعنى الخطأ فليس فى الكلام حذف والاقدام مستعار للاذهان على طريق الاستعارة التصريحية بجامع الجولان فى كل والمزال ترشيح امابق على معناه قصد به تقوية الاستعارة او مستعار للامور الصعبة والمعنى فان تحقيقها من الامور الصعبة التى تخطئ فيها الاذهان (قوله اى الموضوع) اشار بذلك الى ان ال فى اللفظ للعهد (قوله اى المعنى الموضوع له) هذا بيان للمدلول وربما

**قوله** فان الحاصل (علة التفسير المدلول بالمعنى الموضوع له مع توجيه تسميته باسماء اخر باعتبارات **قوله** بهذه العبارة) اى المعنى الحاصل فى العقل ويسمى من هذه الحيثية معلوما ايضا **قوله** مطلقا) اى انفهاما غير مقيد بملاحظة الدال لا يقال يعارض هذا ما نقله بعض ارباب الحواشى عند السعد من انه يقال له من حيث حصوله عند العقل من اللفظ مفهوم لانا نقول لا معارضة لان المفهوم قسمان مفهوم مطلق ومفهوم مقيد بكونه مفهوما من اللفظ والذى فى كلام الشارح هو الاول والمنقول عن السعد هو الثانى اه بهوتى **قوله** بانفهام غيره) اى دالة لا يقال مقتضى كلامه ان المدلول والموضوع متساويان وهو مخالف لما فى شرح الشيخ النجارى من ان الموضوع والمسمى خاصان بما يدل اللفظ عليه مطابقة بخلاف المدلول لانقول كلام النجارى فى المدلول المطلق الشامل للمدلول الا لترامى وكلام الشارح فى المدلول الذى وضع له ( ٦٢ ) اللفظ اه بهوتى **قوله** ومن حيث القصد اليه من اللفظ الخ ) قال السيد فى حاشية شرح الشمسية وقد يكتفى فى اطلاق المعنى على الحاصل فى العقل بمجرد صلاحية لان يقصد من اللفظ سواء وضع له لفظ اولا اه وهو يفيد أن اطلاق المعنى على الحاصل فى العقل لا يتوقف على القصد المذكور بل على الصلاحية . وهى اعم من القصد بالفعل **قوله** افادة) منصوب على العقلية اى لاجل افادة المخاطب اه كردى وفى نسخة الذى افاده **قوله** اما ان يمتنع ) فاعله المدلول اوفرض بزيادة من والاسناد مجازى على كل اذ الممتنع حقيقة العقل **قوله** من فرض صدقه) فان قلت لم اقحم لفظ فرض مع استقامة المعنى عند حذفه (لفقد) قلت الاشارة الى انه لا يشترط ان يكون للكلى افراد خارجية بل الشرط ان يكون لو فرض له افراد فى الخارج لصدق عليها كشمس فان قلت اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور فالجزئى يمكن فيه ذلك الفرض بأن يجعل مدخولا لاداة الفرض كان يقال لو كان زيد كليا لصدق على كثيرين قلت الفرض قسمان انتزاعى بأن ينتزع العقل صورة الشئ لا عن الشئ ويكون منشأ الانتزاع ذات ذلك الشئ وهذا هو المراد فى امثال هذا المقام و اختراعى بأن يخترع العقل صورة الشئ لا عن الشئ ولا يكون لذات الشئ مدخل فى هذا الاختراع وهذا هو الفرض الذى يحصل بالاداة كان يقال لو كان الانسان حمارا لكان ناهقا وهو الموجود فى الجزئى وليس بمراد هنا كما عرفت تأمل

افاد هذا ان المدلول والمعنى الموضوع له من قبيل المترادفين ولكن كلامه بعد يقتضى انهما من قبيل المتساويين اى فهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا وكان الاولى ان يزيد الحاصل فى العقل بعد قوله اى المعنى بدليل قوله فان الحاصل الخ (قوله فان الحاصل فى العقل ) اى فان المعنى الحاصل فى العقل اى المدرك بالعقل والمتصور فيه من حيث الخ وهذا علة لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع له مع توجيه تسميته بأسماء أخر باعتبارات (قوله يعبر عنه بهذه العبارة ) اى يعبر عنه بالمعنى الحاصل فى العقل ويسمى من هذه الحيثية معلوما ايضا (قوله ومن حيث انفهامه مطلقا) اى ومن حيث انفهامه انفهاما مطلقا غير مقيد بملاحظة دال اى انه لوحظ انفهامه فقط (قوله بانفهام غيره ) اى بسبب انفهام غيره وهو الدال عليه (قوله بازائه) اى بازاء ذلك المعنى الحاصل فى العقل اى من حيث وضع اللفظ فى مقابلته (قوله ومن حيث القصد اليه) اى لذلك المعنى الحاصل فى العقل من اللفظ الذى افاده يسمى معنى وكان المناسب لما تقدم ان يقول ومن حيث انه عنى من اللفظ الدال عليه يقال له معنى فلاحظ فى التسمية مدخول الحيثية كما فعل فيما قبل هذه الحيثية الاان يقال ان الشارح فعل ذلك اشارة الى انه كما يجوز ان يلاحظ فى التسمية مدخول الحيثية يجوز ان يلاحظ فى التسمية مرادف مدخول الحيثية ثم ان ظاهر الشارح ان المعنى اسم للحاصل فى العقل بقيد كونه قصد من اللفظ الذى افاده فعلى هذا لو خطر بالبال معنى ولم يكن مدركا من عبارة لا يقال له معنى



لفقد قيد القصد وليس كذلك بل يقال له معنى نعم اطلاق المعنى عليه قليل فلعله لقلته نزله الشارح منزلة العدم ولم يلتفت له ثم ان المحصل من كلام الشارح ان هذا الامور الخمسة وهى الحاصلة فى العقل والمفهوم والمدلول والموضوع له والمعنى متساوية متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار واورد عليه ان المعنى الالتزامى والتضمنى يقال لكل منهما معنى ومدلول ولا يقال له موضوعة له وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح من التساوى بين الامور الخمسة واجيب بان اعتبار التساوى بين هذه الامور الخمسة بالنظر للمعنى المطابقى اى المدلول الذى يدل عليه اللفظ مطابقة وعدم اعتبار التساوى بين هذه الامور الخمسة بالنظر المدلول اللفظ مطلقا الشامل للمدلول الالتزامى وكلام الشارح فى المدلول الذى وضع له اللفظ مطابقة وكلام السائل فى المدلول المطلق الشامل الى للالتزامى فتأمل (قوله اما كلى او شخصى) هذه قضية منفصلة حقيقية مانعة جمع وخلو (قوله لان مدلوله) اى لان مدلول اللفظ وقوله اما ان يمتنع الخ فاعله ضمير المدلول اوفرض بزيادة من وعلى كل فالاسناد مجازى لان الممتنع حقيقة من فرض صدق المدلول على كثيرين العقل فان قلت لما اقحم لفظ فرض مع استقامة المعنى عند حذفه قلت للاشارة الى انه لا يشترط ان يكون للكلى افراد خارجية بل الشرط ان يكون لو فرض له افراد فى الخارج لصدق عليها كشمس فان قلت اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور فالجزئى يمكن فيه ذلك الفرض ويكون كليا قلت الفرض قسمان انتزاعى وهو انتزاع العقل صورة الشئ عن ذلك الشئ اى استحضار العقل صورة منه كاستحضاره صدق الحيوان على افراد واختراعى وهو انتزاع صورة الشئ لا ان ذلك الشئ كاستحضار صدق ذات زيد وحملها على افراد فهذا الاختراع والاستحضار غير ناشئ عن تلك الذات ولا مدخل لها فيه لانها جزئى والفرض الاول صحيح وهو المراد فى هذا المقام والثانى كاذب وهو الموجود فى الجزئى وليس بمراد هنا وهذا الفرض هو الذى يحصل بالاداة كان يقال الانسان حمارا كان ناهقا فاستحضار صدق ذات زيد على متعدد لا يوجب كليته لان صدقها غير ثابت فى نفس الامر واستحضار صدق الانسان وكذلك الشمس يوجب كليتهما لان صدقهما ثابت فى نفس الامر (قوله وحمله) عطف تفسير على الصدق قصد به الاشارة الى ان الصدق فى المفردات معناه الحمل وفى القضايا معناه التحقق (قوله حقيقيا) اى لا اضافيا لان الاضافى قد يكون كليا لانه ما اندرج تحت كلى ولو كان كليا وحينئذ فبين الجزئى الحقيقى والاضافى عموم وخصوص مطلق فالانسان جزئى اضافى فقط لاندراجه تحت كلى وهو حيوان وزيد حقيقى واضافى (قوله فان قيل هذا التقسيم الخ) حاصله

**قوله** وحمله) عطف تفسير على الصدق قصد به الاشارة الى ان الصدق فى المفردات بمعنى الحمل واما فى القضايا فبمعنى التحقق







ان ماذكره المصنف من التقسيم فاسد وبيان ذلك ان قوله اللفظ اما كلى او مشخص كبرى قياس حذفت صغراه تقديرها موردالقسمة اللفظ الموضوع بقرينة ان السياق فى تقسيمه وقدوجدنا ذلك القياس منتجا للفساد ومن المعلوم ان فساد النتيجة اما لفساد الصغرى اولفساد الكبرى اومن عدم وجود الشروط المعتبرة فى صحة الانتاج والشروط موجودة والصغرى صحيحة وحينئذ فكذب النتيجة انما جاء من فساد الكبرى وهى قول المصنف اللفظ اما كلى اوجزئى وحاصل الجواب انالا نسلم ان شروط صحة الانتاج موجودة والفساد وانما جاء الكبرى بل الفساد انما جاء من عدم وجود الشروط التى تكون بها صحة الانتاج وذلك لان من جملتها اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى والمراد باندراجه تحته ان لايكون مباينا له فيصدق بما اذا كان اخص منه اومساويا له كما فى كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان ان فان انسانا مساو لناطق والقياس المذكور هنا ليس فيه اندراج بل موضوع الصغرى مباين لموضوع الكبرى وذلك لان صغرى هذا القياس قضية طبيعية وحكم فيها على الطبيعة والحقيقة والكبرى منفصلة كلية والمحكوم عليه فيها كل فرد ومعلوم ان الماهية غير الافراد فظهر ان فساد النتيجة من عدم الاستيفاء شروط الانتاج لا من الكبرى كما توهمه السائل اذ هى صحيحة فتم ماقاله المصنف من صحة التقسيم (قوله لان الالف واللام) الاولى لان ال وذلك لان كل كلمة وضعت على اكثر من حرف انما يعبر بذاتها فيقال مثلا نحن ضمير ومن حرف جر وال حرف تعريف بخلاف ما اذا وضعت على حرف فانه يعبر عنها باسمها فيقال مثل التاء ضمير متصل والباء حرف جر (قوله فمعناه حينئذ) اى فمعنى اللفظ حين اذ جعلت ال للاستغراق كل لفظ الخ وهذا اشارة الى ان كلام المصنف كبرى قياس حذفت صغراه تقديرها موردالقسمة اللفظ الموضوع القرينة السياق لان السياق تقسيم اللفظ الموضوع لمعنى (قوله فنقول) اى اذا علمت ان ال فى كلام المصنف للاستغراق وان موردالقسمة ماذكره فنقول فى تقرير القياس المثبت لفساد كلام المصنف (قوله فموردالقسمة الخ) هذا محصل النتيجة لا ذاتها الا ان ذات النتيجة موردالقسمة اما كلى او مشخص (قوله اما من الخ) كان الاولى اسقاط لفظ من الشقين ولذا قال فان كان الاول الخ (قوله فان كان الاول) اى فان كان موردالقسمة الشق الاول وهو اللفظ الذى مدلوله كلى فلا يشمل الثانى وهو ما كان مدلوله مشخصا وحينئذ فلا يصح تقسيم الكلى الى الكلى والى مشخص لان هذا تقسيم الشئ لنفسه ولغيره وهو باطل (قوله وان كان الثانى) اى وان مورد القسمة هو الثانى يعنى اللفظ الذى مدلوله مشخص (قوله فلا يشمل الاول) اى فلا يشمل ما اذا كان مدلول كليا وحينئذ فلا

**قوله** لان الالف واللام) الاولى ال لان كل كلمة وضعت على اكثر من حرف انما يعبر بذاتها فيقال مثلا نحن ضمير ومن حرف جر وال حرف تعريف بخلاف ما اذا وضعت على حرف فانه يعبر باسمها فيقال مثلا التاء ضمير متصل والباء حرف جر وهكذا **قوله** ههنا اى بخلافها فى قوله سابقا اللفظ قد يوضع الخ فانها للعهد كما عرف **قوله** فمعناه حينئذ) اى معنى اللفظ حين اذ جعلت ال للاستغراق فى المتن كبرى قياس حذفت صغرا تقديرها مورد القسمة اللفظ الموضوع بقرينة ان السياق فى تقسيمه كما اشار الى ذلك بقوله فى تقرير الاشكال فنقول الخ اذ هو تصوير للقياس المركب من المقدمتين **قوله** فموردالقسمة الخ ) محصل النتيجة لا ذاتها **قوله** اما من الخ ) كان الظاهر اسقاط لفظ من فى الشقين ولذا قال فان كان الاول الخ )



**قوله** قلنا معنى قولنا الخ ) حاصله ان كبرى القياس المشار اليه فى الرسالة بقوله اللفظ مدلوله الخ منفصلة حقيقية اى حكم فيها بالانفصال الحقيقى على كل فرد وصغراه وهى قول المعترض مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية طبيعية فلا ينتظم منها قياس منتج لعدم تحقق شرطه وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى هذا ان حمل اللام على الاستغراق كما صرح به واما ان حمل على لام الجنس كما ذهب اليه المعتصم بلطف الحق فلا يصح هذا الجواب اذا المحلى بلام الجنس يكون الحكم فيه على الطبيعة لا على الفرد فالقياس ينتظم حينئذ اه قال البهوتى رحمه الله تعالى قوله فالقياس ينتظم حينئذ مشكل اذ لا يمكن ان ينتظم من طبيعتين لما علل هو به ولما فى كتب الميزان من ان الطبيعية لا دخل لها فى العلوم والانتاجات سواء جعلت كبرى اوصغرى فما بالك اذا كانتا طبيعيتين فقد قول العصام مالم يقل فليحرر وافسد بعضهم القياس بما حاصله ان المراد من محمول الصغرى المفهوم ومن موضوع الكبرى الماصدقات فلم يتكرر الحد الاوسط فلم ينتج القياس واورد عليه انه على هذا لايكون الاوسط مكررا فى مثل قولنا العالم متغير وكل متغير حادث لان ﴿ ٦٥ ﴾ المراد بالمتغير مفهومه فى الصغرى وافراده فى الكبرى كما هو

يصح تقسيم المشخص لكلى ومشخص لانه تقسيم للشئ لنفسه وغيره وهو باطل (قوله قلنا الخ) حاصله ان كبرى القياس التى اشار لها المصنف بقوله اللفظ مدلوله اما كلى او مشخص منفصلة حقيقية كلية حكم فيها بالانفصال الحقيقى على كل فرد وصغراه وقول المعترض موردالقسمة اللفظ الموضوع قضية طبيعية وحينئذ فلا ينتظم منهما قياس منتج لعدم تحقق شرطه وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى لان المراد من موضوع الصغرى الماهية ومن موضوع الكبرى الافراد وهما متباينان ففساد النتيجة لعدم شرط الانتاج لا من الكبرى اذ هى صحيحة (قوله معنى قولنا كل لفظ ) اى معنى قول المصنف كل لفظ اما كلى او مشخص الذى جعله كبرى للقياس ( قوله ان كل فرد متصف الخ) اى فهى قضية منفصلة حقيقية كلية حكم فيها بالانفصال الحقيقى على كل فرد (قوله على سبيل الانفصال) متعلق بقوله متصف والمراد بالانفصال الحقيقى التنافى بين الوصفين فلا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله فمورد القسمة الخ) مفرع على محذوف والاصل معنى قوله كل لفظ اما كذا او كذا ان كل فرد متصف بأحد هذين الوصفين

المتعين فى كل قياس لما صرح به اهل الميزان من ان المحمول المراد منه المفهوم والموضوع المراد منه الذات والجواب ان المراد بالمفهوم فى كلامهم المفهوم التضمنى وهو الوصف بمعنى انه الملاحظ والمراعى قصدا وان لوحظ عند التقدير الافراد وملاحظة الافراد عند التقدير متأت فى المثال المذكور بان يراد شئ ثبت له التغير بخلاف ما هنا فلا تكرار تأمل **قوله** غير مندرج فى هذه القسمة) لعله محرف عن ( دسوقى ) ( ٥ ) هذه القضية اه بهوتى او المراد فى موضوع دال هذه القسمة تأمل **قوله** الى الاقسام) متعلق بانقسام **قوله** لكل منها) متعلق بلزوم **قوله** فالجواب الخ ) خبر ما من قوله وما قيل ولشبهه باسم الشرط فى العموم اقترن خبره بالفاء فما قيل من ان الخبر محذوف والتقدير يجاب عنه وان قوله فالجواب الخ شرط مقدر اى اذا اردت الجواب فالجواب الخ تكلف غير محتاج اليه **قوله** لازم للمقسم بحسب وجوده الذهنى ) قال المحشى ما معناه ان ماذكره الشارح لا يصلح لحل المغالطة لان المقسم لازم لاقسامه ذهنا وخارجا لامتناع وجود الكل بدون الجزء فيهما فبالنظر للذهن يعود المحذور فالصواب فى الجواب ان يقال ان اردتم بالمقسم الملزوم فى الاول اللازم فى الثانى مفهومه وهو ذات ثبت لها التقسيم فاللزوم الاول مسلم والثانى ممنوع لان اللازم للاقسام الماصدق لا المفهوم وان اردتم به الماصدق انعكس الحال لان الانقسام مرتب على التقسيم الذى هو فعل اختيارى فكيف يكون لازما قال العلامة البهوتى ولك دفع الاشكال باسهل مما ذكر بان تقول ماذكره من قوله فيلزم الخ المرتب عليه

الفساد ممنوع لان اللازم انما هوالانقسام الى الاقسام اى انقسام المقسم لازم للمقسم والمقسم الذى هوملزوم الانقسام لازم للاقسام فاللازم انما هو انقسام المقسم الى كل من الاقسام لانه يلزم انقسام الاقسام لكل منها فقوله فى الاشكال لان الانقسام الى الاقسام اى انقسام المقسم والمقسم الذى هو ملزوم الانقسام لازم للاقسام المقسم لازم الاقسام وهذا لامحذور فيه **قوله** ولازم الشئ الخ ) اى والانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن لايلزم أن يكون لازما لملزومه اى ملزوم المقسم وهوالاقسام باعتبار الخارج **قوله** كالكلية الخ) فان لزوم الكلية للحيوان من حيث صدقه على كثيرين ولزوم الحيوانية لزيد من حيث انه فرد من افراد الحيوان فلم يوجد شرط انتاج قياس المساواة وهواتحاد جهة اللزوم

على سبيل الانفصال ومعنى قول المعترض فى الصغرى مورد القسمة اللفظ الموضوع ماهية اللفظ وحينئذ فمورد القسمة الذى هوموضوع الصغرى غيرمندرج فى هذه القضية اى فى موضوع هذه القضية اعنى القضية الكلية الواقع كبرى لان الحقيقة غير الافراد فظهر من هذا ان قول الشارح فى هذه القسمة الاولى فى هذه القضية وان فى الكلام حذف مضاف اى غيرمندرج فى موضوع هذه القضية فان قلت هذا الجواب انما يتم على حمل ال فى اللفظ على الاستغراق كما قال فان حملت على الجنس فلايتم هذا الجواب لان المحلى بلام الجنس يكون الحكم فيه على الطبيعة لاعلى الفرد فالقياس ينتظم حينئذ قلت القياس لايمكن ان ينتظم من طبيعيتين لما صرحوا به فى كتب الميزان من ان الطبيعية لادخل لها فى العلوم والانتاجات سواء جعلت كبرى اوصغرى فمابالك اذا كانتا طبيعيتين ( قوله وماقيل فى امثال هذا المقام ) اى فى هذا المقام وامثاله ( قوله والمقسم لازم للاقسام )اى وهى هنا الكلى والجزئى وانما كان المقسم لازما للاقسام لان كل قسم عبارة عن المقسم مع زيادة قيد فالمقسم جزء من كل قسم ( قوله ولازم اللازم لازم) اللازم هو الانقسام الى الاقسام اللازم المقسم اللازم للاقسام (قوله للاقسام) متعلق بانقسام وقوله لكل منها اى من الاقسام متعلق بيلزم اى فيلزم ان الكلى يكون منقسما الى كلى وجزئى وكذلك الجزئى يكون منقسما الى كلى وجزئى (قوله فالجواب الخ) خبر ما من قوله وماقيل ولشبهه باسم الشرط فى العموم اقترن خبره بالفاء وحاصله ان جهة اللزوم مختلفة وشرط انتاج قياس المساواة اتحاد جهة اللزوم (قوله بل من حيث حصوله العينى) اى الخارجى ( قوله ولازم الشئ الخ) اى والانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن لايلزم ان يكون لازما لملزوم المقسم وهو الاقسام باعتبار الخارج (قوله كالكلية الخ) اى فان لزومها للحيوان من حيث صدقه على كثيرين ولزوم الحيوانية لزيد من حيث انها جزؤه ورد هذا الجواب بأن المقسم لازم للاقسام ذهنا وخارجا لامتناع وجود الكل بدون الجزء فيهما فقول الشارح والمقسم لازم لاقسامه لامن تلك الحيثية بل من حيث حصوله العينى ممنوع والصواب فى الجواب ان يقال ان المقسم له مفهوم وله ماصدقات فمفهومه شئ ثبت له القسمة وماصدقاته كالحيوان المنقسم لانسان وفرس وغيرهما والانسان المنقسم لزنجى وغيره واللفظ المنقسم لكلى وجزئى فان كان السائل اراد بالمقسم فى قوله الانقسام لازم للمقسم المفهوم اى لمفهوم هذا اللفظ فاللزوم الاول مسلم والثانى باطل لان اللازم للاقسام ليس هومفهوم المقسم بل ماصدقاته وان كان مراده به الماصدق كان اللزوم الثانى مسلما والاول ممنوعا وذلك لان الانقسام مرتب على التقسيم الذى هوفعل اختيارى فلايكون لازما فانقسام اللفظ لكلى وجزئى والحيوان لانسان وفرس



**قوله اى امامدلوله)** قدره ليصح حمل الذات وماعطف على الاول وحاصل التوجيهات المصححة للحمل خمسة احدها تقدير مضاف قبل لفظ الاول اى مدلول الاول فيكون فى الكلام مجاز بالحذف على حد واسئل القرية اى اهلها ثانيها التجوز فى لفظه بان يراد به المدلول فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الدال على المدلول ثالثها تقدير مضاف قبل الخبر اى مادال ذات رابعها ان يقدر مدلوله خامسها التجوز فى لفظه بان يراد به الدال فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المدلول على الدال لكن حمل كلام المصنف على التوجيهين الاولين غير سديد لانه فى تأويل قبل الاحتياج اليه كما قال العصام وصارف لسياق كلامه عن ظاهره من ان التقسيم بالذات للفظ دون المعنى ومحوج الى التقدير فى قوله وهواسم الجنس وقوله وهوالمصدر ﴿ ٦٧ ﴾ اى وهو مدلول ماذكر ليصح الحمل على ضمير الاول **قوله وحينئذ)** الظاهر حين اذ فسر الاول باللفظ المذكور لابالمدلول الكلى يستقيم الخ واما قول المحشى اى وحين تقدير المبتدأ وهومدلوله او ارتكاب التجوز فى الاطلاق فيستقيم حمل قوله وهو اسم الجنس على ضميره الراجع اليه على ظاهره اه فغير ظاهر لان حمل اسم الجنس على ضمير الاول لاتتوقف استقامته على التقدير او التجوز المذكور وانما تتوقف عليه استقامة حمل ذات وما عطف عليه على الاول كما ذكرنا اللهم الا ان يؤول كلام المحشى فانه لولم يؤول بما ذكر لاقتضى الكلام حمل ذات على الاول مراد به المدلول لان الخبر عن المبتدأ فى المعنى وحينئذ لايستقيم حمل اسم الجنس على ضمير الاول هذا ظاهر ان جعل الاسناد حقيقيا اما ان جعل مجازيا فالاستقامة موجودة لكن قد يقال الاسناد المجازى خاص عند صاحب التلخيص ومن تبعه باسناد الفعل اومعناه الى غير من هو له وماهنا ليس كذلك ثم قال المحشى وان لم يرتكب التأويل فى الاول بان يجعل الاول عبارة عن المدلول فلابد منه فى الثانى اى مدلول اسم الجنس لكن التأويل فى الاول اولى ليكون التقسيم بالذات للفظ دون المعنى اه بالمعنى وقوله فى الاول اى قول المصنف اماذات وقوله بان يجعل الاول اى لفظ الاول وقوله ليصح الحمل اى حمل اسم الجنس دل على ذلك كلامه وقوله مداوله قال الفهامة عصام الدين فيه انه اريد بالمدلول الموضوع فلا ينفع تأويل قوله اونسبة بينهما بالمركب من الذات والحدث

مرتب على تقسيمه اليهما والتقسيم اليهما فعل اختيارى وحينئذ فلايكون انقسام اللفظ اليهما لازما للفظ وكذلك لايكون انقسام الحيوان للانسان والفرس لازما للحيوان (قوله الذى مداوله كلى) جعل الكلية وصفا للمدلول اشارة الى ان وصف اللفظ بالكلية تجوز (قوله او يقال بالتجوز) اى المجاز المرسل ففى الكلام على هذا مجاز لغوى من اطلاق اسم المداول على الدال والجواب الاول مبنى على ان فى الكلام مجازا بالحذف ثم ان مقتضى الجواب الثانى اعنى ارتكاب المجاز اللغوى ان يكون المعنى والاول امادال مع انه ليس المقصود الاخبار بمطلق دلالة فيضطر الى ملاحظة اضافة الدال الى ذات او حدث فالاسهل ان يقدر مضاف من اول وهلة بان يقال فالاول اماذات او حدث اى امادال ذات اودال حدث وان كان المجاز المرسل مقدما على المجاز بالحذف لكن الاسهل ماعلمت (قوله اى امامدلوله الخ) قدره الشارح لاجل صحة حمل الذات وما عطف عليه على الاول وحاصل التوجيهات المصححة للحمل خمسة احدها تقدير مضاف قبل اللفظ الاول اى ومداول الاول فيكون فى الكلام مجاز بالحذف على حد واسأل القرية اى اهلها ثانيها التجوز فى لفظ الاول بان يراد به المداول فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الدال على المدلول ثالثها تقدير مضاف قبل الخبر اى امادال ذات رابعها ان يقدر قبله مدلول اى مدلوله اماذات خامسها التجوز فى لفظ الخبر بان يراد به الدال فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم المدلول على الدال لكن حمل كلام المصنف على التوجيهين الاولين غير سديد لانه تأويل قبل الاحتياج اليه وصارف لسياق كلامه عن ظاهره من ان التقسيم بالذات للفظ دون المعنى (قوله وحينئذ الخ) الاولى جعله مرتبا

لان المركب منها ليس الموضوع له الفعل والمشتق بل الحدث والنسبة والزمان فى الفعل والمركب من الذات والحدث والنسبة فى المشتق وان اريد بالمدلول ماهو اعم من الموضوع له فلا حاجة الى هذا التأويل لان النسبة مدلول تضمنى لهما الا ان يقال المركب من الحدث والذات لا يقتضى ان يكون جميع اجزائه الحدث والذات بل يكفى فيه ان يكون من اجزائه فلا يشكل بالمشتق ويشكل بالفعل لان الذات ليست من اجزائه ولا يخفى انه لو اريد بقوله اونسبة اوذو نسبة لم يشكل بالفعل ايضا فهذا هو التأويل الحقيق بالتعويل انتهى وفيه نظر لما سيأتى من المراد بالذات هنا ماليس حدثا ولا مركبا منه ولا من غيره فيشمل الزمان والسواد والبياض وحينئذ فالمراد بالذات فى مدلول الفعل هو الزمان فلا اشكال بالفعل كما لا اشكال ﴿٦٨﴾ بالمشتق فقد تحمل هذا الامام فحمل الذات على خصوص ماقام به العرض فاشكل عليه الامر **قوله** انما اخرج المصدر عن اسم الجنس) اى حيث جعله قسيما له مع ان اسم الجنس مقسم لانقسامه الى مصدر كالضرب والى غيره كرجل **قوله** ليبنى) اى لان الفعل والمشتق انما ينبيان على المصدر لانه مادتهما لاشتقاقهما منه لا على مطلق الحدث كذا قال بعضهم والظاهر ان يقال معنى بنائهما عليه ان اللفظ الدال على الحدث الذى هو معنى المصدر ان اعتبر فيه الحدث اولا ونسب الى الذات فهو الفعل وان اعتبر فيه الذات اولا ونسب اليه الحدث فهو المشتق وسيتضح لك ذلك لكن فى كلام العصام ان اخراج المصدر من اسم الجنس (جنس) ليتفرع عليه بيان الفعل والمشتق مزيف بان اخراج الفرد من التعريف لا يصح سيما لغرض الحاصل بدون الاخراج بان ينقسم اسم الجنس الى المصدر وغيره **قوله** اما حدث وحده) قال المحشى وحده حال من حدث خبر المبتدأ وصح وقوعه حالا مع جوده واضافته ضالمير لتأويله بالمشتق او منفرد او اضافة مثله للضمير لا تفيده التعريف فان قلت حدث نكرة وهى شديدة الاحتياج للوصف فلم لم يجعل وحده صفة او يقدم ليكون نصا فى الحالية اجاب المحشى عن ذلك بقوله وشهرة لفظ وحده فى الحال ترفع الالتباس بالصفة فصح وقوعه حالا من النكرة من غير تقديم

على محذوف والاصل وعاذكر من تقدير المبتدأ وهو مدلول اوارتكاب التجوز فى اطلاق الذات صح الاخبار وحينئذ يستقيم الخ اى وحين اذ صح الاخبار بما ذكرنا استقام حمل اسم الجنس على ضمير الاول والحاصل ان صحة حمل اسم الجنس على ضمير الاول متوقفة على صحة الاخبار فى ما مر بما ذكر من تقدير مدلول قبل ذات او ارتكاب التجوز فيها واما اذا لم يرتكب التأويل فى الذات لا بتقدير مضاف قبله ولا بالتجوز فيه وارتكب التأويل فى الاول بتقدير مدلول قبله او بالتجوز فيه بان يراد به المدلول فلا يستقيم الحمل فى قوله وهو اسم الجنس بل لابد فيه من التقدير اى وهو مدلول اسم الجنس (قوله اسم الجنس) اى اسم الحقيقة (قوله كرجل) فيه انه نكرة ومدلولها الفرد المنتشر واسم الجنس مدلوله الماهية واجيب بان اللفظ فيهما واحد لكن ان لوحظ وضعه للماهية من حيث هى فاسم جنس وان لوحظ وضعه للفرد المنتشر فنكرة وان اشتهر ان اسدا اسم جنس ورجل نكرة (قوله وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس) اى ان المصدر من افراد اسم الجنس لانه اللفظ الموضوع للماهية من حيث هى كانت ماهية ذات او حدث (قوله عليه) اى على الخروج المفهوم من اخرج اى ليبنى التقسيم الى الفعل والمشتق على خروجه منه وقدر بعضهم ان ضمير عليه عائد على المصدر لكن المتعين الاول بدليل قوله بعد فكانه قال الخ فانه قد بنى التقسيم الى الفعل والمشتق فى هذا القول على خروج المصدر من اسم الجنس لانه بناها على ذات المصدر الا ان يقال ان قول بعضهم الضمير عائد على المصدر اى من حيث خروجه عن اسم الجنس فتأمل (قوله اما حدث وحده) اى وهو المصدر وقوله اوغير حدث وحده اى وهو اسم

**قوله** اوغير حدث وحده) حال من كما سيذكره الشارح فى جواب الاشكال الآتى **قوله** منهما) اى من الحدث وغير **قوله** والمراد بالذات ههنا) اى ﴿٦٩﴾ وليس مرادبه ماقام بذاته لاخراجه نحو السواد والبياض مع ان الغرض ادخاله **قوله** مالا يكون) اى معنى مستقل بالمفهومية مقيد بكونه غير حدث وغير مركب منه ومن غيره كما قاله العصام **قوله** منسوبا) حال من الهاء فى منه العائدة على الحدث ومن غيره اى حالة كون الحدث وغيره منسوبا الخ اوصفة لمركبا والعائد محذوف تقديره فيه فتأمل **قوله** يعبر عنه الخ) قيد لابد منه بدليل الاخراج به **قوله** بما آخره دال ونون كزدن اوتاء ونون كشتن فقوله كالضرب والقتل مثالان للمعبر عنه وانظر هل زدن بالفارسية اسم للضرب فقط وكشتن اسم للقتل فقط وبقية المصادر لها عبارات اخر وحينئذ فتكون الكاف الداخلة عليهما استقصائية اوهما لنوعين من المصدر وحينئذ فتكون للتمثيل الظاهر الاول **قوله** لعدم التعبير) اى عنه فى الفارسية بما ذكر وان كان قائما بالغير **قوله** ومعنى الجيد والمنوال) الاول العنق فى الثانى الخشب الذى يلف عليه الحائك الثوب ويقال له النول ايضا وجمعه انوال اه مختار وقيل المراد بهما دائم الجود وكثير النوال وهو صحيح ايضا

الجنس وقوله اومركب منهما اى وهو الفعل والمشتق ووحده حال من حدث الواقع خبر للمبتدأ وصح وقوعه حالا مع جوده واضافته للضمير لتأويله بالمشتق اى منفردا واضافة مثله للضمير لا تفيده تعريفا فان قلت حدث نكرة وهى شديدة الاحتياج للوصف فتأخير وحده يلتبس بالصفة فلم لم يقدم ليكون نصا فى الحالية قلت اجيب عن ذلك بان شهرة لفظة وحده فى الحال ترفع الالتباس بالصفة فيصح وقوعه حال من النكرة من غير تقديم (اوغير حدث وحده) حال من غير كما سيذكره الشارح فى جواب الاشكال الآتى (قوله منهما) اى من الحدث وغيره (قوله مالا يكون حدثا ولا مركبا) اى معنى مستقل بالمفهومية مقيد بكونه غير حدث وغير مركب منه ومن غيره وهذا المعنى شامل للبياض والسواد ونحوهما من الالوان اى وليس المراد هنا بالذات ماقام بنفسه لخروج السواد والبياض منه مع ان الغرض ادخاله (قوله منسوبا الخ) صفة لمركبا والرابط محذوف اى منسوبا فيه (قوله امر قائم بغيره) هذا جنس فى التعريف شامل للصفة الراسخة القائمة بالغير كالسواد والبياض ولذا اخرجه بقوله بعد ذلك يعبر عنه الخ مهما من قبيل الذات لا من قبيل الحدث (قوله كالضرب) اى فانه يعبر عنه الفارسية بما آخره دال ونون وهو زدن وقوله كالقتل اى فانه يعبر عنه فى تلك اللغة بما آخره تاء ونون وهو كشتن والحاصل ان الدال والنون والتاء والنون علامتان للمصدر فى تلك اللغة فيعبر عن الضرب فيها بزدن وعن القتل بكشتن وعن الذهاب برفتن وعن الاكل بخوردن وعن الشرب بنوشيدن فالكاف فى قوله كالضرب وكالقتل للتمثيل (قوله فيخرج) اى من تعريف الحدث بالقيد المذكور وهو قوله يعبر عنه واضافة معنى للسواد بيانية اوانها حقيقة وفى الكلام حذف مضاف اى معنى لفظ السواد (قوله لعدم التعبير) اى لعدم التعبير عنهما فى تلك اللغة بما آخره دال ونون ولا تاء ونون فلا ينافى انه عبر عنهما فى تلك اللغة بتعبير آخر قد عبر فيها عن السواد بسياه وعن البياض بسفيد (قوله ومعنى الجيد والمنوال) الجيد عبارة عن العنق والمنوال عبارة عن خشبة يلف عليها الحائك الثوب وقيل المراد بهما دائم الجود وكثير النوال وهو صحيح ايضا وفى الاضافة ماتقدم من الاحتمالين (قوله لعدم القيام بالغير) لان كلا من الجيد والمنوال ذات قائمة بنفسها فهما خارجان عن الجنس فصلة يخرج بالنسبة للثانى اعنى الجيد والمنوال تقدر عنه وبالنسبة للاول وهو السواد والبياض تقدر به ولذا حذف الشارح صلة يخرج لاجل ان تصديق بهما فان قلت ان الجنس مقدم فى الذكر على الفصل فالمناسب تقديم ماخرج عنه على ماخرج بالفصل والجواب انه ارتكب طريق اللف والنشر المشوش لان فيه فصلا واحدا

قوله ومعناه) اى معنى القيام بالغير قوله اختصاص الناعت ) المراد بالاختصاص التعلق على وجه مخصوص وبالناعت النعت فالمعنى تعلق النعت بالمنعوت على وجه خاص ﴿ ٧٠ ﴾ كضرب زيد الواقع منه او عليه فانه وصف متعلق به تأمل قوله اوالتبعية الخ ) عطفه على ماقبله ليبين ان القيام نوعان كما تبين ذلك قوله اى الاتحاد الخ ) تفسير للتحيز فليس المراد به حصول الشئ فى الحيز بمعنى اخذه قدرا من الفرغ لخروج صفات الله تعالى وصفات المجردات حينئذ وفى تبعية صفات المجردات فى الاشارة العقلية نظر تأمل افاد ذلك المحشى وقوله لخروج صفات الخ لان الذات العلية منزهة عن ذلك والمجردات لاحصول لها فى الحيز بهذا المعنى حتى يتبعها صفاتها فيه وقوله وفى تبعية الخ لعل وجه النظر ان الاشارة العقلية الى ذات المجردات غيرها الى صفاتها لان العقل يميز كلا منهما عن الآخر فلا اتحاد فى الاشارة العلية تأمل والمراد باتحاد فى الاشارة ان تكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وفى بمعنى باء الملابسة او المصاحبة كما هو ظاهر تأمل قوله كما فى الماديات ) اى المركبات كزيد الضارب فان الاشارة اليه الاشارة الى الضرب تبعا قوله كما فى المجردات ) اى عن المادة كالعقول العشرة التى اثبتها الحكماء ( الى ) والملائكة على قول فان الاشارة اليها بالفعل اشارة الى اوصافها تبعا وقد علمت ما فيه والكاف فى الموضعين

بخلاف المرتب فان فيه فصلين والفصل الواحد اولى من الفصلين (قوله ومعناه) اى معنى القيام بالغير اختصاص الخ لاحلول الشئ فى الشئ كالمظروف بالنسبة للظرف (قوله اختصاص الناعت بالمنعوت ) المراد بالاختصاص التعلق على وجه مخصوص لا الحلول فاختصاص زيد بالضرب الواقع منه او عليه عبارة عن تعلقه به واختصاص القدرة بالذات القائمة بها عبارة عن تعلقها بها لاحلولها فيها والناعت فى الاصل ذات ثبت لها النعت بمعنى الصفة وليس مرادا هنا لفساد المعنى للزوم اختصاص الشئ بنفسه بل المراد بالناعت هنا نفس النعت والصفة وهذا التأويل بناء على ماهو المشهور من ان معنى المشتق الذات المتصفة بالصفة وهناك طريقة اخرى تقول ان معنى المشتق الصفة من حيث قيامها بالغير فقادر مثلا معناه القدرة باعتبار قيامها بالغير وعلى هذه الطريقة فتفسير الناعت بالنعت بمعنى الصفة ليس تأويلا (قوله اوالتبعية فى التحيز ) عطف على اختصاص اى او معنى القيام بالغير التبعية فى التحيز واو لتنويع الخلاف (قوله اى الاتحاد فى الاشارة ) هذا تفسير للتبعية فى التحيز فالتبعية معناها الاتحاد والتحيز بمعناه الاشارة الحسية فكانه يقول ان القيام بالغير معناه اختصاص النعت بالمنعوت او الاتحاد فى الاشارة الحسية اى كون الشئ متحدا مع غيره فى الاشارة الحسية والمراد بالاتحاد فى الاشارة ان تكون الاشارة الى احد الشيئين عين الاشارة للآخر وحينئذ ففى فى قوله الاتحاد فى الاشارة بمعنى باء الملابسة او المصاحبة وبتفسير التبعية فى التحيز بما ذكر يعلم انه ليس المراد بالتحيز الحصول فى الحيز اى المكان لخروج صفات الله تعالى وصفات المجردات ولا يصح ان يكون قوله اى الاتحاد فى الاشارة تفسيرا للتحيز كما قيل لانه يحل المعنى ان القيام بالغير عبارة عن التبعية فى الاتحاد فى الاشارة الحسية ولا معنى لهذا الا ان يقال المراد انه عبارة عن التبعية فى حال الاتحاد فى الاشارة الحسية فان اريد ذلك صح ماقيل (قوله كما فى الماديات) اى المركبات فاذا اشير لزيد اشارة حسية كانت تلك الاشارة ليست لجرمه فقط بل له مع البياض او السواد او لضرب فالبياض قائم بزيد ومعنى قيامه به انه متحد معه فى الاشارة الحسية وان الاشارة لاحدهما اشارة للآخر ( قوله كما فى المجردات ) حاصله ان العالم قيل انه اجرام واعراض فقط ولا ثالث لهما وقيل انه اجرام واعراض ومجردات اى جواهر مجردة عن الجرمية والعرضية فقد شاركت المولى فى التجرد المذكور وان تخالفا فى القدم والحدوث وجعلوا منها العقول العشرة التى اثبتها الحكماء والنفوس والملائكة على قول فالاشارة الى هذه المجردات بالعقل اشارة



الى اوصافها تبعا والمراد بالاشارة اليها بالعقل ملاحظتها بالعقل ولا يشار اليها بالاشارة الحسية لانها لاتكون الا للمشاهد بحاسة البصر بالفعل والكاف فى الموضعين استقصائية (قوله ولما كان الخ) هذا جواب عما يقال ان قول المصنف او نسبة عطف على قوله او حدث فيحمل المعنى اللفظ الكلى مدلوله اماذات او حدث او نسبة فيقتضى ان اللفظ قد يكون مدلوله النسبة فقط وليس كذلك لان اللفظ الذى مدلوله كلى ان كان مشتقا فدلوله الذات والحدث والنسبة وان كان فعلا فدلوله الحدث والزمان والنسبة وان كان جامدا فدلوله اما مجرد الذات او مجرد الحدث وحاصل الجواب ان المصنف اطلق النسبة واراد بها المركب من الذات والحدث ووجه ذلك الاطلاق ان التركيب بين الذات والحدث من غير اعتبار نسبة بينهما لما كان لايفيد ناسب التعبير بها عن المركب منهما (قوله بينهما) اى بين الذات والحدث ( قوله اختص ذلك المركب بها ) اى بمركب وقوله اعتبر فيه اى فى ذلك المركب وقوله نسبة نائب فاعل اعتبر فان قلت ان كلا من المختص والمختص به مركب فيكون هذا من قبيل اختصاص الشئ بنفسه وهذا باطل اذ لابد من تغايرهما قلت ان المختص بلاحظ عاما والمختص به خاصا وحينئذ فهو من اختصاص العام بالخاص لامن اختصاص الشئ بنفسه (قوله فعبر عنه) اى عن المركب بقوله او نسبة بينهما فمراده بقوله او نسبة بينهما المركب من الذات والحدث وانما طلق النسبة على المركب المذكور لانها سبب فى افادته فهو من اطلاق اسم السبب وارادة المسبب ( قوله او نسبة بينهما ) انت خبير بان المركب الذى جعل المصنف قوله او نسبة عبارة عنه هو الهيئة الاجتماعية من الذات والحدث وحينئذ فلفظة بينهما ضائعة لامعنى لها فالاولى اسقاطها (قوله لانها اى النسبة السبب فى وضع اللفظ) فيه ان السبب يجب ان يكون متقدما على المسبب مع ان النسبة وجودها متأخر عن الوضع اذ لاوجود لها الا بعد التركيب وحينئذ فلا يظهر كونها سببا والجواب ان الذى يجب تقدمه السبب الباعث وهو ليس مرادا هنا والمراد بكونها سببا فى الوضع انها مصححة له او ان فى الكلام حذف مضاف اى لان ملاحظتها هو السبب فى وضع اللفظ فتأمل (قوله فى وضع اللفظ ) الذى يفهم من قول المصنف الآتى لانها اما ان تعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل ان المراد باللفظ لفظ المشتق كضارب ولفظ الفعل كضرب فظاهره انهما موضوعان للذات والحدث معتبرا بينهما نسبة وهذا مسلم فى المشتق دون الفعل وذلك لانه موضوع للحدث والزمان والنسبة لا للذات اذ الحق ان دلالته على الفاعل بالالتزام والحاصل ان قول الشارح لانها السبب فى وضع اللفظ انما يظهر

استقصائية كما لايخفى قوله فى وضع اللفظ الخ ) كضارب وضرب فانهما موضوعان بازاء الحدث والذات معتبرا بينهما نسبة هذا مقتضى كلامه وهو مسلم فى الاول دون الثانى لانه موضوع للحدث والزمان والنسبة لا للذات فلعل المراد بقوله فى وضع اللفظ اى فى الجملة فلو قال لانها السبب فى افادة ذلك المركب لكان اولى وانسب هكذا قال بعضهم وهو غفلة عما تقدم من ان المراد بالذات فى اصطلاحهم مالا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره لاخصوص ماقام به الحدث وحينئذ فيشمل الزمان فما ذكره الشارح لاغبار عليه وقد تقدم لنا نظير ذلك

**قوله** اما ان تعتبر النسبة من طرف الذات) اى اما ان تلاحظ الذات اولا ثم ينسب لها الحدث المشتق **قوله**
واما ان تعتبر الخ ) اى يلاحظ الحدث اولا ثم ينسب  للذات وهو الفعل فان قلت كل من المشتق
والفعل يدل على حدث وذات فلم اعتبرت النسبة من طرف الذات فى الاول دون الثانى ولم يعكس او تعتبر من طرف الذات فيهما او الحدث فيهما اجيب بانهم لما عرفوا المشتق بانه لفظ دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من ذكره وذكروا الذات اولا فى التعريف ناسب ان تعتبر اولا فى نسبة الحدث اليها لدلالة ذلك على باعتبار الواضع لها كذلك ولما عرفوا الفعل بانه مادل على حدث فى زمن وضعا وذكروا الحدث اولا ناسب ان تعتبر اولا وينسب للذات لما تقدم فعلمت من هذا ان ماوقع للمحقق الرازى فى شرح الرسالة من ان معنى الرامى منسوب الى ذات فيه مسامحة وقوله النسبة كان الاولى الاتيان باى لانه تفسير للضمير المستتر وليس من وضع الظاهر موضوع المضمر **قوله** فان قيل الخ )
لايخفى ان السؤال والجواب انما يتوجهان على قول الشارح فكانه قال الى آخره لا على قول المصنف كذا قيل وهو غير بل يتوجهان عليه ايضا لان قوله اما ذات فى قوة قوله اما غير حدث وحده ( الاعتراض )

بالنسبة للمشتق ولا يظهر بالنسبة للفعل فلو قال الشارح لانها السبب فى افادة ذلك المركب كان اولى واجاب بعضهم بان المراد بالذات ما يشمل الزمن لما مر من ان المراد بالذات فى اصطلاحهم مالا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره لا خصوص ماقام به الحدث فالاعتراض غفلة عما مر ولا يقال الحدث لا ينسب الى الزمان لانا نقول كما ينسب للفاعل من حيث قيامه به ينسب للزمان من حيث حصوله فيه (قوله وذلك اما ان يعتبر الخ) انت خبير بان هذا الكلام يبطل كون المراد بالنسبة المركب اذ هذا يفيد ان المراد بقوله او نسبة حقيقتها وهو الارتباط لانه هو الذى يعتبر من طرف الذات او من طرف الحدث واجيب بان اسم الاشارة راجع للنسبة لا بالمعنى المتقدم ففيه شبه استخدام ( قوله او المركب المشتمل عليها ) اى على النسبة اى ان اسم الاشارة عائد على النسبة لكن بعد تأويلها بالمذكور او بعد ملاحظة المركب المحتوى عليها فلاحظته تجوز التذكير الاشارة اليها وذلك لانه لما كان محتويا عليها صارت كانها هو فلذا صحت الاشارة اليها باشارة المذكر فتأمل ( قوله اما ان تعتبر الخ ) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها لانها اما ان تعتبر بزيادة لانه وعلى هذه النسخة فهو تعليل لمحذوف والاصل وذلك فيه تفصيل لانه الخ (قوله النسبة) هذا نائب فاعل لقوله تعتبر وفيه انه يلزم على زيادة هذه الكلمة ان يكون المصنف حذف فاعل الفعل فى غير المواضع التى يجوز حذفه فيها فكان الاولى للشارح ان يقول اى النسبة بزيادة اى التفسيرية ليكون ذلك تفسيرا للفاعل المستتر (قوله اما ان تعتبر من طرف الذات) اى بان يلاحظ الذات اولا ثم ينسب لها الحدث فالمشتق موضوع بازاء ذات وحدث معتبر بينهما نسبة لكن الذات ملاحظة للواضع اولا ثم ينسب لها الحدث ومن هذا تعلم ان قولهم مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب فى غير المشتق واضافة طرف لما بعد للبيان (قوله او من طرف الحدث) اى بان يلاحظ الحدث اولا ثم ينسب للذات فان قلت ان اعتبار النسبة من طرف الذات او من طرف الحدث انما هو من الواضع حينئذ فالمناسب التعبير بالفعل الماضى بدل قوله اما ان تعتبر ويمكن ايجاب بانه انما عبر بالمضارع بدل الماضى اشارة الى استمرار ذلك مستعمل فى المستقبل تبعا للواضع واذا علمت ان الاعتبار المذكور من الواضع فلا يرد عليك ما يقال لاى شئ اعتبرت النسبة فى المشتق من طرف الذات وفى الفعل من طرف الحدث وهلا عكس الامر او اعتبرت النسبة من طرف الذات فيهما او من طرف الحدث فيهما لان للواضع ان يفعل ما يشاء وارادته مرجحة لفعله ( قوله قيل الخ ) حاصل هذا



الاعتراض ان قول المصنف او نسبة المعبر بها عن المركب الاولى حذفها اذ لا حاجة لها ذلك لان المركب داخل فى القسم الاول وهو الذات وذلك لان قول المصنف والاول اى اللفظ الذى مدلوله كلى مدلوله اما ذات او حدث فى قوة قولك اللفظ الكلى مدلوله اما غير حدث وحده او حدث وحده وقولنا غير حدث وحده صادق بالذات فقط كما فى اسم الجنس وصادق بالمركب كالمشتق والفعل وذلك لان وحده قيد للحدث والنفى سواء جعلته منصبا على القيد والمقيد معا او على القيد وحده كان الكلام صادقا بالامرين معا وحاصل الجواب انا نسلم ان قول المصنف اما ذات او حدث فى قوة قولنا اما غير حدث وحده او حدث وحده لكن لا نسلم ان غير الحدث وحده صادق بالمركب لان وحده قيد للمنفى الذى هو غير لا للمنفى الذى هو الحدث الداخل عليه لفظ غير كما فهم المعترض (قوله قيد وحده) الاضافة للبيان وقوله متعلق بغير الحدث اى على انه حال منه والمعنى غير الحدث حال كون ذلك الغير منفردا لم يصاحبه شئ ولا شك ان هذا انما يصدق بالذات فقط وقوله لفظ غير الاضافة للبيان (قوله والانقسام) اى انقسام اللفظ الذى مدلوله كلى وقوله الى الاربعة اى وهى اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل (قوله لا عقلى) اى لان العقل يجوز اقساما كثيرة وان لم تكن موجودة (قوله وان كان مترددا بين النفى والاثبات بحسب المآل) اى اما بحسب الحال اى بحسب ما وقع من المصنف بالفعل فلا ترديد فيه والجملة حالية اى انه استقرائى والحال انه متردد الخ ودفع بهذا ما يتوهم من ترديده بحسب المآل انه حصر عقلى والحاصل انه استقرائى وان كان على صورة العقلى بحسب المآل ( قوله وراجعا الى تقسيمات ثلاثة) اى عند الترديد بحسب المآل وذلك بان يقال اللفظ الذى مدلوله كلى مدلوله اما ذات وحده اولا الاول اسم الجنس والثانى مدلوله اما حدث وحده اولا الاول المصدر والثانى اما مركب منهما ومن نسبة تعتبر من طرف الذات اولا الاول المشتق والثانى الفعل فالاقسام اربعة التقسيمات ثلاثة لان اولا فى الاخير لم يقسم بل ارسل وحبس عن التقسيم وجعل مصدوقه الفعل لا غير (قوله فلا يضر الخ) هذا مفرع على قوله استقرائى لا عقلى اى واذا كان استقرائيا فلا يضر الخ لان الاستقراء لا يستدعى حصر جميع الاقسام لجواز ان يقف عند بعضها بخلاف حكم العقل والمراد بالقسم الاخير الذى ارسل المركب المعبر عنه بالنسبة والمراد بارساله اطلاقه وعدم تقسيمه اذ لم يقسم المشتق لاسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم آلة واسم تفضيل ولم يقسم الفعل لماض ومضارع وامر ( قوله واحتمال الخ) هذا جواب عما يقال كيف تحصروا اقسام اللفظ الذى مدلوله كلى فى هذه الاربعة وتجعلوه حصرا استقرائيا مع ان اللفظ الذى مدلوله كلى قد يكون اسم فاعل او اسم مفعول

**قوله** وراجعا الى تقسيمات ثلاثة بان يقال اللفظ اما حدث وحده اولا الاول المصدر والثانى اما ذات وحدها اولا الاول اسم الجنس والثانى اما مركب منهما ومن نسبة من طرف الذات اولا الاول المشتق والثانى الفعل اه محشى **قوله** فلا يضر) لا وجه لهذا التفريع فكان الاولى الاتيان بالواو **قوله** ارسال القسم الاخير) اى المركب المعبر بالنسبة والمراد بارساله اطلاقه وعدم حبسه عن التقسيم **قوله** واحتمال الخ) من عطف العلة على المعلول فكان قال لان احتمال الخ **قوله** لا يمنع الانحصار) اى فى الاقسام الاربعة الاولية لان سائر الاقسام الآتية ترجع الى الفعل والمشتق



اوصفة مشبهة اواسم تفضيل اواسم آلة وظرفا وقد يكون فعلا ماضيا اومضارعا اوامر اوحاصل الجواب ان هذا الاقسام كلها ترجع للمشتق وللفعل واحتمال انقسام بعض الاقسام اعنى المشتق والفعل الى اقسام مندرجة تحته مثل هذا الاقسام التى ذكرها المعترض لايمنع الانحصار فى الاقسام الاربعة الاولية والحاصل ان لنا اقساما ماولية وثانوية فحصر اللفظ الذى مدلوله كلى فى اقسام الاربعة التى ذكرها المصنف تقسيم اولى واما تقسيم المشتق لاسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل واسم آلة وتقسيم الفعل لماض ومضارع وامر فهو تقسيم ثانوى والمصنف كلامه بصدد التقسيم الاولى واما الثانوى فليس كلامه فيه ولا ملتفتا اليه (قوله كالفعل والمشتق) مثال لبعض الاقسام المحتملة للانقسام لاقسام (قوله اما ان يعتبر قيام الحدث به) اى بالمشتق اى بمدلوله التضمنى وهو الذات وقوله من حيث الحدث واى التجدد وقوله او الثبوت او وقوع الحدث او كونه آلة كل واحد من هذه عطف على الحدث واما قوله مكانا اوزمانا فهما معطوفان على قوله آلة اى اما يعتبر فيه قيام الحدث بالذات من حيث تجدده منها اومن حيث ثبوته لها اومن حيث كونه اى المشتق اى معناه التضمنى وهو الذات آلة لحصوله اى الحدث اومكانا لحصوله اوزمانا لحصوله (قوله وهو اسم الآلة) كمفتاح (قوله وهو ظرف المكان) اى نحو مضرب زيد مرادا به مكان ضربه (قوله ظرف الزمان) اى نحو مقتل زيد مرادا به زمان قتله والحاصل ان المراد بظرف الزمان وظرف المكان ماشارك الحدث فى المادة كرمى ومذهب ومضرب ومقتل ليصح جعله قسمان من المشتق وجعله اسم الآلة والزمان والمكان من المشتق هو احدى طريقتين والاخرى انها من الجوامد وسبب الخلاف اختلافهم من المشتق هل هو مااخذ من المصدر للدلالة على ذات متصفة بحدث اواخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث فعلى الثانى اسماء الآلة والزمان والمكان مشتقة وعلى الاول غير مشتقة فمفتاح لايدل على ذات موصوفة بالفتح كفاتح بل على ذات حصل بها الفتح ومجلس لايدل على ذات موصوفة بالجلوس كجالس بل على ذات حصل الجلوس فيها (قوله اويعتبر قيام الخ) هذا مقابل لقوله اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث الخ وكان الاولى للشارح ان يذكر هذا بعد قوله او الثبوت بحيث يقول المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة المشبهة اومن حيث الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل ويحذف قوله اويعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة لان كلا من الثلاثة اعنى اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل اعتبر فيه وقوع الحدث على المشتق اى على مدلوله التضمن وهو الذات ولانه حينئذ اخصر مما قاله تأمل واعلم ان ماذكره المصنف من ان الفعل

**قوله** قيام الحدث به ) اى بمدلوله التضمنى وهو الذات **قوله** وهو ظرف المكان) المراد به وبظرف الزمان الآتى ماشارك الحدث فى المادة كرمى ومذهب ليصح جعله قسمان من المشتق وجعل اسم الآلة والزمان والمكان من المشتق هو احد اصطلاحين للنحاة **قوله** فالوضع ) الفاء فى مثل هذا المقام اما لتوهم اما لكون مقام تفصيل او لتقدير ها اى اما الثانى فالوضع والرابط محذوف اى الوضع له اوال بدل من المضاف اليه والى ذلك يرمز كلام الشارح



من اقسام الكلى طريقة والتحقيق ان الاقسام الى الكلى والجزئى من خواص الاسم ولايجرى ذلك فى الفعل والحرف كما حققه السيد فى حواشى القطب وذلك لان انقسام اللفظ للكلى والجزئى انما هو باعتبار اتصاف معناه بالكلية والجزئية لانهما فى الحقيقة من صفات المعانى كما يظهر من تعريفهما ومعنى الاسم من حيث انه معناه معنى مستقل يصح ان يوصف بالكلية والجزئية ويحكم بهما عليه واما الفعل والحرف فمعناهما غير مستقل كما يظهر لك فلا يصلح ان يحكم عليه بشئ نعم ان عبر عن معناهما بالاسم كأن يقال معنى من اومعنى ضرب صح ان يحكم عليهما بالكلية والجزئية (قوله والثانى ) مبتدأ خبره محذوف اى قسمان والفاء فى قوله فالوضع واقعة فى جواب شرط مقدر اى اذا اردتهما فالوضع اوانها للتعليل ويحتمل ان تكون الفاء واقعة فى جواب اما المتوهمة اى واما الثانى فالوضع والرابط محذوف اى فالوضع له وال فى الوضع عوض عن المضاف اليه اى واما الثانى فوضع اللفظ له والى ذلك يشير كلام الشارح (قوله ايضا) اى كان الموضوع له مشخص (قوله بخصوصه )حال من الضمير فى لوحظ اى لوحظ ذلك المشخص حالة كونه ملتبسا بالامر الخاص به فالخصوص مصدر بمعنى اسم الفاعل والباء للملابسة فذات زيد مثلا لوحظت وتصورت ملتبسة بالامر الخاص بها من طول اوقصر وسواد اوضده ووضع له اللفظ المذكور وليست الباء للآلة والالاقتضى ان الوضع للمشخص يحتاج لآلة زائدة على تعقله كقسيمه مع انه ليس كذلك ( قوله اى عايعينه ) كمشخصات و بالمشخصات التى تعينه من طول اوقصر وبياض اوسواد (قوله اجمالا ) اى لاتفصيلا لتعذره ( قوله يعمها صدقا) اى فى الصدق بحيث يحمل على كل واحد منها كأن يقال مثلا زيد مشار اليه اومفرد مذكر ( قوله اما العلم الجنسى الخ) جواب عما يقال ان العلم شامل لعلم الجنس كأسامة ودخوله لايصح وحاصل الجواب ان العلم فى كلام المصنف غير متناول لعلم الجنس لخروجه عن مورد القسمة وهو اللفظ الموضوع لمشخص اذ معناه كلى وهو الماهية فان قلت علم الجنس من اى قسم من اقسام الكلى قلت من اسم الجنس لانه عرفه سابقا باللفظ الموضوع للذات وتقدم ان المراد بالذات ماليس حدثا ولا امر كامنه ومن غيره وهذا شامل لعلم الجنس ولا يخفى ان هذا الشمول مبنى على ان علم الجنس موضوع للماهية من حيث هى والتحقيق كما يأتى انه موضوع للماهية المعينة فى الذهن وحينئذ فيكون مدلوله مشخصا كعلم الشخص لكنه لايدخل فى العلم فى كلام المصنف لان الكلام فى اللفظ الموضوع لمعنى مشخص

**قوله** بخصوصه )حال من الضمير فى لوحظ اى حال كون الشخص الواحد ملتبسا بخصوصه اومع خصوصه فالباء للملابسة او بمعنى مع لا للآلة والا لاقتضى ان الوضع للمشخص يحتاج لآلة كقسيمه مع انه ليس كذلك والخصوص مصدر بمعنى اسم الفاعل كما يدل عليه مابعده **قوله** عايعينه ) اى بمشخصات اوالمشخصات التى تعينه وبيان ذلك ان معنى زيد لوحظ وتصور ملتبسا بمشخصاته المميزة له عن غيره من طول اوقصر وسواد اوضده ثم وضع اللفظ بازائه **قوله** واما العلم الخ) جواب عما يقال لفظ العلم يتناول العلم الجنسى مع انه ليس مرادا وحاصل الجواب انه غير متناول له هنا لخروجه عن مورد القسمة وهو اللفظ الموضوع لمشخص اذ معناه كلى فان قلت علم الجنس من اى قسم من الاقسام حينئذ قلت من اسم الجنس لانه عرفه سابقا باللفظ الموضوع للذات وتقدم ان المراد بالذات مالا يكون حدثا ولا امر كامنه ومن غيره منسوبا احدهما للآخر وذلك يشمل علم الجنس ولا يخفى عليك ان هذا مبنى ان علم الجنس موضوع للماهية من حيث هى والتحقيق الذى ذكره المصنف فى التنبيه السادس من الخاتمة انه موضوع لها بقيد التعين فى الذهن وعليه فلا يظهر تقييد العلم بالشخص لان الجنسى موضوع لمشخص فى الذهن تأمل

قوله اقسام اربعة )اى عندالمصنف ومتابعيه خلافا للسعد ومتابعيه فى ان الموضوع له فيها كلى قوله غيره ) متعلق بمحذوف قدره الشارح بقوله حاصلا والضمير ﴿ ٧٦ ﴾ المضاف اليه عائد للفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما والمراد بالغير المتعلق كما نبه على ذلك الشارح قوله حاصلا فى متعلقه)اى ثابتا فيه ويجوز ان تكون فى سببية اى حاصلا بسبب غيره فيفيد ان معنى الحرف فيه لكن حصوله متوقف على انضمام الغير قوله بمعنى انه لايحصل) اشار به الى ماذكره العصام من ان المراد به زوال الابهام عن شئ حاصل المقتضى ان معنى الحرف حاصل قبل انضمام الغير كما فى سواد زيد فانه يتعين بانضمام زيد اليه لابمعنى انه يحصل به بل بمعنى انه يزيد تعينه به فلا ينتقض التعريف بامثاله واللفظ حقيقة فيما ذكره والاستعمال فى غيره فيه نوع من التجوز نعم لوقال يتصور بانضمام الغير لكان اظهر قوله وهو الحرف) اى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا ماالذى مدلوله معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه الحرف قوله واذ قد عرفت الخ ) اى من التنبيه المتقدم حيث قال فيه ماهو من هذا القبيل لايفيد التشخص الابقرينة للعهد الذكرى ( تقدم ) لتقدم ذكر مدخولها وافاد بذلك ان التفريع على ماذكر سابقا بواسطة انضمام امر اليه علم ما تقدم

تشخصا خارجيا والتشخص فى علم الجنس ذهنى فتامل (قوله اقسام اربعة) جعل هذه الاربعة موضوعة لمشخص وضعا عاما هو مذهب المصنف ومتابعيه ومذهب السعد ومتابعيه انها موضوعة لكلى كما تقدم( قوله لان مدلوله )اى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما ( قوله اما ان يكون معنى فى غيره) مثلا اذا قلت سرت من البصرة الى الكوفة فمعنى من الابتداء الجزئى وهو الربط الخاص الذى بين السير والبصرة الذى صير السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها والربط على هذه الكيفية لم يوجد له تحقق فى الخارج ولا فى الذهن الابالبصرة والسير فراد المصنف بالغير نفس المتعلق الذى هو السير والبصرة يعنى معنى العامل والمجرور (قوله اى حاصلا فى متعلقه ) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف فى غيره متعلق بمحذوف وان المراد بالغير المتعلق اعنى العامل والمجرور ان قلت ان المعنى الجزئى ليس مظروفا فى المتعلق المذكور اذ الربط الجزئى ليس مظروفا فى السير ولا فى البصرة ولا فى مجموعهما قلت ليس المراد بالظرفية حقيقتها بل المراد بالحصول فى المتعلق ان ذلك المعنى يتعين بانضمام ذلك المتعلق اليه كما اشار لذلك المصنف بقوله يتعين الخ ولما كان هذا الكلام يوهم ان لذلك المعنى وجودا فى نفسه ولكنه مبهم قال الشارح بمعنى الخ فاشار الشارح بقوله بمعنى الخ الى انه ليس المراد بالتعين زوال الابهام بل المراد به الحصول والثبوت لان زوال الابهام يقتضى ان معنى الحرف حاصل قبل انضمام الغير ولوقال المصنف يتصور بدل يتعين كان أظهر (قوله ولا فى الخارج) يطلق الحاصل فى الخارج على ما كان حاصلا فى خارج الذهن وان كان اعتباريا وعلى ما كان حاصلا فى خارج الاعيان والمراد هنا الاول ( قوله بل يتحقق ) اى فى خارج الذهن قوله ويتعقل اى فى الذهن فقوله بل يتحقق ناظر لقوله فى الخارج وقوله يتعقل ناظر لقوله فى الذهن (قوله وهو الحرف) اى واللفظ الموضوع لمشخص وضعا والذى مدلوله معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه الحرف ( قوله بان يكون معنى حاصلا فى نفسه الخ )مثلا الذى وهو وهذا كل منها موضوع لذات زيد ولذات عمرو ونحوهما وهذه الذوات مستقلة بنفسها لايتوقف تعقلها على تعقل غيرها لكن تلك الذوات مبهمة فتوضح بالصلة فى الاول وبالمخاطبة فى الثانى وبالاشارة الحسية فى الثالث(قوله حاصلا فى نفسه) اى بنفسه وقوله متحصلا الخ تفسير لماقبله ( قوله واذ قد عرفت ) اى من التنبيه المتقدم حيث قال فيه ماهو من هذا القبيل لايفيد التشخص الابقرينة وافاد الشارح بما ذكر ان التفريع على ما تقدم بواسطة انضمام امر اليه علم مما

قوله ان كانت فى الخطاب) يحتمل ان تكون فى زائدة اذ القرينة نفس الخطاب كما يؤخذ من قول الشارح فان مايفيد الخ ومن قوله فى التنبيه الاول من الخاتمة بانضمام قرينة من الخطاب حيث بين القرينة بالخطاب وان تكون من ظرفية المطلق فى المقيد لان الخطاب جزئى من جزئيات القرينة اوباعتبار ان يراد بالقرينة مطلق الخطاب وبالخطاب جزئياته وهى الخطاب باعتبار تقييده بالصدور عن المتكلم بالنسبة للمتكلم وبكونه مع مخاطب بالنسبة للمخاطب وبكونه متعلقا ﴿ ٧٧ ﴾ بغائب تقدم ذكره بالنسبة للغائب وهذا الاخير هو الذى اشار اليه المحشى قوله يعنى المخاطبة) اى وليس المراد بالخطاب ماقابل التكلم العصام الخاطب على المخاطب به على حد قولهم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف اى المخاطب به ونص عبارته الخطاب فى اللغة توجيه الكلام الى الغير للافهام ثم نقل الى الكلام الموجه الى الغير للافهام كذا فى التلويح والظاهر ان المراد هنا المنقول اليه ليكون على طبق كلامه فى الفوائد الغياثية حيث قال فالقرينة امافى الكلام وهو المضمر هذا كلامه قوله فيتناول الخ) اى حين اذ اريد بالخطاب المخاطبة ووجه التناول ان المخاطبة توجيه الكلام الى حاضر اعم من ان يكون الحاضر محققا او مقدرا فدخل فيه الغائب لانه حاضر تقديرا باعتبار سبق ذكره او حصوله فى العقل لكن ربما يقال الغائب لم يوجه له كلام فان قولك زيد ضرب مثلا انما وجه الى المخاطب حقيقة اوتقدير الاجل الاخبار بضاربية زيد سواء كان حاضرا تحقيقا اوتقديرا فالاولى فى تفسير الخطاب ليتضح الشمول لضمير الغائب ماذكره العصام قوله فان مايفيد) تعليل لصحة التمثيل بما ذكر وكذا يقال فيما بعده قوله من القرينة ) بيان لما قوله بذلك اللفظ متعلق بمراد وقوله بعضو متعلق بيشار قوله منهما )اى من هذا وذلك اى وشبههما وقوله من المعنى بيان لما قوله انما هو هذه)

تقدم وان ال فى القرينة للعهد الذكرى لتقدم ذكر مدخولها(قوله حين استعمالها) اى لا حين وضعها ( قوله لافادة التعين) اى لا لصحة الاستعمال ( قوله ان كانت فى الخطاب(يحتمل ان يكون فى زائدة لان القرينة نفس الخطاب كما يؤخذ من قول الشارح فان مايفيد الخ ويحتمل ان تكون للظرفية من ظرفية العام فى الخاص لان الخطاب جزء من جزئيات القرينة والمراد بظرفية العام فى الخاص تحققه فيه اى فالقرينة ان كانت متحققة فى الخطاب (قوله يعنى المخاطبة) اى التى هى توجيه الكلام للغير للافهام وليس المراد بالخطاب ماقابل المتكلم والغيبة لقصوره وعدم تناوله لضمير المتكلم والغائب ( قوله فيتناول الخ ) اى اريد بالخطاب المخاطبة يتناول الخ اما التناول لضمير المتكلم فلانك اذا وجهت الكلام لغيرك وقلت له انا فعلت كذا كانت تلك المخاطبة قرينة على ان المراد من الضمير خصوص ذاتك واما التناول لضمير الغائب فلان المخاطبة توجيه الكلام للغير كان ذالك الغير حاضرا حقيقة اوتقديرا فدخل الغائب لانه حاضر تقديرا باعتبار ذكره سابقا اوحصوله فى العقل وقوله فيتناول ضمير المتكلم والغائب اى كما يتناول ضمير المخاطب (قوله فان مايفيد ارادة المعنى )هذا تعليل لصحة التمثيل بما ذكره وكذا يقال فيما بعد واضافة ارادة للمعنى من اضافة الصفة للموصوف والارادة بمعنى المراد ومن القرينة بيان لما والاصل فان الامر الذى يفيد المعنى المراد الذى هو القرينة انما هو الخطاب (قوله وان كانت فى غيره) فى زائدة او المعنى وان كانت القرينة متحققة فى غير الخطاب وقوله فاما حسية اى فهى اما اشارة حسية الخ وجعل الاشارة حسية تبعا للآلة التى تحصل بها والا فالاشارة من المعانى (قوله بذلك اللفظ) متعلق بمراد وقوله بعضو متعلق بيشار وقوله المحسوسة وصف كاشف ( قوله منهما ) اى من هذا وذلك اى وشبههما وقوله من المعنى بيان لما وقوله انما هو هذا اى الاشارة الحسية والحاصل ان المراد منهما معنى فى ذاته وبحسب الوضع ولكن المعين له

اى الاشارة الحسية **قوله** الذى هو معين ) صفة المراد وقوله باعتبار تعينه متعلق بمعين وقوله بنسبة مضمون
تنازعه كل من يشار وتعينه والمراد بالمضمون المعهود انتسابه ﴿ ٧٨ ﴾ ثبوت المجئ مثلا فى المثال الآتى

وانما كان هذا المضمون قرينة عقلية لانه امر معنوى يدرك بالعقل **قوله** صلته) اى كل منهما والضمير فى اليه للمراد وفى اقترانها للصلة وفى به كل منهما والمعلوم والمعهود بالرفع صفتان لانتساب كما يدل عليه كلامه والمعنى كما يظهر بالتأمل اما قراءتهما بالجر فمحوج لتكلف عنه غنية بما ذكرنا **قوله** ولا يخفى) يحتمل ان يكون تحقيقا للمقام وازالة لما كاد ان يتوهم او توهم من كفاية الاشارة المذكورة على الوجه المتقدم بدون انضمام ماذكر ويحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف فى عد ذكر الانحصار المذكور والاظهر الاول **قوله** كانحصار) دخل تحت الكاف الاشارة والوصف وانما اتى بمثلا بعد الكاف الظاهرة فى التمثيل دفعا لتوهم كونها استقصائية **قوله** كما سيأتى فى تحقيقه ) اى فى التنبيه الثانى من الخاتمة **قوله** فقد يعود لمفهوم كلى ) كقولك الرجل اكرمته
وقوله قد يشار به الجنس كقولك عند ذكر الحيوان هذا كلى **قوله** يراد به كلى ) كقولك ﴿ أى ﴾

بحسب الاستعمال انما هو القرينة كالاشارة وكون الشئ معلوما من جهة غير معلوم من اخرى لاضرر فيه (قوله بان يشار الى المراد الخ) بيان للاشارة العقلية مثلا لفظ الذى وضع لزيد وعمرو ونحوهما من الافراد ولكن يتعين المراد منه عند الاستعمال بالصلة تقول جاء الذى كان معنا بالامس فالذى فى حد ذاته صادق بالذى كان معنا بالامس بغيره لوضعه لكل منهما لكن الصلة تعين المراد منه عند الاستعمال لكون مضمونها معلوم الانتساب لذلك المراد بين المتكلم والمخاطب (قوله الذى هو معين) صفة للمراد وقوله باعتبار تعينه متعلق بمعين وقوله بنسبة مضمون جملة تنازعه كل من يشار وتعينه وضمير اليه اولا وثانيا للمراد والمراد بمضمون الجملة المعهود انتسابه للمراد المصدر المتصيد من الجملة كالمجئ فى المثال الآتى وقوله معهود صفة المضمون وقوله انتسابه اى ثبوته نائب فاعل معهود (قوله انتساب مضمون صلة اليه ) اى ثبوت مضمون صلة كل واحد منهما اليه اى الى المراد وانما كان ثبوت المضمون قرينة عقلية لانه امر معنوى يدرك بالعقل (قوله المعلوم ) اى الانتساب وكذلك المعهود فالمعلوم والمعهود بالرفع صفتان للانتساب وقوله قبل اقترانها اى الصلة وقوله به اى بكل من الموصولين المذكورين وقوله لهما المتكلم والمخاطب وقد تنازعه كل من قوله المعلوم والمعهود (قوله كقولك لمن سمع الخ) اى فكل من المتكلم والمخاطب يعلم بمجئ واحد من بغداد لكن المخاطب لا يعلم هل هو فاضل اولا فتعلمه بانه فاضل ( قوله مشيرا) حال من الكاف فى قوله كقولك (قوله بنسبة مضمون الخ (اى بثبوت مضمون هذه الجملة وهو المجئ من بغداد (قوله باعتبار تعينه عنده ) متعلق بالمعين اى المعين عند المخاطب بأى طريق من طرق التعيين (قوله لا يخفى ان هذه الاشارة) القصد بهذا الاعتراض على المصنف وحاصله ان ثبوت مضمون الصلة لمن اشير اليه بالنسبة لا يفيد التعيين الا اذا كان مضمون الصلة ثابتا لواحد فقط لا لاشخاص اكثر من واحد والا كان التعيين غير حاصل وظاهر المصنف ان ثبوت مضمون الصلة يفيد التعيين مطلقا (قوله ان هذه الاشارة) اى العقلية كثبوت مضمون الصلة لمن اشير اليه بهذه النسبة (قوله كانحصار الخ ) دخل تحت الكاف الاشارة نحو جاء هذا الذى قام ابوه والوصف نحو جاء الذى قام ابوه الفاضل واتى بمثلا بعد الكاف الظاهرة فى التمثيل دفعا لتوهم كونها استقصائية ( قوله كما سيجئ تحقيقه) اى فى التنبيه الثانى من الخاتمة (قوله الى مفهوم كلى) اى نحو الرجل او الانسان اكرمته ( قوله قد يشار به الى الجنس) اى كما فى قوله عليه الصلاة والسلام انكم لتخضبون بهذا السواد اى بجنس الصبغ الاسود وكقولك عند ذكر الحيوان هذا كلى (قوله يراد به كلى)

الذى يصدق على كثيرين مفهوم الانسان مثلا **قوله** وتداجيب ) حاصله ان كلا من الاشارة بهذا الى الجنس ومن ارادة الكلى بالذى مثلا مجاز والكلام فى المداول الحقيقى فلا اشكال وان استعمل ضمير الغائب فى المفهوم الكلى حقيقة باعتبار كونه جزئيا ﴿ ٧٩ ﴾ اضافيا ضمير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا حقيقية او

اضافية هذا كلامه لكن سيأتى فى الكلام على التنبيه الثانى ان الحق ان الموصول كضمير الغائب فيما ذكر كما صرح به السيد قدس سره وحينئذ فاستعماله فى الكلى حقيقة كضمير الغائب تخصيص ضمير الغائب بهذا الحكم تحكم **قوله** الاربعة ) اى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول **قوله** حروف المبانى) وهى الحروف التى تبنى وتتركب منها الكلمة **قوله** كالالف والباء) تمثيل للاسماء فالباء مثلا موضوعة لكل فرد فرد مما صدق عليه **قوله** وكذا لفظ التعيين) والتشخص والجزئى فانها الفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار اى فانها موضوعة لكل فرد فرد مما صدق عليه كون الشئ معينا وكون الشئ مشخصا وكون الشئ غير صادق على كثيرين **قوله** كالكافية) اى فانها موضوعة لكل فرد فرد
مما صدق عليه الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة ويقال بنظير ذلك فى الشافية ويجاب عن هذا الاعتراض بأن المذكورات موضوعة للامر الكلى لا للافراد فقول المحشى فى اسماء الكتب انها من قبيل الوضع الخاص

اى كقولك الذى يصدق على كثيرين مفهوم الانسان مثلا (قوله وقد اجيب الخ) حاصله ان الاشارة بهذا للجنس واستعمال الموصول فى الكلى مجاز والكلام فى المدلول الحقيقى فلا اشكال واستعمال ضمير الغائب فى المفهوم الكلى حقيقى باعتبار كون جزئيا اضافيا لان ضمير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا حقيقية او اضافية هذا كلامه لكن سيأتى فى الكلام على التنبيه الثانى ان الحق ان الموصول كضمير الغائب فى كونه موضوعا للجزئيات مطلقا حقيقية او اضافية كما صرح به السيد وحينئذ فاستعماله فى الكلى الذى هو جزئى اضافى حقيقية كضمير الغائب فتخصيص الاقسام ويوافق السعد فى بعض الاقسام فيوافق السعد فى ضمير الغائب وكذا الموصول ويخالفه فيما عداه ( قوله اعترض عليه) اى المصنف (قوله الاربعة) اى وهى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول ( قوله حروف المبانى ) هى الحروف التى تبنى وتركب منها الكلمة (قوله كالالف والباء) تمثيل للاسماء فالباء مثلا اسم موضوع لكل فرد من الافراد التى استحضرها الواضع بقانون كلى وهو حرف شفوى وتلك الافراد هى الباآت الواقعة فى الكلمات مقرونة بالحركة كالباء فى بزيد وفى بسم الله وكذلك الالف وضعه الواضع لكل جزئى من الجزئيات التى استحضرها بقانون كلى وهو حرف جرفى وتلك الجزئيات كالف فى جاء وشاء ونحو ذلك (قوله وكذا لفظ التعيين) الاضافة بيانية وحاصله ان لفظ التعيين وضعه الواضع لكل فرد يصدق عليه كون الشئ معينا وتلك الافراد مثل كون زيد معينا وكون عمرو معينا وهكذا فتلك الافراد استحضرها الواضع بقانون كلى وهو كون الشئ معينا ووضع لها لفظ التعيين فكون الشئ معينا آلة للوضع لا انه الموضوع له ومثل التعيين التشخص والجزئى فالتشخص وضع الواضع لكل فرد يصدق عليه كون الشئ مشخصا مثل كون زيد مشخصا وكون عمرو مشخصا وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلى وهو كون الشئ مشخصا ووضع لها لفظ التشخص والجزئى موضوع لكل فرد يصدق عليه كون الشئ غير صادق على كثيرين وتلك الافراد مثل كون زيد لا يصدق على كثيرين وكون عمرو كذلك وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلى وهو كون الشئ غير صادق على كثيرين ووضع لها ذلك اللفظ وهو لفظ جزئى (قوله كالكافية والشافية ) اى فان كلا منهما موضوع لكل فرد مما يصدق عليه الفاظ

مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة وتلك الافراد الالفاظ المدلولة لهذه النسخة والمدلولة لهذه النسخة وهكذا استحضرات تلك الافراد بقانون كلى وهو الفاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة ووضع لها ذلك الاسم واجيب عن هذا الاعتراض بان حروف المبانى لانسلم انها موضوعة للجزئيات المستحضرة بقانون كلى حتى يرد نقض الحصر بها بل هى موضوعة للامر الكلى وكذا يقال فى لفظ التعيين وحينئذ فلا ينتقض الحصر بهما واما اسماء الكتب فقيل انها من قبيل علم الجنس وقيل من قبيل علم الشخص وعلى كل حال فلا ترد نقضا للحصر والخلاف فى كونها من قبيل علم الجنس او علم الشخص مبنى على خلاف آخر وهو ان الشئ هل يتعدد بتعدد محله او لا يتعدد فمن رأى التعدد قال اسماء الكتب من قبيل علم الجنس فاسم الكتاب عنده علم لنوع الالفاظ الذهنية المخصوصة ومن رأى عدم التعدد قال اسماء الكتب من قبيل علم الشخص فاسم الكتاب عنده علم على الالفاظ الذهنية المستحضرة فى ذهن المصنف ولا يقال ان جعله من قبيل علم الشخص مشكل مع تعدد المدلول لما علمت ان هذا القول مبنى على ان الشئ لا يتعدد بتعدد محله وان الالفاظ المستحضرة فى ذهن المصنف هى المستحضرة عند غيره وما قيل فى اسماء الكتب يقال فى اسماء العلوم والتفرقة بينهما بجعل احدهما من قبيل علم الجنس والآخر من قبيل علم الشخص لا وجه لها (قوله ولما كانت الاقسام) اى الاربعة الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف (قوله ليكون) اى لفظ الخاتمة مبتدا محذوف الخبر او بالعكس اى وحينئذ فتكون الخاتمة موافقة للمقدمة والتقسيم فى اعرابهما واما على ترك الواو فظاهره ان تشتمل خبر عن الخاتمة وحينئذ فلا تكون الخاتمة على سنن المقدمة والتقسيم فى اعرابهما (قوله ويحتمل ان يكون تشتمل حالا من المبتدأ) اى على مذهب سيبويه وقوله او من ضميره فى الخبر اى او من ضمير المبتدأ الكائن فى الخبر والاضافة لادنى ملابسة لان الضمير راجع للموصول لا للمبتدأ لكنه لما كان بمعناه كان كانه راجع اليه ثم ان هذين الاحتمالين انما يتجهان ان على جعل الخاتمة مبتدأ اما على جعلها خبرا فيكون جملة تشتمل حالا من الخبر او من ضميره الكائن فى المبتدأ فالاحتمالات اربعة اثنان فى جعل الخاتمة مبتدأ واثنان فى جعلها خبرا وبقى احتمالان ايضا وذلك بأن يجعل قوله تشتمل مستأنفا والخاتمة مبتدأ والخبر محذوف او بالعكس فالاحتمالات ستة يبقى النظام مع كل واحد منها عند عدم الواو (قوله ولا يحتاج الى الواو بقاء النظام) المراد بالنظام موافقة الخاتمة للمقدمة والتقسيم فى اعرابهما السابق والحاصل انه بذكر الواو يحصل النظام قطعا اذ لا يصح ان يكون تشتمل خبرا حينئذ لانه لا يقترن بالواو

للخاص مبنى على مذهب من يجعلها من حيز علم الشخص والتحقيق ماذكرناه وهو انها من حيز علم الجنس وقوله والتعدد اللفظى اعتبارى لا يبنى عليه شئ مثل تعدد زيد فى اماكنه غير صحيح فان التعدد فى الاول موجود فى آن واحد وهو شاهد صدق على كونه حقيقيا بخلافه فى الثانى كما يظهر بالتأمل واما اسماء العلوم كالفقه والنحو فمن حيز علم الشخص اذا عرفت ذلك فما اعترض به من هذه الامور ليس مما نحن فيه فلا يضر خروجها عنه ﴿والخاتمة﴾ **قوله** حال من المبتدأ) اى على مذهب سيبويه **قوله** او من ضميره) الاضافة لادنى ملابسة لان الضمير راجع للموصول لا للمبتدا لكنه لما كانه بمعناه كان كانه راجع اليه على ان ما ذكره انما يتجه على جعل الخاتمة مبتدأ اما على جعلها خبرا فالحال من نفس الخبر او من ضمير الموصول الواقع صفة للمبتدأ **قوله** ولا يحتاج للواو) الا انه بذكر الواو يحصل النظام قطعا اذ لا يصح كون تشتمل خبرا حينئذ



لانه لا يقترن بالواو وبعدم ذكرها حصوله محتمل بجعل الجملة حالية والمراد بالنظام موافقة الخاتمة للمقدمة والتقسيم فى اعرابهما السابق وقد يقال مع تكلف الشارح بما ذكر لم يحصل النظام لان المذكور بعد كل منهما اجزاؤه المشتمل هو عليها والمذكور بعدها امور خارجية لها تعلق بالمبتدأ او الخبر وجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر ويجاب عنه بان المراد ببقاء النظام بقاؤه من جهة الاعراب وان كان تمامه لا يحصل الا بحذف قوله وتشتمل فيتعذر عنه بأن لوحظ لفات التنبيه من اول الامر على ان المذكور فى الخاتمة علم مما تقدم ورعاية جانب المعنى اولى على ان لنا ان نعرب جملة تشتمل خبرا كما هو الظاهر  ونعتذر عن ترك اصل النظام بما ذكر اذ مراعاة النظام قدر يسير لا يقتضى تكلف هذا الحذف الخطير على ان العصام منع اعراب الشارح بان فيه حذف الموصول مع الصلة **قوله** تشتمل على كل منها) دفع بهذا ما يقال انه يلزم على ماذكر اشتمال الشئ على نفسه **قوله** ولما كان ما فيها الخ ) اشار به الى ان اطلاق التنبيهات على ماذكر ليس لكونها بديهية اولية بل لماذكره **قوله** التنبيه الاول ) اعلم ان المصنف سيصرح فى بعض التنبيهات بان ماذكر فيه علم من التقسيم السابق ولم يصرح بذلك فى البعض الآخر وهذا التنبيه من ذلك البعض مع انه كامثاله علم مما سبق فلعل السر فى التصريح فى البعض الاهتمام باظهار معلوميته من التقسيم لنوع خفاء فى علمه منه (٦) ( دسوق ) او انماذكره فيه لم يعلم الا من تقسيمه لا من كلام غيره بخلاف البعض الآخر فان مايذكر فيه معلوم من كلام غيره فلم يحل علمه على تقسيمه لئلا يتوهم انه لم يعلم الا منه كذا افاده العصام **قوله** اى الضمير الخ ) يدلك على ان مراد المصنف بالثلاثة ماذكره الشارح قوله فى ان مدلولاتها ليست معانى فى غيرها وقوله فهى اسماء لاحروف فاندفع ما عساه يقال الثلاثة كما تحتمل ماذكر تحتمل اثنين منها مع الحرف **قوله** مشتركة ) بكسر الراء **قوله** ليست معانى فى غيرها ) اى حاصلة فى غيرها وبذلك امتازت عن الحرف بعد مشاركتها له فى الوضع لمشخصات باعتبار امر عام **قوله** يعنى معانى الخ )

وبعدم ذكرها حصوله محتمل بجعل الجملة حالية او مستأنفة (قوله اى الخاتمة تشتمل على كل منها) اى على كل واحد من التنبيهات ودفع الشارح بهذا ما يقال انه يلزم على ماذكر من كون المراد بالتنبيهات الالفاظ اشتمال الشئ على نفسه لان الخاتمة الفاظ وهى نفس التنبيهات حيث كان المراد بها الالفاظ وحاصل الجواب انا نريد من الخاتمة الالفاظ المجملة ومن التنبيهات الالفاظ المفصلة وحينئذ فالاشتمال فى كلامه من اشتمال المجمل على المفصل ( قوله على كل منها ) الغالب على كل استعمالها فى الكل الجمعى وهو المراد هنا وقد تستعمل فى الكل المجموعى وهو غير صحيح هنا والا لماد الاشكال ( قوله ويحتمل الخ ) حاصله ان المراد بالخاتمة الالفاظ وبالتنبيهات المعانى وحينئذ فالاشتمال فى كلامه من اشتمال الدال على المدلول (قوله فلا يلزم الخ) اى فعلى كلا الاحتمالين لا يلزم الخ بل اشتمال المجمل على المفصل او الدال على المدلول (قوله ولما كان ما فيها الخ) اشار الشارح بهذا الى ان اطلاق التنبيهات على ماذكر ليس لكونها بديهية اولية بل لكون ماذكر فيها علم مما تقدم فى التقسيم اجمالا (قوله اطلق التنبيهات عليها) اى اطلق لفظ التنبيهات عليها اى على الالفاظ الدالة على المعانى التى علمت اجمالا من التقسيم (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف اى هذا الذى نشرع فيه وقوله الثلاثة مبتدأ وخبره مشتركة (قوله اى الضمير الخ) الدليل على ان مراد المصنف بالثلاثة ماذكره الشارح وهى ماعدا الحرف قوله بعد فى ان مدلولاتها ليست معانى فى غيرها وقوله فهى اسماء لاحروف فاندفع ما يقال الثلاثة كما تحتمل ماذكر الشارح تحتمل اثنين منها مع الحرف فالمعين لماذكره الشارح (قوله مشتركة) بكسر الراء (قوله ليست معانى فى غيرها) اى متحصلة بسبب غيرها وبذلك امتازت عن الحرف بعد مشاركتها له فى الوضع لمشخصات باعتبار امر عام (قوله يعنى الخ)

اشاربه ان المشترك فيماذكر حقيقة انما هو المعانى لا الالفاظ كما هو ظاهر المتن لانذكر وصف للمعانى لا للالفاظ **قوله** فى ان كلا) كان الاولى فى انهما اذهو المشترك فيه تأمل **قوله** معنى فى نفسه ) اى حاصل بنفسه لايحتاج فى حصوله وتصوره الى انضمام شئ بخلاف الحرف واما ﴿ ٨٢ ﴾ الاحتياج للقرينة فليس لتصور المعنى وحصوله فى العقل بل لتعين وتشخيص المراد من اللفظ كما سيعلم مما ننقله عن العصام **قوله** ملحوظ قصدا الخ) هذه الاوصاف كاشفة كما يعلم بالتأمل **قوله** وان كانت ) الواو للحال وان زائدة كما قالوا به فى مثل هذا التركيب وفيه ان الجملة ماضوية فعلها منصرف ولم تقترن بقد **قوله** تحصل ) اى من اللفظ وانما قيدنا بذلك لان تحصل ماذكر وتعقله فى حد ذاته يمكن من غير ضميمة كما افاده العصام **قوله** مما اى من الفاظ وضع بازائه اى ازاء كل من المدلولات ) اشار بذلك الى ان المراد بقول المصنف تحصل من الغير تحصلها من اللفظ كما تقدم او المراد تحصيل ان هذا المدلول هو المراد وبه يندفع ماقيل اذا لم تحصل تلك المعانى الا بالغير لزم معانى فى غيرها كالحرف لان معناه انما كان فى غيره لانه لايحصل الا بالغير وحاصل الدفع على ماذهب اليه السيد ان المراد بالتحصيل بالغير تميز المعنى الجزئى به كما عرفت لاتحققه ووجوده ( الى ) ذهنا وخارجا كما فى الحرف قال العصام ولقد احسن حيث قال تحصل بالغير ولم يقل تتعين بالغير كما قال فى الحرف فغير العبارة اشارة الى تفاوت المعنى **قوله** بانضمام قرينة اليها ) اى الى المدلولات على تقدير مضاف اى دوالّ

اشاربهذا ان المشترك حقيقة فيماذكر من الاستقلال بالمفهومية انما هو المعانى لا الالفاظ كما هو ظاهر المتن وذلك لان الاستقلال بالمفهومة وصف للمعانى لا للالفاظ فلو قال المصنف الثلاثة مدلولاتها مشتركة فى كونها ليست معانى فى غيرها كان اولى ( قوله فى ان كلامنها ) اى فى ان كل واحد منها وكان الاولى ان يقول فى انها لان هذا هو المشترك فيه (قوله بتمامه) اى مع تمامه واعلم ان الاسم معناه مستقل بالمفهومية ومعنى الحرف غير مستقل والفعل يدل على الحدث الزمان وكل منهما مستقل وعلى نسبة الحدث للزمان وهى غير مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فقوله المصنف فى ان مدلولاتها مراده المدلول المطابقى اى فى ان مدلول كل واحد منها بتمامه ليس معنى فى غيره بل فى نفسه فخرج بقيد التمام الفعل كما خرج الحرف بقوله ليس معنى فى غيره وحينئذ فتفريع قوله بعد فهى اسماء ظاهر والاعتراض عليه بان ماتقدم انما ينتج انها ليست حروفا الصادق بكونها اسماء اوافعالا فكان عليه ان يذكر قيدا يدفع به احتمال كونها افعالا وحاصل الدفع انه لاحاجة لذكر مايخرجه لان المراد المدلول المطابقى اى المدلول بتمامه لا مايشمل التضمنى فتأمل (قوله معنى فى نفسه) اى حاصل بنفسه لايحتاج فى حصوله وتصوره الى انضمام شئ بخلاف الحرف واما الاحتياج للقرينة فليس لتصور المعنى وحصوله فى العقل بل لتعيين المراد من اللفظ (قوله ملحوظ قصدا) اى بخلافه معنى الحرف فانه غير ملحوظ قصدا بل انما لوحظ لاجل تعرف حال الطرفين وهذا الوصف كاشف لما قبله ومابعده لازم له (قوله وان كانت الخ) الواو للحال وان زائدة لايقال ان الجملة ماضوية فعلها متصرف وهى اذا وقعت حالا يجب اقترانها بقد لانا نقول من التزم اقترانها بقد اكتفى بتقديرها كما فى قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها اى وقد فتحت (وقوله تحصل بالغير) فيه انه اذا لم تحصل تلك المعانى الا بالغير لزم ان تكون تلك المعانى فى غيرها كالحرف فان معناه انما كان فى غيره لانه لايحصل الا بالغير وهذا مناف لما قدمه من ان تلك المعانى ليست فى غيرها واجيب بان المراد بالتحصل بالغير التعين والتميز به لا التحقق والوجود الذهنى به حتى تحصل المنافاة (قوله متحصلا فى العقل) اى متعينا ومتميزا فيه (قوله بحسب فهمه ) اى باعتبار فهم كل (قوله مما وضع) اى من اللفظ الذى وضع بازاء كل من المدلولات ( قوله الا بانضمام قرينة اليها ) اى

لان الضم اليها الى المدلول كذا قيل وفيه ان الضم للدال يلزمه الضم للمدلول فلاحاجة الى التقدير **قوله** اى اذا كانت ) اشارة الى ان الفاء فى قوله فهى للتفريع اه محشى قال العصام ما معناه ولاحاجة فى التفريع على ماسبق الى اعتبار امر فيه يرفع احتمال كونها افعالا من ان المراد بمدلولها التضمنى لا المطابقى كما اشار اليه الشارح بقوله بتمامها او من تأويل **قوله** فهى اسماء بانها ليست حروفا لانها عبارة عما دخل تحت الموضوع لمشخص فاذا لم يكن مدلولها فى غيرها تعين كونها ﴿ ٨٣ ﴾ اسماء اذ الفعل ليس عما دخل تحت الموضوع لمشخص تأمل **قوله** لان الاسم الخ) من قبيل الاستدلال بالحد على المحدود اه محشى قال شيخنا الملوى اى وذلك لايصح لان المقصود من الحد التصور ومن الدليل التصديق والجواب ان ذكره ليس على وجه التعريف على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق **قوله** التنبيه الثانى **قوله** الاشارة العقلية) اى المعهودة التى هى قرينة الموصول لا مطلق الاشارة العقلية والا لما صح انها لا تفيد التشخص ولم ينطبق ماذكره من الدليل على مدعاه لجواز ان تكون الاشارة العقلية مفيدة الجزئى بان يراد بها الصلة مع الانحصار ولو قال القرينة العقلية لكان اظهر فى ارادة المعهود وكانه اختار ما اختار للاشارة الى ان القرينة العقلية يطلق عليها لفظ الاشارة كالحسية كذا افاده العصام **قوله** اما كون القيد) اى الصلة وقوله مجرد الصلة اى الصلة المجردة عن الانحصار الخارجى **قوله** لايدل الا على انتساب الخ) اى فالمفهوم حينئذ من الذى ضرب تقييد مفهوم الذى بنسبة الحدث الذى هو الضرب اليه وهو كلى فلا يفيد التشخص **قوله** فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع الخ) قال المحشى فيه بحث اذ لانسلم ان المفهوم الامر الكلى لان العلم بالوضع يقتضى فهم المعنى الذى وضع له اللفظ اه واقول الذى يقتضيه العلم بالوضع انما هو كون الموضوع له الجزئى ولا كلام فيه انما الكلام

الى المدلولات اى الى دوالها فالضمير للدلوت والكلام على حذف مضاف لان الضم للدال لا للمدلول كذا قيل وقد يقال الضم للدال يلزمه الضم للمدلول وحينئذ فلاحاجة الى تقدير المضاف (قوله اى اذا كانت الخ) اشار بهذا الى ان الفاء فى قوله فهى للتفريع (قوله لاحروف) اى ولا افعال لما تقدم (قوله لان الاسم مايكون تمام معناه كذلك) فيه مناقشة من وجهين الاول ان قول المصنف فهى اسماء اذا كان مفرعا على ماقبله كان دليله ذلك المفرع عليه الثانى ان فى الاستدلال بالحد على المحدود وذلك لايصح لان المقصود من الحد التصور ومن الدليل التصديق واجيب عن الاول بانا نلاحظ فى استدلال الواقع فكانه قيل والاخبار بانها اسماء سنده الواقع لان الاسم فى الواقع الخ وعن الثانى بان قوله لان الاسم الخ ليس القصد به التعريف بل الحكم بالمعنى لان الاسم شئ يحكم عليه بكذا لانه يتصور هكذا فهو على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق (قوله التنبيه الثانى) حاصله انه لما ذكر فى التنبيه الاول ان الضمير واسم الاشارة والموصول مشتركة فى استقلال مدلولاتها بالمفهومية ذكر هذا التنبيه انها تفترق من جهة ان القرينة فى الضمير وهى المخاطبة وفى اسم الاشارة وهى الاشارة الحسية تفيد التشخص والتعين وان القرينة فى الموصول وهى اشارة العقلية لاتفيد ذلك (قوله الاشارة العقلية) اى المعهودة التى هى قرينة الموصول وهى الصلة لا مطلق الاشارة العقلية والا لما صح مادعاه من انها لاتفيد التشخص ولم ينطبق ماذكره من الدليل على مادعاه لجواز ان يراد بالاشارة العقلية الصلة مع الانحصار (قوله اما كون القيد ) اى الذى هو الصلة ( قوله الى ان مجرد الصلة ) اى الى ان الصلة المجردة عن الانحصار الخارجى (قوله لايدل الا على انتساب الخ) وذلك لان قام ابوه من قولك الذى قام ابوه انما يدل على ثبوت قيام الاب لذات ما وانتساب مضمون هذه الجملة الى ذات ما كلى لصدقه بالانتساب لزيد وعمرو وغيرهما ( قوله فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع الخ) فيه انه اذا كان عالما فلا يفهم منه الا الجزئى لان العلم

فى المعنى الذى يدرك من اللفظ عند سماعه ويكون اللفظ دالا عليه بالنظر لذاته ولاريب فى ان المدرك من لفظ الذى من غير تقييد بصلة تقتضى تعيين المراد منه انما هو الكلى وان علم فى تلك الحالة الموضوع له فى الجزئى لكن لم يتعين ذلك الجزئى بعدلمدم لزوم الصلة تأمل **قوله** وحده) اى حالة كون الموصول منفردا عن الاشارة العقلية التى هى الصلة **قوله** ليس الاالخ) اى وهو المفهوم الكلى الصادق على الافراد **قوله** بخلاف الخ) اضافة قرينة لمابعدها بيانية **قوله** فاذلك الخ) فى وصف اللفظ بالجزئية والكلية تجوز من وصف المدلول بوصف الدال اذلا يوصف بهما حقيقة الا المعنى **قوله** وفيه) اى فى كون الموصول كليا بحث حاصله ان المصنف تقدم له فى التقسيم ان الموصول موضوع لمشخص فكيف يجعله هنا كليا ﴿ ٨٤ ﴾ **قوله** وعدم فهم الخ) اى ان كانت

شبهته عدم فهم السامع المعنى الجزئى دفعت بان ذلك لايقتضى الكلية كما فى الاعلام المشتركة فان السامع للفظ زيد مع وجود عشرة اشخاص مثلا هو اسم لكل احد منهم لايفهم منه معينا منهم مع ان مدلوله جزئى اتفاقا **قوله** لا يوجب الكلية ) كان الظاهر لا يسوغ لان عدم الوجوب يصدق بالجواز مع ان عدم فهم المعنى المعين من الموصول ونحوه لايجوز الحكم عليه بالكلية هذا ان خص المعنى بماذكر اما اذا اريد العموم فالعبارة على ظاهرها **قوله** اللهم الاان يقال) حاصله ان لمصنف انما جعل المواصول كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظاته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار الخارجى لانه جعله كليا

بالوضوع يقتضى فهم المعنى الذى وضع له اللفظ فالاولى ان يقول فمن حيث ان المفهوم للسامع بدل قوله العالم بالوضع واجيب بان الذى يقتضيه العلم بالوضع انما هو كون الموضوع له الجزئى ولا كلام فيه وانما الكلام فى المعنى الذى يدركه من اللفظ عند سماعه ويكون اللفظ دالا عليه بالنظر لذاته ولايشك ان المعنى الذى يدرك من اللفظ الذى عند سماعه مجردا عن الصلة انما هو الكلى وان كان عالما فى تلك الحالة بان الموضوع له الجزئى لكنه لم يتعين لعدم الصلة والحاصل ان من سمع لفظ الذى ولو كان عالما بوضعه الجزئيات لايفهم منه الامطلق مفرد مذكر الذى هو آلة لملاحظة الجزئيات ولايفهم منه جزئيا لعدم الصلة (قوله وحده) اى حالة كون الموصول منفردا عن الصلة (قوله حين الاطلاق) اى حين اطلاق الموصول وعدم تقييده بالصلة وهذا كالتفسير لقوله وحده (قوله الذى هو آلة الخ ) وهو مفرد مذكر ( قوله ولاشك انه ) اى ما ذكر من الآلة ( قوله فلايفهم السامع ) اى سواء كان عالما بوضعه اولا ( قوله قرينة الخطاب ) الاضافة بيانية والمراد بالخطاب المخاطبة (قوله فلذا كانا جزئيين) فى وصف اللفظ بالجزئية والكلية تجوز من وصف المدلول بوصف الدال لان الذى يوصف بهما حقيقة انما هو المعنى ( قوله وفيه بحث ) اى فى كون الموصول كليا بحث وحاصله ان المصنف تقدم له فى التقسيم ان الموصول موضوع لمشخص فكيف يجعله هنا كليا فكلامه هنا مضارب لكلامه السابق ( وعدم فهم السامع المعنى ) اى المعنى الذى هو الجزئى (قوله لايوجب الكلية) اى لايقتضى الكلية الاترى الاعلام المشتركة فان السامع للفظ زيد مثلا مع وجود عشرة اشخاص مثلا هو اسم كل واحد منهم لايفهم منه معينا منهم مع ان مدلوله جزئى اتفاقا (قوله اللهم الاان يقال الخ) حاصله ان

(المصنف)

حقيقة حتى يقتضى عدم استقامة كلامه وافاد العلامة المحشى ان ماذكر يقتضى ارتفاع الفرق لان الباب مفتوح فى الكل فانها باعتبار بعض ملاحظاتها كلية على ان القرينة الموصول لو اعتبرت بتمامها وهى مضمون الصلة مع الانحصار الخارجى لم تكن مفيدة للجزئية دائما كما يفيده كلامه بل تارة تفيد الجزئية كما اذا استعمل الموصول فى جزئى نحو الذى جاء من بغداد زيد وتارة تفيد الكلية كما اذا استعمل الموصول فى كلى هو جزئى اضافى نحو الذى جاء من بغداد رجل وحينئذ فلا مانع من عده جزئيا نظرا للاول وكليا نظرا للثانى وعليه يحمل كلام المصنف فى الموضعين



المصنف انما جعل الموصول هنا كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظاته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار الخارجى لانه جعله كليا حقيقة حتى يقتضى عدم استقامة كلامه واتى بقوله اللهم اشارة الى بعد هذا الجواب حيث استعان بالله على استقامة اذ المعنى يا الله اعنى على استقامة هذا الجواب ( قوله من مجرد قرينة الصلة ) اضافة قرينة للصلة للبيان واضافة مجرد لمابعده من اضافة الصفة للموصوف اى نظر الفهم السامع من الصلة المجردة اى عن الانحصار الخارجى وقوله الاشارة العقلية مرادف لماقبله وهو الصلة ( قوله مع قطع النظر الخ) الاول ان يقول اى مع قطع النظر عن الانحصار الخارجى لان هذا بيان لما جردت عنه قرينة الصلة وقوله مع قطع النظر عن الانحصار اى انحصار الصلة عن الموصول واما لو نظر للصلة مع انحصارها خارجا فى الموصول كان المفهوم منه مشخصا ( قوله لاالى انه كلى) اى نظرا الى انه كلى حقيقة (قوله والافلايستقيم كلامه ) اى والا بان قلنا انه عده كليا نظرا الى كونه كليا حقيقة وفى الواقع فلايستقيم كلامه فى التفرقة لانك اذا التفت الى القرينة المفيدة للتشخص المحتاج اليها فى التعيين كان الجميع مشخصا فيبطل كون الموصول كليا ويكون مثل الضمير واسم الاشارة فى ان كل واحد منها جزئى وان لم ينظر للقرينة المفيدة للتشخص كان الجميع كليا فقوله والادخل تحته صورة واحدة وقوله فلا يستقيم كلا اى فى التفرقة بين الموصول وبين الضمير واسم اشارة حيث جعل الاول كليا والاخرين جزئيين (قوله اذ القرينة المفيدة للتشخص) اى التى هى مجموع الصلة والانحصار الخارجى بالنظر للموصول والاشارة الحسية بالنظر لاسم الاشارة والمخاطبة بالنظر للضمير ( قوله المحتاج اليها فى استعمال ) الاولى المحتاج اليها فى التعيين الاان يقال مراده المحتاج اليها فى استعمال لاجل التعيين وقوله ان اعتبرت اى فى الثلاثة فلافرق بين الامور الثلاثة فى كونها جزئيات (قوله وان لم تعتبر) اى فى الثلاثة وقوله فلا فرق ايضا اى فى كونها كليات (قوله لكن لما كان الخ) هذا جواب عما يقال هلا جعل الضمير واسم الاشارة كليين مجازا كالموصول اذ الثلاثة مشتركة فى كونها جزئية ان لوحظت قرينة التعين والتشخص وكلية ان لم تلاحظ فجعله الموصول كليا مجازا دون اخويه وحينئذ فالتفرقة التى فرق بها فاسدة وحاصل الجواب ان قرينة الاشارة والضمير معينة قطعا بخلاف قرينة الموصول فان الظاهر والمتبادر منها انها الصلة فقط دون الانحصار الخارجى وان كان فى الواقع انها مجموع الامرين فقرينة الموصول بحسب الظاهر والمتبادر منها لاتفيد التعيين فصحت التفرقة لكن لما كان المعتبر ظاهرا من القرينة اى من قرينة الموصول هو مضمون الصلة اى واما فى الواقع فالقرينة هو مضمون الصلة

فعلى هذا قوله الاشارة العقلية لاتفيد التشخص قضية مطلقة اى حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع بالفعل لادائمة اى حكم فيها بدوام السلب **قوله** والاشارة العقلية ) عطف تفسير **قوله** مع قطع ) لو اتى باى قبل مع لكان اوضح لان ماذكر بيان لماجردت عنه القرينة **قوله** والا فلا يستقيم كلامه ) اى الا ننظر الى الموصول مع مجرد قرينة الصلة وذلك صادق بصورتين الاولى ان ينظر اليه مع تمام القرينة الثانية ان ينظر اليه مجردا عن القرينة اصلا **قوله** اذ القرينة الخ ) رد للصورة الاولى وقوله وان لم تعتبر رد للصورة الثانية **قوله** ظاهرا ) اى واما فى نفس الامر فالمعتبر ماذكر مع انحصار الخارجى مثلا

﴿التنبيه الثالث﴾ **قوله** الفرق بين العلم والمضمر) قد يقال علم مما سبق ايضا الفرق بين العلم واسم اشارة وبينه
وبين الموصول وبينه وبين الحرف فلم اقتصر على ماذكر فان اجيب بان وجه التخصيص عدم افادة تقسيم غيره
للفرق بين غيرهما لكونه لم يذكر فى تقسيمه الاهما قيل عليه ان المصنف لم يسند علم الفرق الى تقسيم الغير وانما اسنده الى
تقسيمه ولاشك ان الفرق بين العلم والثلاثة فهم منه وان اجيب بان وجهه استقامة مرجع الضمير الآتى فى قوله
اليهما قيل عليه انه كان يمكنه ان يظهر فيقول الى الضمير والعلم وقد يجاب بانه لما كانت الاربعة مشتركة فى الوضع
للجزئيات باعتبار امر عام كان الفرق بين احدها والعلم فرقا بينه وبين بقيتها **قوله** حيث صرح بخصوص المعنى
الخ ) اعترض بان هذا ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك اما هو ﴿ ٨٦ ﴾ فلم يحصل الفرق بينه وبين المضمر
بالنسبة للمعنى مع انه اخوج
الاعلام للفرق واجيب بانه
ليس المراد بخصوص المعنى
وحدته كما هو الظاهر بل
المراد تعينه وتميزه سواء
اتحد اوتعددا ويبقى على
ظاهره المراد وحدة بالنظر
الى خصوص الوضع له
وحينئذ فيعم المشترك كما
افاده المحشى **قوله** دون
اسم الاشارة ) كان عليه
ان يقول والموصول لانه كما
علم فساده بالنسبة لاخراج
اسم الاشارة علم فساده
بالنسبة لاخراج الموصول
وقد يعتذر عن عدم ذكر
الموصول بحكمه عليه فى
التنبيه الثانى بانه كلى
وعليه فلا يكون التقسيم
بالنسبة الى اخراجه فاسدا
كما افاده العصام وماذكر لا يأتى فى الحرف عليه ان يقول دون اسم الاشارة والحرف **قوله** ( اى
ظنا ) اى اعتقاد اوعبر عنه بالظل اشارة الى ضعفه وانما ظنوا ذلك امالانهم ظنوا ان اسم الاشارة موضوع
للقدر المشترك والضمير للجزئيات فجعلوا التعين فى الاول مستفادا من القرينة وفى الثانى مقتضى الوضع واما
لانهم ظنوا ان كلا منهما موضوع للجزئيات الملحوظة بالقدر المشترك الا انهم جعلوا اسم الاشارة غير مفيد
للتعين المعتبر فى وضعه والضمير مفيدا له وكان منشأ هذين الظنين انهم حين اطلاق الضميمة فهموا من لفظ
الضميمة التعين من غير ضميمة من المستعمل الى اللفظ فظنوا ان الضمير يفيد التعين بنفسه ولم يتفطنوا الى ان

مع الانحصار الخارجى (قوله حكموا بان قرينة الموصول هى الصلة والاشارة
العقلية ) اى وهما لا يفيد ان التعين بخلاف قرينة الضمير او اسم الاشارة وعطف
الاشارة العقلية على الصلة مرادف (قوله على ذلك) اى على ماذكر من القرينة
الظاهرية لا على القرينة فى الواقع التى هى مجموع الصلة والانحصار الخارجى
اذلا تأتى التفرقة المذكورة كما علمت ( قوله الفرق بين العلم والمضمر ) فيه انه
قد علم مما سبق ايضا الفرق بين العلم واسم الاشارة وبينه وبين الموصول وبينه
وبين الحرف فلم اقتصر المصنف فى الفرق على ماذكر من الضمير واجيب بانه لما
كانت الاربعة وهى الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف مشتركة فى الوضع
للجزئيات باعتبار امر عام كان الفرق بين احدها فرقا وبين العلم وبقيتها
وانما خص المضمر بالذكر لكونه اشرفها (قوله حيث صرح بخصوص المعنى الخ )
اعترض بان هذا الفرق ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك واما هو فلم يحصل الفرق
بينه وبين المضمر بالنسبة للمعنى مع انه احوج الاعلام للفرق واجيب بان العلم
المشترك يعتبر فيه كل وضع على حدة فخصوص المعنى فيه حاصل بهذا الاعتبار (قوله
وتعدد المعنى الخاص) اى فكل من العلم والضمير موضوع لجزئى ويستعمل فيه
والخلاف بينهما من جهة ان الوضع فى الاول جزئى وفى الثانى كلى ومعنى اول
الذى وضع له جزئى مخصوص بخلاف الثانى (قوله اليهما) اى الى العلم والضمير
(قوله دون اسم الاشارة ) كان عليه ان يقول والموصول والحرف لانه كما علم فساده
بالنسبة لاخراج اسم الاشارة علم فساده بالنسبة لاخراج الموصول والحرف وقد
يعتذر عن عدم ذكره الموصول بحكمه عليه فى التنبيه الثانى بانه كلى وعليه فلا
يكون التقسيم بالنسبة لاخراج فاسدا (قوله كما فعله) اى ذلك التقسيم ( قوله ظنا )

هناك ضميمة لازمة حين الاطلاق من خطاب او تكلم او سبق مرجع ولم يفهموا من مجرد اطلاق اسم الاشارة التعين
مالم يضم اليه عمل هو الاشارة الحسية افاد ذلك العصام وكلام المصنف محتمل للامرين وان حمله الشارح على الاول
تأمل **قوله** الا انه) اى اسم الاشارة اى مدلوله اذ المتعين بالقرينة انما هو المدلول لا اللفظ ﴿التنبيه الرابع﴾ **قوله**
من هذا التقسيم ) اى حيث قال فيه والثانى اى اللفظ الموضوع لمشخص مدلوله اما ان يكون معنى فى غيره يتعين
بانضمام ذلك الغير اليه اى لا يحصل فى الذهن ولا فى الخارج الا انضمام ذلك المتعلق اليه وهو الحرف **قوله** ان معنى
قول النحاة الخ ) يخفى ان ماذكره ﴿ ٨٧ ﴾ مبين معنى قول النحاة معنى فى غيره فقط لا ذلك المقول بتمامه فكان
الاولى ان يقول ان معنى
قول النحاة معنى فى غيره الخ
**قوله** انه لا يستقل
بالمفهومية ) اى لا يستقل
معناه بفهمه من لفظ الحرف
الموضوع له بل لابد من
انضمام المتعلق اى وليس
معناه اى الحرف ثابت فى
الغير الذى هو المتعلق كما
هو ظاهر العبارة **قوله**
بل يكون الخ )انما احتاج
لذلك مع فهمه مما قبله لصدق
ماقبله بأن لا يكون ملحوظا
مطلقا وهو غير مراد **قوله**
وعلى انه ) اى ملحوظا
على انه اى معنى الحرف
وسيلة الى ملاحظة غيره
وهو المتعلق ان قيل كيف
يكون معنى الحرف وسيلة
وآلة للمتعلق مع ان معناه
لا يوجد ذهنا ولا خارجا
الا بالمتعلق كما صرح بذلك
الشارح فى التقسيم فمعنى
الحرف متأخر عن المتعلق
والوسيلة والآلة يجب ان تكون متقدمة قلت ليس المراد بالغير المتعلق حتى يلزم ماذكرت وانما المراد به ربط معنى
العامل بمعنى المجرور بقرينة قوله قياسيا فى وجعله آلة لتعرف حالهما ومرآة لمشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط
ولاشك انه لا يتحقق ايصال معنى السير الى البصرة وربطه به الا بواسطة معنى الحرف او يقال ان قوله لا يوجد
ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق اى بالنسبة للسامع وكونه وسيلة وآلة بالنسبة للمتكلم فلا منافاة او يقال المراد انه
وسيلة وآلة لملاحظة حال المتعلق ووصفه والمتوقف عليه وجود معنى الحرف ذهنا وخارجا انما هو ذات المتعلق

اى اعتقادا منه وعبر عنه بالظن اشارة لضعفه وحاصله ان ذلك البعض ظن ان اسم
الاشارة موضوع للقدر المشترك والضمير للجزئيات وجعل التعين فى الاول
مستفادا من القرينة وفى الثانى بمقتضى الوضع ( قوله الا انه ) اى اسم الاشارة
وقوله يتعين اى مدلوله لان المتعين بالقرينة المدلول لا اللفظ وقوله فى استعماله
متعلق بيتعين والاصل ظنا منه ان اسم الاشارة يتعين مدلوله فى حال استعماله
فى معين بقرينة الاشارة الحسية (قوله ومدلول الضمير )بالنصب عطفا على قوله
ذلك(قوله من ان التعين فيه) اى فى اسم الاشارة (قوله مفعول له )اى او منصوب
بنزع الخافض اى لظنه والاول اولى لانه قياسى والثانى سماعى (قوله بين لك من
هذا التقسيم )اى حيث قال فيه والثانى اى اللفظ الموضوع لمشخص مدلوله اما ان
يكون معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه اى لا يحصل فى الذهن ولا فى
الخارج الا بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف (قوله انه لا يستقل الخ) اى ان معنى
الحرف لا يستقل بفهمه من لفظ الحرف الموضوع له بل لابد من انضمام المتعلق
اليه ولاشك ان هذا مبين لمعنى قول النحاة الحرف يدل على معنى فى غيره وقوله انه
لا يستقل بالمفهومية اى وليس معناه ان معنى الحرف مظروف فى غيره وكونه
مستقلا بالمفهومية او غير مستقل شئ آخر فالماء اذا كان فى الكوز مثلا كان
مظروفا فيه ومع ذلك هو مستقل بالمفهومية فكون الغير ظرفا للشئ لا ينافى استقلاله
بالمفهومية(قوله بأن لا يكون الخ ) هذا تفسير لغير المستقل بالمفهومية وقوله قصدا
وبالذات بمعنى واحد (قوله بل يكون ملحوظا تبعا ) انما احتاج لذكر هذا مع فهمه
مما قبله لصدق ماقبله بأن لا يكون ملحوظا اصلا وهو غير مراد(قوله وعلى انه) اى
وملحوظا على انه اى معنى الحرف وسيلة لملاحظة غيره وهو المتعلق كالعامل ان
قلت كيف يكون معنى الحرف وسيلة لملاحظة المتعلق مع ان معنى الحرف لا يوجد

ذهنا ولاخارجا الافى متعلق كاصرح بذلك الشرح فى التقسيم وحينئذ فمنى الحرف متأخر عن المتعلق والوسيلة يجب ان تكون مقدمة قلت كلام الشارح فيه حذف مضاف والاصل وعلى انه وسيلة الملاحظة حال ووصف غيره وهو المتعلق فمنى الحرف يتوقف وجوده ذهنا وخارجا على ذات المتعلق ووصف المتعلق وحاله يتوقف ملاحظة على معنى الحرف فمنى من فى قولك سرت من البصرة وهو الابتداء الجزئى لم يلاحظ لذاته بل اعتبر وسيلة الملاحظة حال السير ووصفه وهو كونه مبتدأ من البصرة لا لملاحظة ذات السير والحاصل ان معنى الحرف لم يلاحظ على انه وسيلة للمتعلق حتى يجب تقدمه عليه ذهنا وخارجا بل وسيلة لملاحظة وصفه وهذا لاينافى تقدم ذات المتعلق عليه فى الذهن والخارج (قوله وهذا المعنى) اى كون الشئ لايلحظ قصدا بل تبعا (قوله المعانى الخ) حاصله ان المعنى الواحد بالشخص قد يكون ملحوظا قصدا وبالذات من جهة وقد يكون ملحوظا تبعا من جهة فقول الشارح ان المعانى اى جنس المعانى التحقق فى معنى واحد (قوله بل على انها آلة) اى بل مقصودة على انها آلة (قوله ومرآة) اى وكالمرآة قوله لمشاهدة ماسواها اى لادراك ماسواها اى لادراك حال ماسواها وهذا مرادف لماقبله (قوله والتعقل) عطف تفسير ومن هذا الكلام يعلم ان قولهم الحكم على الشئ وبه فرع عن تصوره ليس المراد بتصوره مطلق ادراكه بالمراد تصوره من حيث انه مقصود لذاته لامن حيث انه وسيلة لشئ آخر فتأمل (قوله واستوضح ذلك) ليس المراد من ذلك الطلب بل المراد ايضاح المقام وحينئذ فالسين والتاء زائدتان للتوكيد والمعنى وايضاح ذلك يعلم من قولك لانهما للطلب والمعنى واطلب وضوح ذلك كما قيل (قوله من حيث انها حالة) اى رابطة بين زيد والقيام قوله وآلة لتعرف حالهما اى وآلة لافادة حالهما اى حال زيد والقيام اى وصفهما فهى تفيدان زيدا حاله المتصف به القيام وان القيام متصف بكونه منسوبا لزيد ومتعلقا به (قوله فكانها مرآة الخ) الكائنة باعتبار المرآة الحسية ولافهى مرآة معنوية قطعا وغير حسية قطعا فقوله فكانها مرآة يعنى حسية وقوله لمشاهدتهما اى زيد والقيام اى لمشاهدة حالهما (قوله ولذلك) اى لاجل كونها رابطة بين الامرين وليست ملحوظة قصدا (قوله لايمكن لك) اى لايسوغ لك فقد ضمن يمكن معنى يسوغ فلذا عداه باللام والافكان الواجب ان يقول لايمكنك وانما ارتكب التضمين لان الامكان فى حد ذاته لامانع منه وانما كان الحكم عليها اوبها لايسوغ لان صحة الحكم على الشئ اوبه فرع عن قصد تصوره وهى فى هذه الحالة غير مقصودة (قوله واما فى الحالة الثانية) اى وهى النسبة من حيث التعبير عنها بنسبة (قوله ومدركه بالقصد) تفسير لماقبله (قوله بانها من الباب النسب)

قوله واستوضح ذلك) اى اطلب وضوح ذلك مما ذكر قوله وآلة لتعرف حالهما) أى حال زيد والقيام فيه نظير ماتقدم فان النسبة لاتوجد الابهما فكيف تكون آلة مع ان الآلة لابد ان تكون مقدمة واجيب بأن المتوقف عليه وجودها ذاتهما والذى هى آلة له حالهما اى وصفهما بكون الاول منسوبا والثانى منسوبا اليه تأمل قوله لايمكن لك) اى لايسوغ لك فضمن يمكن معنى يسوغ قوله ان تحكم عليها اوبها) وذلك لان صحة الحكم على الشئ اوبه فرع قصده كما ذكره المحشى وهى فى تلك الحالة غير مقصودة قوله بأنها من باب النسب الخ) تصوير لاجراء الاحكام بأن تقول نسبة القيام الى زيد اضافية وكذا اجزاء الحكم بها بأن تقول ما يبحث عنه نسبة القيام الى زيد





هذا تصوير لاجراء الاحكام عليها بأن تقول نسبة القيام الى زيد اضافة ومثال اجراء الحكم بها ان تقول مايبحث عنه نسبة القيام الى زيد وقوله من باب النسب المراد بالباب الافراد وان الاضافة بيانية (قوله والاضافات) اى الامور الاعتبارية التى لاوجود لها فى الخارج فتحصل ان نسبة القيام لزيد ان لوحظت قصدا عبر عنها بنسبة القيام لزيد وان لوحظت تبعا عبر عنها بقام زيد فالمعنى الجزئى له حالتان تارة يلاحظ قصدا وتارة يلاحظ تبعا (قوله وهذا) اى كون النسبة قد تكون ملحوظة قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا وقوله كان المبصر مازائدة اى ككون المبصر (قوله مقصودا بالابصار) تفسير لماقبله (قوله كالمرآة) اى الحسية وهذا مثال للبصر الذى يكون ابصاره تارة قصدا وتارة تبعا (قوله فلا يمكن لك) اى فلا يسوغ لك ان تحكم عليها فى هذه الحالة بأنها مبصرة بحيث تقول المرآة مبصرة لانها غير مبصرة قصدا ولايسوغ لك ان تحكم بها بحيث تقول المبصر هو المرآة لان المبصر قصدا هو الصورة لا المرآة ولايحكم على الشئ الا اذا كان مقصودا لذاته (قوله كما يمكن لك الصورة) اى كما يسوغ لك الحكم للصورة اعم من ان يكون عليها بأن تقول هذه الصورة مبصرة اوبها بحيث تقول المبصر هو الصورة فتعبير الشارح باللام فى قوله للصورة اولى من التعبير بعلى اوالباء لايهامه القصور (قوله وان قصدت الى مشاهدة المرآة) اى وان قصدت المرآة حالة كونك متوجها الى مشاهدتها وقوله تكون اى كانت المرآة صالحة (قوله غير محكوم عليها اوبها) هذا معلوم مماقبله فهو مكرر (قوله فنسبة البصيرة) هى فى الاصل عين فى القلب والمراد بها هنا النفس لانها هى المدركة وقوله الى مدركاتها اى كالنسب (قوله كنسبة البصر الى محسوساته) اى الى مدركاته المحسوسة من حيث ان الملاحظة تارة تكون قصدا وتارة تكون تبعا (قوله معنى الابتداء) الاضافة بيانية (قوله كالسير) اى فانه تعلق به الابتداء من حيث ان مبدأه من كذا وقوله كالسير اى والمجرور ايضا كالبصرة فالابتداء له تعلق بالامرين لانه نسبة بينهما (قوله ويلزم منه) اى من ملاحظة العقل للابتداء قصدا وقوله ادراك متعلقه اى ادراك متعلق الابتداء الكلى ومتعلقه لايكون الا اجمالا بأن يتعقل مبتدأ منه لابقيد كونه البصرة ومتبدأ لابقيد كونه سيرا ولذلك قال الشارح اجمالا اى حالة كون ذلك المتعلق مجملا غير معين وانما لزم ذلك لان الابتداء معنى نسبى لايتعقل الا اذا تعقل المنسوب والمحوج لذلك ماذكره اولا من ان الابتداء معنى له تعلق بالغير (قوله تبعا) فى مقابلة قوله قصدا وقوله وبالعرض فى مقابلة قوله وبالذات ومؤدى الشيئين هنا وفيما تقدم واحد (قوله على هذا الوجه) اى قصدا وبالذات (قوله واذا لاحظه) اى الابتداء (قوله وجعله

قوله وهذا) اى كون النسبة قد تكون ملحوظة قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا وقوله كان المبصر اى ككون المبصر قوله كما يمكن لك) اى كما يسوغ لك الحكم للصورة اعم من ان يكون عليها اوبها وحينئذ فالتعبير باللام اولى من التعبير بعلى اوالباء لايهامه القصور قوله معنى الابتداء) الاضافة بيانية قوله مثلا) تقدم توجيه الجمع بين الكاف ومثلا فارجع اليه قوله ويلزم منه الخ) انما لزم ذلك لان الابتداء معنى نسبى لايتعين الا بالمنسوب اليه الذى هو متعلقه فاذا لم يلاحظ لم يتحصل فرد من ماصدقات الابتداء يكون مدلولا له قوله تبعا) فى مقابلة قوله قصدا وقوله وبالعرض فى مقابلة قوله وبالذات ومؤدى الشيئين هنا وفيما تقدم واحد وانما كان ادراك المتعلق تبعا وبالعرض لانه شرط فى التعين لافى التحقق قوله اجمالا) اى بأن يتعقل مبتدأ منه لابقيد كونه البصرة مثلا قوله هيئة الانضمام) الاضافة بيانية

آلة ) اى من حيث جعله آلة وهذه الحيثية تفسير للحيثية قبلها وقوله لتعرف حالهما اى لافادة حالهما وهو كون السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها ( قوله على هيئة الانضمام ) اى على جهة الانضمام والاضافة بيانية وقوله والارتباط تفسير لماقبله اى لمشاهدتهما مرتبطين احدهما بالآخر (قوله وهذا) الاشارة راجعة لقوله الابتداء معنى له تعلق بالسير الى آخره (قوله ماذكره ابن الحاجب) اى محصل ماذكره ابن الحاجب اذ ماذكره الشارح ليس عين ماذكره ابن الحاجب بدليل قوله حيث قال الخ ( قوله الضمير فيما دل على معنى فى نفسه) اى الضمير فى هذا التركيب (قوله اى باعتباره فى نفسه) اى ملحوظ باعتباره فى نفسه وشار بهذا الى ان معنى كون المعنى فى نفسه انه ملحوظ قصدا وبالذات (قوله ولذلك اى ولاجل ان الضمير الخ (قوله اى باعتبار متعلقه) اى دل على معنى باعتبار متعلقه فى للسببية ( قوله فقد اتضح الخ ) حاصل ان من فى قولك اسرت من البصرة مثلا معناه الابتداء الجزئى وهو الربط الخاص الذى بين السير والبصرة وهذا لايحصل فى الذهن الا اذا ذكر السير والبصرة فذات الطرفين متقدمة عليه فى الوجود وان كان حالهما من كون السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها متأخر عن معنى الحرف (قوله اذ لا يمكن ادراكه ) علة للعلة اى وانما حصل معناه فى الذهن بذكر المتعلق لانه لا يمكن الخ (قوله وهو آلة للاحظة) الضمير الاول لمعنى الحرف والثانى للمتعلق اى ومعنى آلة ووسيلة لملاحظة المتعلق اى لملاحظة حاله ففى الكلام حذف مضاف كما علمت ( قوله لا لان الواضع )عطف ليتحصل اى ان متعلق الحرف انما وجب ذكره ليتحصل معنى الحرف فى الذهن وليس وجوب ذكره المتعلق لاشتراط الواضع ذكره من غير توقف المعنى عليه والقصد بهذا الكلام الرد على ابن الحاجب وحاصل مافى المقام ان ابن الحاجب قال انما وجب ذكر متعلق الحرف لكون الواضع اشترط فى دلالته على معناه ذكر متعلقه ولو لم يشترط الواضع ذلك لامكن فهم معنى الحرف منه بدون المتعلق بخلاف الاسماء الملازمة للاضافة كذو فان الواضع لم يشترط فى دلالتها ذكر المتعلق وهو المضاف اليه بل التزم ذكره لاجل التوصل الى الوصفية باسماء الاجناس والجمهور يقولون انما وجب ذكر متعلق الحرف لاجل ان يحصل معنى الحرف فى الذهن لا لاجل اشتراط الواضع ذكره فى دلالة الحرف على معناه كما قال ابن الحاجب وذلك لانه يرد عليه انه لا فائدة فى الاشتراط المذكور لانه اذا كان يمكن فهم معنى الحرف بدون المتعلق على تقدير على الاشتراط فلا فائدة حينئذ فى الاشتراط وهذا هو المراد بقول الشرح فانه اى الاشتراط المذكور لا يرجع الى طائل اى الى فائدة (قوله على معناه الافرادى ) اعلم ان الافرادى ماقابل التركيبى سواء كان المعنى

قوله وهذا ) الاشارة لقوله معنى الابتداء معنى له تعلق بالسير الخ قوله ماذكره ابن الحاجب اى محصل ماذكره اذ ليس ماذكره الشارح عين ماذكره ابن الحاجب قوله اذ لا يمكن ادراكه ) علة للعلة اى انما حصل معناه بذكر المتعلق لانه لا يمكن الخ قوله لا لان الواضع ) عطف على سيتحصل ومعناه ليس وجوب ذكر المتعلق لاشتراط الواضع ذكره من غير توقف المعنى عليه والمقصود رد ماقاله ابن الحاجب من ان معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية ان الواضع اشترط فى دلالته على معناه ذكر متعلقه بخلاف الاسماء اللازمة للاضافة كذا وفان الواضع لم يشترط فى دلالتها ذكر المتعلق بل التزام ذكره ليحصل المقصود من وضعها وهو التوصل لجعل اسماء الاجناس صفات وحاصل الرد ان ذكر المتعلق للاشتراط لا يفيد نفعا ولا يرجع الى طائل فى عدم استقلال الحرف بالمفهومية لانه يقتضى انه لو لم يشترط ذلك لحصلت الدلالة ووجد الفهم وذلك مناف لعدم الاستقلال لان معناه ان الحرف لا يستفاد منه معنى اصلا الا بذكر المتعلق قوله على معناه الافرادى ) اى الجزئى فهو صفة كاشفة لان معنى الحرف لا يكون الا جزئيا ( الافرادى )



الافرادى كليا او جزئيا مثلا الانسان حادث معنى كل من الموضوع والمحمول الافرادى كلى ومعنى القضية بتمامها تركيبى فقول الشارح الافرادى مراده به ماقابل التركيبى كذا قرر شيخنا وفيه ان معنى الحرف جزئى دائما فالواجب ان يفسر الافرادى بالجزئى تفسير مراد اويكون صفة كاشفة (قوله وايضا) اى ويعترض ايضا على ماقال ذكر المتعلق شرط لفهم معنى الحرف وهو ابن الحاجب وحاصله ان مقتضى الدليل ونتيجته شئ واحد لا تعدد فيهما فاذا انتج الدليل حدوث العالم فلا ينتج قدمه وبالعكس ولا دلالة لابن الحاجب على ان الواضع اشترط فى دلالة الحرف على معناه ذكر متعلقه الا التزام ذكر المتعلق فى استعمالاتهم لان الواضع لم يصرح بذلك الاشتراط وقد وجدنا هذا الدليل فى الاسماء الملازمة للاضافة كما هو موجود فى الحرف فالدليل واحد ومقتضاه متعدد لان ذكر المتعلق بالنسبة للحرف لاشتراط الواضع ذكره للدلالة على المعنى وذكره فى الاسماء الملازمة للاضافة للتوصل للوصفية باسماء الاجناس ولا شك ان هذا تحكم اذ مقتضى كون الدليل واحدا ان يكون المقتضى بالفتح واحدا اما من القبيل الاول فيهما او من القبيل الثانى فيهما (قوله لتحصل الغاية) اى الغرض وقوله التى هى التوصل اى الوصفية باسماء الاجناس مثلا كما فى ذو (قوله بحت) اى صرف وخالص قال شيخنا ولا يخفى عليك ان هذا المعترض بالتحكم يذهب الى معنى الحرف كمن مستقل بالمفهومية كذا وحينئذ فيأتى الاعتراض بان هذه التفرقة فى المتعلق تحكم اما لو كان يذهب الى ان معنى الحرف جزئى ومعنى ذو كلى فلا اعتراض حينئذ لان المعنى الجزئى لا يتحقق الا بالمتعلق بخلاف الكلى فانه مستقل بالمفهومية والتفرقة ظاهرة ولا تحكم فيهما اه وكلامه وتأمله (قوله واما بيان الخ) عطف على محذوف اى اما بيان كون معنى الحرف جزئيا فقد عرفته واما بيان عموم الخ ( قوله بخلاف الاسم الخ) حال من الضمير فى لا يستقل العائد على الحرف اى حالة كونه ملتبسا بخلاف اى بمخالفة الاسم الخ (قوله مستقل بالمفهومية) اى ملحوظ قصدا وبالذات لا على انه آلة للغير (قوله والفعل وان كان) الفعل مبتدأ والخبر لا يتأتى صحته الا اذا حذفت الواو ان فيكون الخبر مابعدها وهو جزء معناه وقوله وان كان الخ الواو للحال وان زائدة اى والفعل والحال ان تمام معناه غير مستقل جزء معناه مستقل او جعلت وان كان زائدة والخبر حينئذ قوله تمام معناه اى والفعل تمام معناه غير مستقل كذا ذكر بعض الحواشى وذلك ان تجعل الفعل مبتدأ والواو للحال وان وصلية والخبر محذوف اى والفعل والحال ان تمام معناه غير مستقل حاله متضح ثم انه لما كان يتوهم من انه اذا كان تمام معناه غير مستقل يكون جزؤه كذلك استدرك على ذلك بقوله الا ان جزء معناه الخ فتأمل (قوله تمام معناه

قوله وايضا فحيث لا دليل الخ) حاصله ان الواضع لم يصرح باشتراط ذلك المتعلق فى دلالة الحرف ولا بان ذكر المضاف اليه فى الاسماء اللازمة للاضافة ليتوصل بذلك اجعلها صفات وانما العلامة ابن الحاجب اثبت ذلك من عند نفسه اخذا من تتبع موارد الاستعمال واذا كان كذلك فكل من الحرف والاسماء الملازمة للاضافة قد التزم فيهما ذكر المتعلق فى الاول والمضاف اليه فى الثانى فالحكم بذكره فى الاول لاشتراط الواضع وفى الثانى ليتوصل الى ماذكر لا للاشتراط تحكم بحت اى صرف قوله اما بيان الخ ) اى معطوف على محذوف اى اما كون معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية فقد عرفته واما بيان عموم الخ قوله بخلاف الخ) حال من الضمير فى لا يستقل العائد للحرف اى حالة كونه ملتبسا بخلاف الخ قوله والفعل وان كان الخ ) لا يظهر موافقته للعربية الا بحذف قوله وان كان ليكون خبر المبتدأ تمام معناه او حذف قوله الا ان ليكون مابعده خبره وتكون الجملة الواقعة بين المبتدأ والخبر حالية وان وصلية تأمل

**قوله** غير مستقل بالمفهومية) وذلك لعدم استقلال جزئه الذى هو النسبة اذ المركب من المستقل وغيره غير مستقل تأمل **قوله** الا ان جزء معناه الخ) فان قلت ما تقول فى الزمان ﴿٩٢﴾ قلت هو كالنسبة فى انه اعتبر فى معنى الفعل على انه قيد للحدث فهو غير مستقل بالمفهومية **قوله** يدل على حدث) اى وضعا وكذا على الزمن لتصريح النحاة بأنه من مدلوله واما على الفاعل فالتزاما كما صرح به غير واحد ووضعا بناء على ظاهر كلام المصنف فى التقسيم **قوله** فانها ملحوظة الخ) علة لكونها جزئية اللازم له كونها غير مستقلة بالمفهومية او علة لمحذوف تقديره وهى غير مستقلة **قوله** الا ان احدهما) مستثنى من محذوف تقديره وهذان الامران لا يختلفان فى حالة من الحالات الا فى هذه الحالة **قوله** متعينا فى نفسه بوجه) هو كون كل حدث لا بد له من محدث **قوله** وملحوظا بذلك الوجه) اى متعقلا به ليمكن تعقل النسبة بينه وبين الحدث **قوله** لكن اللفظ لا يدل عليه) اى على الآخر وهو الفاعل اى لا يدل عليه وضعا بل يدل عليه التزاما وهذا صريح فى مخالفة المصنف اذ ظاهر كلامه فى التقسيم انه يدل عليه وضعا والمراد فاعل ما اذ الفعل باتفاق المصنف والنحاة لا يدل على فاعل مخصوص وضعا وانما يدل على حدث وذات ما وقع منها الحدث ويستدل على خصوصية الفاعل بذكره (وقع)

غير مستقل) وذلك لعدم استقلال جزء معناه وهو النسبة المركب من المستقل وغيره غير مستقل (قوله اعنى الحدث الخ) ان قلت ان الزمان جزء معناه ايضا وهل هو مستقل كالحدث او غير مستقل كالنسبة قلت هو كالنسبة فى كونه اعتبر فى معنى الفعل على انه قيد للحدث وحينئذ فهو غير مستقل والحاصل ان الفعل يدل على حدث واقع فى زمن كذا من فاعل فمعناه مركب من الحدث والزمان ونسبة الحدث للفاعل فالحدث مستقل والزمان والنسبة غير مستقلين لان كلا منهما اعتبر فى معنى الفعل على انه قيد للحدث ولم يعتبر لذاته والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وقرر شيخنا ان قوله اعنى الحدث لا مفهوم له بل وكذا الزمن فكل منهما مستقل بخلاف النسبة وانظره (قوله يدل على حدث) اى وضعا وكذا على الزمن واما دلالته على الفاعل فبالالتزام كما صرح به غير واحد وبالوضع بناء على ظاهر كلام المصنف فى التقسيم (قوله وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله) اى المعين فالنسبة التى يدل عليها قام ثبوت القيام لفاعل معين وهى نسبة مخصوصة لا ثبوت القيام لمطلق فاعل (قوله فانها ملحوظة) علة لكونها جزئية اللازم له كونها غير مستقلة بالمفهومية والتعليل بالنظر لذلك اللازم او علة المحذوف تقديره وهى غير مستقلة لانها ملحوظة الخ (قوله من حيث انها حالة) اى رابطة (قوله وآلة لتعرف حالهما) اى لافادة حالهما وهو كون الحدث مسندا وفاعله مسندا اليه (قوله الا ان احدهما) مستثنى من محذوف تقديره وهذان الامران اى الحدث وفاعله لا يختلفان فى حالة من الحالات الا فى هذه الحالة والمراد بالاحد المتعين بدلالة اللفظ الحدث والمراد بالاخر الذى لا يدل عليه اللفظ الفاعل المعين (قوله بدلالة اللفظ) الباء للسببية (قوله والاخر) مبتدأ وقوله وان كان الواو للحال وان وصلية وخبره قوله اللفظ لا يدل عليه ولكن زائدة (قوله بوجه ما) وهو ان كل حدث لا بد له من محدث او ليس متعينا بالحقيقة ومن قول الشارح الجزئية ومن قوله بوجه ما يعلم ان المراد الفاعل المعين الجزئى لا الكلى والا كانت النسبة كلية وكان الفاعل متعينا بالحقيقة (قوله وملحوظا بذلك) اى متعقلا به ليمكن تعقل النسبة بينه وبين الحدث وهذا تفسير لما قبله وكانه قال والآخر وان كان ملحوظا من جهة ان كل حدث لا بد له من محدث (قوله والا لما امكن الخ) اى لكن التالى باطل فبطل المقدم (قوله لكن اللفظ) اى لفظ الفعل لا يدل عليه اى على الفاعل المعين لا وضعا ولا التزاما وانما يدل على حدث وذات ما

**قوله** هذا الجزء) اى وهو الحدث **قوله** فلا بد من ذكره) كما وجب ذكر متعلق الحرف الا ان ذكر متعلق الحرف للدلالة على حصول اصل معنى الحرف ذهنا وخارجا حتى لو لم يذكر لم يستفد معنى الحرف اصلا وذكر الفاعل للدلالة على الخصوص حتى لو لم يذكر ﴿٩٣﴾ فانه يستفاد حدث منسوب الى فاعل ما فحصل الفرق بين الحرف والفعل من هذه الحيثية كما اشار الى ذلك المحشى تأمل **قوله** فلا يصلح) تفريع على كون المجموع غير مستقل **قوله** ان يحكم عليه بشئ) اى كما لا يصلح ان يحكم به **قوله** ولم يبلغ) المحل للفاء لانه مفرع على ما قبله وقد ضمن يبلغ معنى يرتقى فعداه الى **قوله** ولم تضم الى المنسوب اليه) اى وهو الفاعل وقوله كذلك اى بأن يجعل المجموع مدلول لفظ الفعل وقوله الهروى بأن يجعل المجموع مدلول المنسوب اليه الذى هو الفاعل غير سديد لاتباء المقام عنه تأمل قول المحشى لا يذهب عليك ان هذا السؤال انما يرد على ما زعم من ان مدلول الفعل هو الحدث والنسبة فقط دون الفاعل مخصوصا كان اوغير وقد علمت ما فيه **قوله** مع انها) اى النسبة حالة بينهما اى المنسوب والمنسوب اليه **قوله** متعلقة بالمنسوب اليه) من جهة ان ما قامت به لا يوجد الا به وضم الشئ لما قام به احق من ضمه لما له به نوع تعلق **قوله** كذلك الصفة) اى يستفاد منها نسبة غير تامة وطرفان **قوله** منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها) صفتان كاشفتان اذ معنى كون النسبة تامة فى الفعل انفرادها بالفهم وعدم ربطها بالغير كالفاعل

وقع منها الحدث ويستدل على الخصوصية الفاعل بذكره (قوله فلا يتحصل هذا الجزء) اى الذى هو النسبة لان الكلام فيها وهذا احسن من قول بعضهم المراد بالجزء الحدث (قوله فلا بد من ذكره) اى الفاعل المعين لان الذكر انما يتعلق به (قوله كما هو) اى لزوم الذكر حال متعلق الحرف الا ان ذكر متعلق الحرف للدلالة على حصول اصل معنى الحرف ذهنا وخارجا حتى لو لم يذكر لم يستفد معنى الحرف اصلا وذكر الفاعل للدلالة على الخصوص حتى لو لم يذكر لاستفيد من الفعل حدث منسوب لفاعل ما فحصل الفرق بين الحرف والفعل من هذه الحيثية (قوله فلا يصلح) تفريع على كون المجموع غير مستقل وقوله ان يحكم عليه اى ولا به (قوله ولم يبلغ الى مرتبة الاسم) ضمن يبلغ معنى يرتقى فعداه بالى اى ولم يرتق الى مرتبة الاسم وكان الاولى التعبير بالفاء لانه مفرع على ما قبله (قوله مضمومة الى المنسوب) اى وهو الحدث (قوله ولم تضم الى المنسوب اليه) اى وهو الفاعل وقوله كذلك اى بأن يجعل الجميع مدلولا للفاعل (قوله مع انها) اى النسبة حالة بينهما اى بين المنسوب والمنسوب اليه ولا اختصاص لها بأحدهما فجعلها مضمومة لاحدهما بعينه تحكم (قوله ان النسبة قائمة بالمنسوب) اى لانهم يقولون ثبت الحدث فيجعلون الثبوت وصفا للحدث والوصف قائم بموصوفه والقائم به الشئ اقوى مما تعلق به لان الوصف لا يوجد الا بما قام وحينئذ فضم الشئ لما قام به احق من ضمه لما به نوع تعلق (قوله كذلك الصفة) اى يستفاد منها نسبة غير مستقلة وظرفان (قوله محكوما بها) اى كما فى زيد قائم وقوله وعليها اى نحو القائم فى الدار (قوله دون الفعل) اى مع الفاعل فان مجموعهما لا يصلح الحكم عليه ولا به (قوله اجيب بأن النسبة الخ) هذا جواب بالتسليم والفرق بين الامرين وحاصله انا نسلم ما ذكر ثم لكن فرق بين النسبة المستفادة من مجموع الفعل والفاعل والنسبة المستفادة من الوصف اذ النسبة المستفادة من مجموع الفعل والفاعل مقصودة بالافادة اى المقصود من التركيب افادتها فتوت على الطرفين فلا تلاحظ الذات من المجموع فيحكم عليه لاجلها ولا الحدث فيحكم به لاجلها وتلك النسبة من صفتها عدم الاستقلال فلا يتأتى الحكم على المجموع لاجلها ولا به لاجلها بخلاف النسبة فى الصفة فانها تقييدية كاملة بين الذات والحدث وغير ظاهرة فصار المنظور له الطرفين دون النسبة فلك ان تلاحظ فى الوصف الذات فتحكم عليها او الحدث فتحكم به (قوله منفردة بنفسها) اى ملحوظة فى ذاتها وليست معتبرة لتقييد شئ

وبيان ذلك ان النسبة جزء معنى الفعل لانه موضوع للحدث والنسبة كما تقدم فهى مفهومة منه قبل تركبه مع الفاعل وحينئذ فليست مرتبطة بالفاعل اى ليس وجودها مرتبطا وجوده وان كان القصد من التركيب افادتها **قوله** لا تقتضى الخ ) تفسير ما قبله على نسق ما تقدم وقوله انفراده اى المعنى الذى هو النسبة وقوله عن غيره اى الذات والضمير فى ارتباطه الانسبة وفى به للغير المراد به ﴿ ٩٤ ﴾ الذات ايضا وهذا متعين ودليله كون قوله لا تقتضى انفراد المعنى عن غيره واقعا فى مقابلة قوله منفردة بنفسها وقوله وعدم ارتباطها به واقعا فى مقابلة قوله غير مربوطة بغيرها اصلا كما يدل عليه المقام وهذا مما يعين ما قلناه واما كون المراد بالمعنى المضاف اليه انفراد الحدث وضمير ارتباطها الصفة بمعنى الحدث فمما لا مساغ له اذ يمجه الذوق السليم والطبع المستقيم **قوله** فلهذا ) اى لكون النسبة غير مقصودة بالافادة ويحتمل رجوع اسم الاشارة له ولما قبله **قوله** فلا تصلح للحكم ) اى لمنع الحكم والضمير ان فى عليها وبها للصفة اى اذا عرفت ان النسبة فى الصفة غير داخلة فى مدلولها وغاية الغرض منها مجرد التقييد فلا يصلح الخ وكلام المحشى يقتضى ان ضميرى عليها وبها للنسبة وذلك يشعر بأن النسبة الداخلة فى مفهوم الفعل تصلح للحكم وليس كذلك بل الصالح للحكم فى مفهومه انما هو الحدث والفرق بين النسبتين انما هو كون احدهما تقييدية والاخرى تامة ونص كلام الهروى قوله واما النسبة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لانها غير ملحوظة بالذات بل بالتبع لتعرف حال الذات والحدث والمحكوم به (مجرد)

آخر وقوله غير مربوطة بغيرها يعنى الفاعل يعنى ان وجودها ليس مرتبطا بوجوده وهذا توضيح لما قبله وبيان ذلك ان النسبة جزء معنى الفعل لانه موضوع للحدث والنسبة فهى مفهومة منه قبل تركبه مع الفاعل وحينئذ فهى غير مرتبطة بالفاعل اى وليس وجودها مرتبطا بوجوده (قوله والمقصود من التركيب ) اى من تركيب الفعل مع الفاعل ( قوله افادة تلك النسبة) اى افادتها للغير من حيث التعيين لا لافادة الحدث او الذات (قوله تقييدية) اى غير ملحوظة فى ذاتها اى اعتبرت لتقييد الذات بالحدث ذلك لان الوصف موضوع لذات ما ثبت لها الحدث فقد اعتبرت النسبة مقيدة للذات بالحدث (قوله غير تامة) توضيح لما قبله ( قوله لا تقتضى انفراد المعنى) اى وهو الحدث وقوله عن غيره اى وهو الذات بل تقتضى الارتباط بينهما ففى ذكر الوصف فهم الحدث والذات بخلاف نسبة الفعل فانها تقتضى انفراد الحدث عن الفاعل المسند اليه فاذا قلت قام فهم منه حدث ونسبة بدون فهم الفاعل المعين لان الفعل لا دلالة له على الفاعل المعين لا بالوضع ولا بالالتزام (قوله وعدم ارتباطها ) عطف على انفراد والضمير فى ارتباطها للمعنى اعنى الحدث وانثه باعتبار انه صفة اى ان النسبة فى الصفة لا تقتضى انفراد المعنى عن الغير ولا تقتضى عدم ارتباط المعنى بالغير بل انما تقتضى الارتباط بينهما (قوله ولا تكون هى ايضا مقصودة) اى وانما المراد منها تقييد الذات بالحدث (قوله فلهذا) اى فلاجل كونها غير مقصودة بالافادة (قوله جاز ان يلاحظ) اى فى الصفة جانب الذات (قوله فتجعل) اى الصفة محكوما عليها كما اذا قلت القائم زيد فقد لاحظت من القائم الذات فلهذا حكمت عليه بانه زيد (قوله وتارة جانب الوصف ) اى الحدث اى وتارة تلاحظ من الصفة جانب الحدث وقوله فتجعل اى الصفة محكوما بها كما اذا قلت زيد قائم فقد لاحظت من قائم الحدث فلهذا حكمت به على زيد لانه الحدث انما يحكم به (قوله واما النسبة فيها) اى الكائنة فيها و تارة اى فى الصفة وحاصله ان الصفة تارة يحكم عليها باعتبار ملاحظة الذات فيها و تارة يحكم بها باعتبار ملاحظة الحدث فيها ولا يحكم عليها ولا بها باعتبار ملاحظة ما فيها من النسبة فليست ملاحظة النسبة سببا لصلاحية الحكم عليها ولا بها وذلك لان النسبة غير داخلة فى مدلول الصفة وغاية الغرض منها

وعليه لابد ان يكون قصديا لان محط الحكم ﴿ ٩٥ ﴾ على الشئ وبه فرع قصده انتهى **قوله** فان قلت ) قال المحشى ما معناه حاصل الاشكال معارضة الدليل المتقدم وهو قوله اجيب الخ فكانه قال ماذكرته من الدليل وان دل على مدعاك من ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به لكن عندنا دليل يدل على نقيض مدعاك وهو صحة الحكم وذلك الدليل اتفاق النحاة على ان مجموع قام ابوه من زيد قام ابوه محكوم به وحينئذ فينتظم قياس صورته ما ذكرته مخالف لما اجمع عليه النحاة وكل ما خالف ما اجمع عليه النحاة باطل ينتج ماذكرته باطل **قوله** قلت الخ ) حاصله كما افاده الهروى منع صغرى القياس وهى قوله ماذكرته مخالف لما اجمع عليه النحاة فان المراد بقول النحاة قام ابوه خبر عن زيد ان القيام المسند الى الاب محكوم به على زيد لان الجملة بتمامها من حيث ذاتها محكوم به فلا يعارض ما تقدم **قوله** المقصود هنا حكمان ) لو قال المفهوم بدل المقصود لكان اولى لان المقصود حكم واحد كما سيصرح به **قوله** ليسا بمفهومين ) كان الاولى ان يعبر بمقصودين كما لا يخفى **قوله** بل المقصود الاصلى احدهما ) اى وهو الثانى

مجرد التقييد وحينئذ فلا تكون ملاحظتها سببا فى صلاحية الحكم على صفة او بها فقول الشرح فلا تصلح للحكم اى فلا تصلح ملاحظتها سببا للحكم عليها اى على الصفة او الصفة وهذا بخلاف الذات والحدث فان كلا منهما داخل فى مدلول الصفة وضعا فلذا كان ملاحظة فيها سببا فى صلاحية الحكم عليها وملاحظة الحدث فيها سببا فى صلاحية الحكم بها (قوله فان قلت الخ) هذا معارضة للدليل المقدم المشار له بقوله واجيب بان النسبة فى الفعل الخ فكانه قال ماذكرته من الدليل وان دل على مدعاك من ان مجموع الفعل وفاعل لا يصلح للحكم به لكن عندنا دليل يدل على نقيض مدعاك وهو صحة الحكم بمجموع الفعل والفاعل وذلك الدليل اتفاق النحاة على ان مجموع قام ابوه من زيد قام ابوه محكوم به وحينئذ فينتظم قياس صورته ماذكره من ان مجموع الفعل الفاعل لا يصلح للحكم به مخالف لما اجمع عليه النحاة وكل ما خالف ما اجمع عليه النحاة باطل ينتج ماذكرته من ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به باطل (قوله قلت الخ ) حاصله منع صغرى القياس وهى ماذكره مخالف لما اجمع عليه النحاة لان المراد بقول النحاة قام ابوه خبر عن زيد ان القيام المسند الى الاب محكوم به على زيد ومن المعلوم ان القيام المسند للاب مركب تقييدى والمركب التقييدى مفرد لا جملة وليس المراد بقول النحاة قام ابوه خبر عن زيد ان مجموع الجملة المحتوية على الفعل والفاعل والنسبة التامة بينهما محكوم بها على زيد كما فهم المعترض وحيث كان المراد من قول النحاة ماذكر فلا يكون كلامهم معارضا لما قلناه من ان الجملة لا تصلح للحكم بها ( قوله بأن المقصود ههنا) اى من التركيب المذكور اى ان الذى يمكن قصده منه على سبيل البدل حكمان فاندفع ما يقال كان الاولى ان يعبر بالمفهوم بدل المقصود لما سيأتى له ان المقصود منه هذا التركيب حكم واحد (قوله الحكم بان ابا زيد قائم) الاولى الحكم على ابى زيد بالقيام ( قوله ليسا بمفهومين ) كان الاولى ان يقول ليسا بمقصودين لانه الانسب بما عبر به اولا وقوله صريحا اى قصدا والمنفى المعية والمعنى ولا شك ان هذين الحكمين ليسا مقصودين معا من هذا الكلام (قوله بل المقصود الاصلى للمتكلم احدهما) اى وهو الثانى لانه المدلول المطابق لذلك التركيب (قوله فان كان المقصود الاول) اى وهو الحكم على ابى زيد بالقيام وهذا الترديد بالنظر للاحتمال العقلى فلا ينافى ان القائل زيد قام ابوه انما قصد الحكم على زيد بقيام ابيه ولو قصد الحكم على ابيه بالقيام لكان التركيب فاسدا ولا يصح رفع زيد بل كان يقال ابو زيد قائم ولو قال الشارح فى الجواب اجيب بان هذا لا يرد لان المقصود من هذا التركيب الحكم على زيد بقيام الاب فصار قام ابوه مفرد الا جملة

قوله لتعيين المحكوم عليه ) اى وهو الاب قوله فاذا اوقعت النسبة بينهما ) اى بين قام وابى زيد قوله لم ترتبط بغيره ) اى غير ابى زيد وهو زيد قوله كذلك ) اى مثل قام ابو زيد فى ايقاع النسبة بين قام والاب قوله لم ترتبط بزيد ) اى مع ان الامر ليس كذلك بل الذى قصده النحاة انما هو الحكم على زيد بقيام الاب وليس المقصود فى مثل ذلك التركيب الا ذلك الحكم والمعترض فهم ان كلام حكمين احدهما الحكم على الاب بالقيام والثانى الحكم على زيد بتلك الجملة التى هى الفعل والفاعل قوله ﴿ ٩٦ ﴾ لتجريده ) اى قام ابوه وقوله الذى يستحيل صفة للارتباط قوله مع ايقاع النسبة ) اى بين قام والاب وانما استحال ذلك مع ماذكر لصيرورة قام ابوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال ينافى الا رتباط ( التنبيه الخامس ) قوله ان ضاربا ) الانسب ان يقول [illegible] الفعل لا يرد عليه ضارب ومع ذلك فالاولى ان يقول انه بالضمير العائد على المشتق لان ماذكره لا يخص ضاربا قوله على حد الفعل ) يحتمل ان يراد به الحد اى المستفاد من التقسيم ويحتمل ان يراد به الحد المشهور بين النحاة وهو ظاهر صنيع الشارح قوله النحويون حدوا الخ ) الظاهر ان غرضه منه بيان ما عليه الايراد وبعد حد الفعل المذكور فى كتب النحاة المسموع منهم فزاد فيه قيد وضعا حيث قالوا مادل على معنى فى نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وضعا وحينئذ لا يرد ماذكر لان هذا القيد مخرج له ( من ) كانه مدخل النحو عسى وليس الخ قوله يصدق عليه ) هذا الحد اما اولا فلان مصطلح الاصوليين ان اسم الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وهو يدل على ان الزمن الحال جزء مفهومه واما ثانيا فبالنظر لاستعمال فى احد الازمنة ماعدا الحال مجازا وحينئذ فيحتاج فى دفعه الى كلفة كما قال المحشى قوله فالحد ليس بمانع )

لكان اخصر (قوله غير محكوم عليه ولا به) اى غير ملحوظ كونه محكوما عليه ولا به وقوله بل هو لتعيين المحكوم عليه اى وهو الاب اى ان القصد الحكم بان الاب اتصف بالقيام واتى بزيد لتعيين الاب وفى الكلام حذف اى وحيث كان زيد غير ملحوظ بانه محكوم عليه كان المحكوم به هذا التركيب ليس جملة مركبة من فعل وفاعل كما فهم المعترض وكان مخالفا لما قصده النحويون من الحكم على زيد بقيام الاب (قوله وان كان المقصود الثانى ) اى وهو الحكم على زيد بانه قائم الاب كما هو الواقع (قوله فالمسند هو القيام المقيد بالاب ) اى وحينئذ فالنسبة قام ابوه نسبة تقييد والمركب التقييد من قبيل المفرد والحاصل انه اذا كان المقصود الثانى كان المسند مركبا تقييديا وهو مفرد لا جملة مركبة من فعل وفاعل ونسبة بينهما تامة كما فهم المعترض فانه فهم ان فى هذا الكلام حكمين الحكم على الاب بالقيام والثانى الحكم على زيد بتلك الجملة المحتوية على الفعل وفاعل والنسبة التامة (قوله الا ترى الخ ) هذا توضيح لقوله فان كان المقصود الاول فزيد محكوم عليه ( قوله بينهما ) اى بين قام وابى زيد ( قوله ترتبط ) اى قام وقوله بغيره اى بغير ابى زيد وهو زيد مثلا ( قوله كذلك ) اى مثل قام ابو زيد فى ايقاع النسبة بين قام الاب قوله لم ترتبط بزيد ولم يقع خبرا عنه ) اى وعدم وقوع خبرا عنه باطل لان الذى يقصده المتكلم من هذا التركيب الذى هو زيد قام ابوه انما هو الحكم على زيد بقيام الاب ( قوله لتجريده ) اى قام ابوه ( قوله ومن ثمت ) اى من اجل ذلك اى من اجل بطلان عدم وقوع قام ابوه خبرا عن زيد (قوله الذى يستحيل ) صفة للارتباط (قوله مع ايقاع النسبة ) اى مع الحكم بوقوع النسبة بين قام والاب وانما استحال ذلك مع ماذكر لصيرورة قام ابوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال ينافى الارتباط ( قوله مما سبق من الفرق) من الاولى ابتدائية والثانية بيانية (قوله ان ضاربا) الاولى انه اى المشتق لا يرد لان الايراد على حد الفعل لا يختص بضارب (قوله يصدق عليه هذا الحد ) اى لقولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال فهذا يدل على ان الزمن الحال جزء مفهومه (قوله ليس بمانع) اى

اى من دخول الغير وهو المشتق قوله علم انه لا يرد ) اى لان ما سبق فى التقسيم يدل على ان المراد بقولهم معنى فى نفسه الحدث ونسبته الى موضوع ما فكانه قيل مادل على حدث منسوب الى فاعل ما مقترنا الخ فباعتبار الحدث فى مفهومه أولا اندفع ايراد المشتق كما اشار الى ذلك المصنف بقوله فانه الخ قوله على ان الحدث ) على تعليلية أى وانما كان ماذكر مقتضيا لعدم الورود لان الحدث أول ما اى شئ اعتبر فى مفهومه أى الفعل قوله فضارب ليس كذلك ) تفريع على التعليل المذكور أى ليس الحدث أول ما اعتبر فى مفهومه قوله لانه يدل على ذات الخ ) اى فأول ما اعتبر فى مفهومه الذات قوله ونسبة الحدث ﴿٩٧﴾ الخ ) الاولى أن يقول وحدث منسوب اليه اذ النسبة ليست جزء مفهوم اللفظ بل هى للتقييد فقط كما تقدم فى التنبيه الرابع قوله وتكون كلمة ما نافية ) اى فى قول المصنف ما دل وهذا الاحتمال وان كان ظاهرا بالنظر للضمير لان مقتضى ظاهر السوق رجوعه الى ضارب الا ان الشائع المتبادر من ما الموصولة والشائع فى النفى لم يدل او لا يدل ولهذا رجح المصنف جعل نافية فيما نسب اليه من الحواشى ﴿ التنبيه السادس ﴾ قوله ومنه يعلم ) معطوف على محذوف اى يبين ومنه يعلم وليس معطوفا على قوله قد عرفت فى التنبيه السابق لوجود الفصل بالترجمة بينه وبينه ولا على قوله السادس هذا لعدم وجود مقام الوصل ولا على مقدر هو منه ( دسوقى ) ( ٧ ) يعلم امور سبقت ومنه يعلم اذ لا وجه لاعتبار ذلك المقدر فى هذا التنبيه قوله بين اسم الجنس ) أى نوع منه وهو الموضوع للذات لانه المذكور فيما سبق وقد يقال اذا علم الفرق بين هذا النوع وبين علم الجنس علم الفرق بين النوع الثانى وبينه بالقياس عليه او يقال كما قال المولى عصام المراد مطلق اسم الجنس وان لم يسبق اعتمادا على اشتهار مفهومه قوله وهو الاكثر ) اى شهرة بين القوم

من دخول الغير فيه وهو المشتق (قوله علم انه لا يرد) اى لان ما سبق فى التقسيم يدل على ان المراد بقولهم فى تعريف الفعل مادل على معنى فى نفسه الحدث والنسبة لفاعل ما فكانه قيل الفعل مادل على حدث منسوب لفاعل ما مقترن بأحد الازمنة الثلاثة فباعتبار الحدث فى مفهومه أولا اندفع ايراد المشتق لانه يدل على ذات وحدث منسوب اليها فالمعتبر فى مفهومه أولا الذات بخلاف الفعل فان المعتبر فى مفهومه أولا الحدث بقى شئ آخر وهو ان حد الفعل المذكور فى كتب النحاة مزيد فيه قيد وضعا حيث قالوا مادل على معنى مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وضعا وحينئذ لا يرد ماذكر لان هذا القيد مدخل لنحو عسى وليس ومخرج المشتق لان دلالته على احد الازمنة بالالتزام لان احد جزء مفهومه وهو الحدث يستلزم زمنا يقع فيه وقولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال المراد انه حقيقة فى الحدث الواقع فى الحال ومجاز فى الحدث الواقع فى المستقبل وليس المراد انه حقيقة فى الزمن الحال حتى يتأتى الايراد فتأمل ( قوله على ان الحدث ) على تعليلية اى وانما كان ماذكر مقتضيا لعدم الورود لان الحدث اول ما اعتبر فى مفهومه اى اول شئ اعتبر فى مفهوم الفعل ( قوله ليس كذلك ) اى ليس اول ما اعتبر فى مفهومه الحدث (قوله لانه يدل على ذات ) اى فأول ما اعتبر فى مفهومه الذات وقوله ونسبة الحدث اليه الاولى ان يقول وحدث منسوب اليه لان النسبة ليست جزء مفهوم الوصف بل هى للتقييد فقط كما تقدم فى التنبيه الرابع (قوله وتكون كلمة ما ) اى فى قول المصنف مادل نافية وتأخير الشارح هذا الاحتمال يقتضى انه مرجوح والاول ارجح وهو كذلك وذلك لان هذا الاحتمال وان كان ظاهرا بالنظر للضمير لان مقتضى السياق رجوعه لضارب لان المحدث عنه غير ظاهر من جهة جعل ما نافية لان الشائع فى نفى الماضى لم وفى نفى الحال ما والمصنف قال مادل بالماضى والمتبادر منه ان ما موصولة لا نافية (قوله التنبيه السادس) مبتدأ خبره محذوف اى هذا الذى نشرع فيه او بالعكس (قوله ويعلم منه الخ) الواو للاستئناف

**قوله ويسمى**) اى المذكور من الماهية مع قيد الوحدة المذكورة **قوله من حيث هى**) اى لا بقيد الوحدة المتقدمة ولا بقيد التعيين الآتى **قوله ولا يخفى**) المقصود منه الاشارة للتورك على المصنف بانه كيف ينسب علم الفرق الى ما سبق مع ان علم الجنس غير مذكور فى التقسيم **قوله فلا بد من تأويل لهذا الكلام**) اى المتضمن نسبة علم الفرق الى التقسيم بان يقال شهرة وضع علم الجنس للماهية بقيد التعيين اغنت عن ذكره فى التقسيم ﴿ ٩٨ ﴾ فكانه ذكر فيه وبنى الفرق عليه وبذلك يعلم ان **قوله وهو الخ** ليس بيانا للتأويل بل لما يئول اليه الكلام بعد التأويل **قوله** مبنى على **قوله الخ**) افاد العلامة المحشى ان هذا التخصيص تحكم اذ الفرق الذى ذكره المصنف حاصل بين اسم الجنس بمعنييه وبين علم الجنس كما لا يخفى **قوله كما ان علم الجنس كذلك**) اى موضوع للماهية فالتشبيه بالنظر الى ذلك وليس المراد بقوله كذلك انه موضوع للماهية من حيث هى كما يقتضيه ظاهر التشبيه لفساد اذ هو مناف لما سيأتى هذا ان اريد بالحيثية عدم التقييد مطلقا اما اذا اريد بها عدم التقييد بالوحدة المتقدمة فهى موجودة فيهما ويبقى التشبيه على ظاهره حينئذ صحيحا **قوله بجوهره**) اى بذاته لا بامر خارج عنه كاللام **قوله لغير معين**) اى لمجرد الذات بقطع النظر عن التعيين وان كان موجودا حال الوضع وليس المراد انه موضوع للذات المقيدة بعدم التعيين حتى يكون معتبرا فى مفهومه كما نبه على ذلك العصام **قوله من تلك الحقيقة**) بيان لغير معين وهو جار على ما تقدم وفيه قصور كما علمت **قوله وهو**) اى التعيين معنى فيه اى معنى ثابت فى الموضوع له ووصف له به يتوصل الى وضع اللفظ للمعنى واشار بذلك لدفع ما يتوهم من ظاهر **قوله وضع لغير معين**

كما هو الغالب فيها اذا وقعت بعد التراجم ويحتمل انها عاطفة لهذه الجملة على جملة الترجمة او عاطفة لهذه الجملة على جملة محذوفة اى يعلم منه امور سبقت ويعلم منه الفرق الخ قوله فى التقسيم ) فى نسخة من التقسيم وعليها فمن للبيان المشوب بالتبعيض ( قوله انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ) اى موضوع للماهية المتحققة فى واحد لا بعينه ( قوله ويسمى ) اى المذكور من الماهية مع قيد الوحدة المذكورة فردا منتشرا (قوله من حيث هى) اى لا بقيد تحققها فى فرد ولا بقيد التعيين (قوله ولا يخفى الخ) القصد بهذا الاعتراض على المصنف وحاصله انه كيف ينسب علم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس الى ما سبق فى التقسيم مع ان علم الجنس غير مذكور فى التقسيم وعلم الفرق بينهما منه يقتضى ذكرهما معا فيه (قوله فلا بد من تأويل لهذا الكلام اى المتضمن نسبة علم الفرق للتقسيم بان يقال شهرة وضع علم الجنس للماهية بقيد التعيين اغنت عن ذكره فى التقسيم فكانه ذكر فيه وبنى الفرق عليه وبذلك يعلم ان قوله وهو الخ ليس بيانا للتأويل بل لما يئول اليه الكلام بعد التأويل ( قوله من حيث هى ) اى لا بقيد الوحدة (قوله كما ان علم الجنس كذلك) اى موضوع للماهية لا بقيد الوحدة (قوله وضع بجوهره ) ليس المراد بجوهره حروفه فقط بل المراد الحروف مع الهيئة وحينئذ فالمعنى وضع بذاته لا بواسطة امر خارج كاللام (قوله للجنس المعين) اى للماهية المعينة فى ذهن المخاطب كما يفيده كلام الشارح لا المعينة فى ذهن الواضع وهو بعيد بل غير صحيح بل الصواب المعينة فى ذهن الواضع كما يدل له كلام العلامة ابن قاسم فى الآيات وغيره بقى شئ آخر وهو ان المتبادر من عبارة المصنف ان التعيين الذهنى جزء من مدلول علم الجنس وبه قيل وقيل انه موضوع للماهية بقيد التعيين فالتعيين لا بد منه فى علم الجنس وهل هو جزء من الموضوع له او قيد خلاف (قوله كما ان الاعلام الشخصية الخ) هذا الكلام يفيد ان التعيين الذهنى جزء من مدلول علم الشخص وليس كذلك (قوله من تلك الحقيقة) بيان لغير المعين دفع به ما يتوهم من ان المراد بغير المعين الفرد المنتشر والمعنى بل وضع الحقيقة الغير المعينة ( قوله وهو معنى فيه الخ) اى والحال ان التعيين معنى ثابت فى الموضوع له اى انه وصف له

**قوله بالآلة**) الباء للتصوير وقوله من نحو اللام بيان للآلة ودخل تحت نحو الاضافة فانها كاللام فى افادة التعيين **قوله فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس**) رده المولى عصام الدين بان هذا لا بد فيه من دليل ولا دليل عليه اقول فالاحسن فى الفرق ما اشار اليه بعض المحققين وهو ان اسم الجنس موضوع للماهية الكلية وعلم الجنس موضوع للماهية الجزئية وهى الحاضرة فى نفس الواضع آن وضعه وهى فرد من افراد الماهية الكلية التى هى مدلول اسم الجنس مثلا اذا استحضر الواضع الماهية فى نفسه ﴿٩٩﴾ فان وضع اللفظ لتلك الماهية الجزئية الحاضرة كان اللفظ علم جنس وان وضعه للماهية الكلية التى تلك الماهية الحاضرة فى النفس فرد من افرادها كان اللفظ اسم جنس وهو فرق ظاهر حقيق بالاعتماد عليه والميل اليه تأمل **قوله وان معنى علم الجنس**) الواو للحال وهمزة ان مكسورة **قوله معلوم**) اى بين القوم وشهرته بينهم اغنت عن ذكره فكانه ذكر فيما سبق كما سبق **قوله الدال على مبنى الفرق**) اى مع ضميمة ما هو معلوم مشهور كما عرفت لان مبنى الفرق اى ما بنى عليه ذكر معناهما معا لا معنى اسم الجنس فقط كما هو واضح ﴿التنبيه السابع﴾ **قوله وهو**) اى الفرق المذكور صريحا استقلال المعنى اى فى الموصول وعدمه اى عدم استقلال المعنى فى الحرف وبيان كون الفرق المذكور هنا منه وما التزاما من ذلك ان استقلال المعنى معناه عدم توقف فهم المعنى على انضمام شئ آخر وهذا يلزمه ان معنى الموصول مبهم عند السامع يتعين بفهم الصلة الذى هو معنى فى الموصول لكن بواسطة انضمام امر آخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضعه للمشخصات وضعا عاما يحتاج فى افادته المعين من تلك المشخصات الى القرينة لمزاحمة المعانى وان عدم استقلال المعنى معناه توقف فهم المعنى على انضمام شئ آخر وهذا يلزمه ان الحرف لا يحصل معناه ولا يوجد الا بضميمة شئ وهو المتعلق الذى معنى الحرف معنى فيه اى حاصل باعتبار متعلقه كما سبق غير مرة

قائم به يتوصل به لوضع اللفظ له فهو ظرفية لوصف فى الموصوف وانت خبير بان الوصف القائم بالماهية الموضوع لها التعين لا التعيين فيجب ان يراد بالتعيين التعين واشار الشارح بقوله وهو معنى فيه لدفع ما يرد على قوله بل وضع لغير معين من ان الواضع لا يضع لفظ الشئ الا بعد تعينه عنده اذ لا يتأتى الوضع لغير معين وحاصل الجواب ان الماهية التى وضع لها اسم الجنس معينة عند الواضع لكن ذلك التعيين ليس معتبرا جزأ من الموضوع له ولا قيدا فى الوضع فهو حاصل غير مقصود بخلافه فى علم الجنس فانه معتبر فيه على انه جزء او قيد على ما مر من الخلاف فقول المصنف بل وضع لغير معين معناه بل وضع للماهية التى لم يعتبر تعينها ( قوله بالآلة ) الباء للتصوير وقوله من نحو بيان للآلة ودخل تحت نحو الاضافة فانها كاللام فى افادة التعيين (قوله فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس) هذا التفريع بالنظر للمتبادر من قول المصنف فان علم الجنس موضوع للجنس المعين لانه وان كان محتملا لجزئية التعيين ولقيديته الا ان المتبادر منه الجزئية (قوله وان معنى علم الجنس) الواو للحال وهمزة ان مكسورة وقوله معلوم اى بين القوم وشهرته بينهم اغنت عن ذكره فى التقسيم فكانه ذكر فيه ( قوله الدال على مبنى الفرق ) اى مع ضميمة ما هو معلوم مشهور له وانما قلنا ذلك لان مبنى الفرق اى ما بنى عليه الفرق بينهما ذكر معناهما معا لا معنى اسم الجنس فقط كما هو ظاهر (قوله وهو استقلال المعنى الخ) اى والفرق المذكور صريحا استقلال المعنى بالنسبة للموصول وعدمه اى وعدم استقلال المعنى بالنسبة للحرف وبيان كون الفرق المذكور هنا منه وما التزاما من ذلك ان استقلال المعنى معناه عدم توقف فهم المعنى على انضمام شئ آخر وهذا يلزمه معنى الموصول مبهم عند السامع يتعين بفهم الصلة الذى هو معنى فى الموصول لكن بواسطة انضمام امر آخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضعه للمشخصات وضعا عاما يحتاج فى افادته المعين من تلك المشخصات الى القرينة

قوله عند السامع ) متعلق بمبهم أو بما بعد وهو لفظ يتعين قدم عليه للاشارة الى ان التعين بمعنى فيه مقصور على السامع اذ المتكلم لا يجب ان يتعين فى نفسه بالصلة بل لو جهل تعينه بالصلة وعلم المخاطب ذلك لصح ان يذكر الموصول مقيدا بهذه الصلة اذ الموصول موضوع لما علمه المخاطب بالصلة كما افاده العصام قوله هو معنى فيه ) ليس المراد انه حاصل فى الموصول وقائم به والا لكان المراد ﴿ ١٠٠ ﴾ المقاتل فى ذلك وليس كذلك بل المراد انه حاصل باعتباره ومتوقف تعقله على تعقله وذلك ان الصلة انما تتم بربطها بالموصول وهذا معنى اشتراط العائد وتعقل ذلك الربط يتوقف على تعقل الموصول فالصلة من حيث انها صلة معنى غير مستقل بالمفهومية لانها انما تتعقل بتعقل الموصول لكن من حيث انه مبهم لا من حيث انه معين اذ لا توقف لها عليه من هذه الحيثية قال العلامة العصام فقد ظهر لا دراج لفظ مبهم فائدة تأمل

﴿ التنبيه الثامن ﴾

قوله الفعل والحرف ) ال فيهما للاستغراق اى كل فعل وكل حرف قوله فى انهما يدلان كان الاولى ان يقول فى الدلالة على معنى الخ ) اذ الاشتراك انما هو فى ذلك لا فى دلالتهما لان ذلك ليس قدر مشتركا بينهما حتى يصلح لاشتراكهما فيه قوله على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير ) اى ثابتا باعتبار كونه آلة ومرآة لمشاهدة الغير وذلك المعنى فى الحرف هو تمام معناه الذى هو المعنى ( بالاستقلال ) الجزئى كالابتداء الخاص مثلا وفى الفعل النسبة المخصوصة الجزئية او بمجموع معناه قوله ان صحة الحكم على الشئ ) اى وكذا صحة الحكم به قوله موقوفة على ثبوته فى نفسه ) وذلك لان اثبات الشئ للشئ فرع ملاحظة المثبت له بالاستقلال فلا يصح اثبات الشئ لما هو غير ملحوظ بالاستقلال وان امتنع ثبوت له كما افاده المولى العصام

لمزاحمة المعانى وان عدم استقلال المعنى معناه توقف فهم المعنى انضمام شئ آخر وهذا يلزمه ان الحرف لا يتحصل معناه ولا يوجد الا بضميمة شئ وهو المتعلق الذى معنى الحرف معنى فيه اى حاصل باعتبار (قوله يدل على معنى فى غيره) اى يدل على معنى لوحظ انه وصف لغيره (قوله وتحصله) اى خارجا وقوله وتعقله اى ذهنا فالعطف مغاير وهذا اى قوله وتحصله وتعقله الخ اشارة لمقام آخر مغاير لما قبله فالاول اشارة لتوقف وصف المتعلق على معنى الحروف والثانى اشارة لتوقف معنى الحرف على ذات المتعلق فالعطف مغاير (قوله معنى فيه) اى حاصل باعتباره (قوله عند السامع) اى واما عند الواضع فهو غير مبهم لانه وضعه للجزئيات المعينة وقوله عند السامع بمبهم بدليل قول الشارح وانما قيدنا الابهام بكون عند السامع الخ ويصح تعلقه بقوله يتعين وقدم عليه للاشارة الى ان تعينه بمعنى مقصور على السامع لان المتكلم لا يتعين الموصول فى نفسه بالصلة بل لو جهل تعينه بالصلة وعلم المخاطب ذلك الصح ان يذكر له الموصول مقيدا بتلك الصلة لان الموصول موضوع لما علمه المخاطب بالصلة ( قوله الذى هو معنى فيه) اى حاصل فى الموصول قائم به والصلة توضح الابهام الذى فى الموصول لان مضمونها معنى حاصل فى الموصول ووصف قائم به (قوله الفعل والحرف) اى فيهما للاستغراق اى كل فعل وحرف لا للجنس اذ لا اشتراك بين حقيقتهما (قوله فى انهما يدلان) الاولى فى الدلالة على معنى الخ لان الاشتراك انما هو فى ذلك لا فى دلالتهما لان ذلك ليس قدرا مشتركا بينهما حتى يصلح لاشتراكهما فيه ( قوله باعتبار كونه ثابتا للغير ) اى معرفا لحال الغير ولو قال المصنف يشتركان فى الدلالة على معنى معرف لحال الغير كان اوضح وذلك المعنى فى الحرف هو تمام معناه الذى هو المعنى الجزئى كالابتداء الخاص مثلا فانه معرف لحال السير والبصرة مثلا اعنى كون الاول مبتدأ والثانى مبتدأ منه وفى الفعل النسبة المخصوصة الجزئية فانها معرفة لحال الحدث وحال فاعله من كون الاول مسندا والثانى مسندا اليه (قوله اشارة) خبر لمبتدأ محذوف اى هذا اشارة اى مشير (قوله ان صحة الحكم على شئ) اى وكذا صحة الحكم به ( قوله موقوفة على ثبوته فى نفسه) اى لان اثبات الشئ للشئ فرع عن ملاحظة المثبت له

قوله بل امر ثابت لغير ) اى على الوجه المتقدم وحينئذ لا يصح الحكم عليه بشئ لانتفاء شرطه وهو استقلال قوله ومعنى ضرب الخ ) كان الاولى ان يقول هو النسبة والحدث والنسبة لانه المراد بالمعنى كما تقدم واما الحدث فمستقل المفهومية فلفعل مراده الحدث من ﴿١٠١﴾ حيث وصفه المذكور وهو النسبة تأويل قوله بل لا يثبتان لشئ اصلا ) اشار به الى ان العلة المذكورة كما يترتب عليها ما ذكره المصنف كذلك يترتب عليها امر آخر وهو عدم ثبوتهما لشئ قوله اذا كانا مستعملين فى معناهما ) اى فى تمام معناهما او جزئيه الذى لا يستقل بالنسبة للفعل واحترز بذلك عما اذا كانا مستعملين فى انفسهما بل اريد بهما لفظهما او الجزء المستقل بالنسبة للفعل فانهما فى الاول يخبر بهما وعنهما والفعل الثانى يخبر به اشار الشارح الى الاول بقوله وانما قيدنا الخ قوله فان الالفاظ ) علة لمحذوف تقديره وانما صح الحكم فيما ذكر لان الالفاظ الخ قوله الموضوعة هى لها) صفة جرت على غير من هى له لانها للالفاظ وقد جرت على المعانى ولذا ابرز الضمير وكان الاولى حذفها ليشمل اللفظ المعانى الحقيقية والمجاز كما يدل عليه قوله انفسها افاد ذلك المحشى قوله متساوية الاقدام ) الاضافة لادنى ملابسة وقوله فى صحة متعلق بمتساوية اى متساوية فيما ذكر من حيث الاقدام عليه ويحتمل ان الاضافة على معنى فى وفى الداخلة على صحة بمعنى على اى متساوية فى الاقدام على ما ذكر تأمل

بالاستقلال فلا يصح اثبات الشئ لما هو غير ملحوظ بالاستقلال ( قوله امر بل ثابت للغير) اى معروف للغير وحينئذ فلا يصح الحكم عليه بشئ لانتفاء شرطه وهو الاستقلال فقد علمت انه ليس المراد بالثبوت للغير مطلق ثبوت بل المراد ما ذكرنا والا لانتقض بالبياض مثلا فانه ثابت للغير وهو مستقل بالمفهومية (قوله لملاحظة الغير) اى للملاحظة حال الغير ووصفه (قوله ومعنى ضرب) اى معناه المعرف لحال الغير ( قوله هو ذلك الحدث الخ ) الاول ان يقول هو النسبة اذ هو المعرف لحال الغير واما الحدث فمستقل بالمفهومية (قوله الى فاعل ما) هذا ينافى ما مر من ان مدلول الفعل الحدث والنسبة الفاعل معين وهما قولان والراجح ما مر ( قوله طرفيها ) اى طرفى النسبة وهما الحدث والفاعل ( قوله لتعرفهما ) اى لتعرف حالهما اى الطرفين (قوله بل لغيره ) اى ثابت لغيره ومعرف لحال غيره ( قوله بل لا يثبتان لشئ اصلا ) فلذا كان كل من الفعل والحرف لا يحكم عليه ولا به ووجه الاضراب ان كلام المصنف ربما يوهم جواز اثباتهما للغير والاخبار بهما عنه ( قوله اذا كانا مستعملين فى معناهما ) اى فى تمام معناهما او جزئه الذى لا يستقل بالنسبة للفعل واحترز بذلك عما اذا كانا مستعملين فى انفسهما بان اريد بهما لفظهما او فى الجزء المستقل بالنسبة للفعل فانهما يخبر بهما وعنهما واشار الشارح الى الاول بقوله وانما قيدنا الخ والثانى كما فى قولك الامر الحاصل من زيد ضرب وكما فى تسمع بالمعيدى خير من تراه فان تسمع مبتدأ خبره خير على احد الاحتمالات فيه كما صرح به بعض المحققين معللا بأن الفعل ان اريد منه الحدث فقط كان اسما لاستقلاله بالمفهومية فتأمل (قوله فان الالفاظ الى آخره ) علة لمحذوف تقديره وانما صح الحكم على ضرب ومن فيما ذكر لان الالفاظ الخ ( قوله عن ارادة معانيها) من اضافة الصفة للموصوف والارادة بمعنى المراد اى مقطوعا فيها النظر عن معانيها المرادة منها (قوله الموضوعة هى لها) ابرز الضمير لجريان الصلة على غير من هى له لانها للالفاظ وقد جرت على المعانى والمراد الموضوعة ولو فى ثانى حال فتشمل المعانى المجاز به وحينئذ فلا قصور فى الشارح فاندفع ما قيل الاولى للشارح حذف قوله الموضوعة هى لها ليكون كلامه شاملا للمعانى الحقيقية والمجازية (قوله متساوية الاقدام ) الاضافة على معنى فى وفى الداخلة على صحة بمعنى على اى متساوية فى الاقدام على صحة الحكم عليها وبها لان الكلمة اذا اريد لفظها كانت اسما فيصح الحكم عليها وبها ولو كانت تلك الكلمة فعلا او حرفا وعلى

قوله ومنهم من قال الخ) الواقع فى نسخة المحشى ومن قال باسقاط منهم وعليها فن اسم شرط وضرب مبتدأ خبره اسم والجملة مقول القول لجزاء الشرط قوله فحيث لا دليل الخ لان النسخة التى فيها اسقاط ماذكر فيها اقترن حيث بالفاء وهذا اولى مما ذكره المحشى لاحتياجه الى كلفة فى تصحيحه قوله مثلا) الاولى حذفه لان المذكور فى تلك الصورة ضرب ومن لا غيرهما قوله لمان) متعلق بالموضوعة وقوله لانفسها وفى ضمن متعلقان بوضع ومرجع اسم الاشارة فى قوله ذلك الوضع المستفاد من موضوعة وهذا اشارة للوضع الضمنى ﴿١٠٢﴾ الذى ذكره التفتازانى وبين ذلك بان الواضع حين قال عنت ضرب مثلا للمعنى الفلانى فقد ذكر الضرب واراد نفسه وبتلك الارادة صار متعينا لنفسه قال العلامة العصام وفيه نظر لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع النوعى موضوعا لنفسه لانه لم يقع اطلاقه وارادة نفسه حين الوضع فلا يكون ضرب موضوعا للوضع الضمنى فالا وجه ان الوضع الضمنى هو الوضع المتطفل وهو وضع الالفاظ لانفسها بعد وضعها لمعانيها ليمكن احضارها حين البحث عنها والتفتيش عن احوالها وانما قيل بعد الوضع لانه لولا الوضع للمعانى لم يلتفت الى الالفاظ ولم يعتن بشأنها ومعنى كون الوضع ضمنيا انه غير مقصود بالذات قوله الزم عليهم) ضمن الزم معنى اورد فعداه بعلى والملزم هو السيد السند قدس سره وحاصل الالزام ان هذا القائل وهو السعد لا دليل له على ما ادعاه (الوضع) من الوضع الضمنى لا ذكر اللفظ وارادة نفسه حال الحكم عليه كما فى من حرف جر وذلك لا يصلح دليلا لمدعاه لان ذلك لو اقتضى كون المهملات موضوعات لانفسها اذا وجد فيها ذلك المعنى كما فى قولك جسق مهمل والتزام ذلك فيها مكابرة فى قواعد اللغة والتحقيق انه اذا اريد اجراء حكم على لفظ مخصوص لم يحتج الى وضع بل يكتفى

هذا فالحكم على اللفظ لا يتوقف على كونه موضوعا (قوله ومنهم من قال الخ) منهم خبر مقدم ومن موصول مبتدأ مؤخر صلته القول وضرب مبتدأ ومن عطف عليه واسم خبره والجملة مقول القول وفى نسخة ومن قال باسقاط منهم وعليها فمن اسم شرط وضرب مبتدأ وخبره اسم والجملة مقول القول وجواب الشرط قوله فحيث لا دليل الخ لان النسخة التى فيها اسقاط ماذكر فيها اقترن حيث بالفاء وفى بعض النسخ قرنها بالواو وعليها فجواب الشرط محذوف اى من قال هذه الدعوى فلا يسلم له وحاصل هذا القول انه لا يحكم الا على موضوع لان اللفظ كما وضع لمعناه قصدا وضع لنفسه ضمنا اى تبعا من غير قصد فاذا اردت من الكلمة لفظها وحكمت عليها كان الحكم على موضوع وهذا اشارة لما ذكره العلامة السعد من الوضع الضمنى وبيانه ان الواضع اذا قال وضعت من للابتداء الجزئى فقد ذكر من واراد نفسها اى افرادها الواقعة فى التركيب وهذه الارادة تتضمن وضعها لنفسها لان بتلك الارادة صار لفظها متعينا بنفسه وحينئذ فكما وضعت من لان يقصد بها الابتدأ الجزئى وضعت لأن يقصد بها لفظها (قوله مثلا) قيل الاولى حذفه لان المذكور فى تلك الصورة ضرب ومن لا غيرهما وقد يجاب بان المراد فى تلك الصورة مثلا فحذف مثلا من الثانى لدلالة الاول او ان المراد بالصورة صورة الحكم على اللفظ فيشمل كل لفظ حكم عليه باعتبار لفظه (قوله لمان) متعلق بالموضوعة وقوله لانفسها وفى ضمن متعلقان بوضع وقوله ذلك الوضع اى وضعها لمانيها اى باعتبار دعوى ان الالفاظ الموضوعة لمعانيها موضوعة لانفسها ايضا فى ضمن وضعها لمعانيها (قوله الا ذكر اللفظ وارادة نفسه) اى فارادة نفسه تقتضى وضعه لها كما قالوا (قوله الزم عليهم) ضمن الزم معنى اورد فعداه بعلى والملزم هو العلامة السيد الجرجانى وحاصل الالزام ان هذا القائل وهو السعد لا دليل له على ما ادعاه من وضع اللفظ لنفسه ضمنا الا ذكر اللفظ وارادة نفسه حال الحكم عليه كما فى حرف جر وهذا لا يصلح دليل لمدعاه لان ذلك لو اقتضى



الوضع لاقتضى كون المهملات موضوعة لانفسها اذا وجد فيها ذلك كما فى قولك جسق مهمل أو ثلاثى وكون المهملات موضوعة مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل لتناقضه لان مقتضى كونها مهملة انها غير موضوعة ومقتضى كونها موضوعة انها غير مهملة فالتحقيق انه اذا أريد اجراء حكم على لفظ مخصوص لم يحتج لوضعه بل يكتفى بحضوره والتلفظ به وارادة لفظه كما مر انتهى وقد يقال ان الوضع للنفس غير منظور له وحينئذ فلا ينافى الاهمال كما أنه لا يقتضى الاشتراك كما صرح به السعد نفسه قال والا كانت جميع الالفاظ مشتركة وأورد بعضهم أيضا على السعد ومن تبعه بأنه يلزم على قولهم الالفاظ موضوعة لنفسها ضمنا وتبعا لوضعها لمعانيها عدم صحة الحكم على المهملات وفساد التركيب فى نحو جسق مهمل أو ثلاثى وذلك لانه أثبت الوضع للنفس بالضمن والتبع لوضعها لمعانيها والوضع للمعنى فى المهملات منتف فلينتف الوضع التبعى والحكم انما يكون على موضوع وأجاب بعضهم بأنه يمكنهم التخلص بأن قولنا الوضع للنفس فى ضمن الوضع للمعنى بالنظر للمستعمل اما المهمل فالوضع للنفس فى ضمن الحكم عليه بما حكم به فتأمل ( قوله لا يكون حينئذ ) أى حين اذ لم يوضع اللفظ لنفسه كما ادعاه السيد وحاصل هذا الاشكال ان قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا كلام قطعا وآمنوا ليس فعلا قطعا والا كان مدلوله الطلب وهو غير مقصود وانما المقصود واذا قيل لهم هذا اللفظ وليس اسما والا لزم القول بوضع اللفظ لنفسه واذا لم يكن اسما ولا فعلا لم يتم حصر النحاة تركب الكلام من اسمين أو اسم وفعل فان قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا كلام ومع ذلك ليس مركبا من اسمين ولا من فعل واسم ( قوله لانتفاء وضعه) أى لانتفاء وضعه لنفسه ( قوله ولا يتأتى الكلام الخ ) هذا مقول النحاة (قوله أو ما يقوم مقامهما) أى فى الاستقلال (قوله كالاسم المستقل بالمفهومية) أى وحينئذ فيكون قوله واذا قيل لهم آمنوا مركبا من فعل ومن قائم مقام الاسم ( قوله ولا بد من اعتبار هذا التأويل ) أى وهو كون المراد اسمين أو ما يقوم مقامهما (قوله على هذا التقدير) أى تقدير عدم وضع الفاظ لانفسها ( قوله لا يشكل ذكر الحصر ) أى المستفاد من قول النحاة ولا يتأتى الكلام الخ ( قوله وتعريف الكلام)أى لانهم عرفوه بما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلم واحده كلمة وهى لفظ وضع لمعنى مفرد فهى اما اسم أو فعل أو حرف وآمنوا خارج عن ذلك وحينئذ فلا يكون قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا كلاما مع انه كلام قطعا ( قوله والمبتدأ ) أى وتعريف المبتدأ حيث قالوا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اليه وهذا لا يشمل ضرب فعل ماض ومن حرف جر فهو غير جامع لخروج ماذكر منه

بحضوره والتلفظ به ويستغنى بذلك عن الدال قوله فحينئذ) اى حين اذ لم يوضع لنفسه على ما ادعاه السيد قوله ولا يتأتى الكلام) هذا مقول قول النحاة قوله كالاسم) اى قائم مقامه فى تأتى الكلام به وتركبه منه قوله من اعتبار هذا التأويل) وهو كون المراد اسمين او ما يقوم مقامهما قوله هذا التقدير ) اى تقدير عدم وضع الالفاظ لانفسها قوله لا يشكل ذلك الحصر) اى المستفاد من قوله ولا يتأتى الخ قوله وتعريف الكلام) اى لانهم عرفوه بما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلم واحده كلمة وهى لفظ وضع لمعنى مفرد قوله والمبتدأ) اى وتعريف المبتدأ وهو اسم جرد عن العوامل اللفظية للاسناد اليه

**قوله اللهم الا ان الخ**) حاصله ان ماذكر منظور فيه للغالب وهو الشائع فى الاستعمال واما اطلاق اللفظ وارادة نفسه فهو نادر لاينظر اليه فلا يرد نقضا **قوله كذلك** ) اى لايثبت ﴿١٠٤﴾ له الغير **قوله فامتنع الخبر عنهما**) تفريع على عدم اثبات الغير كما اشار لذلك الشارح وفيه انه يلزم عليه تفريع الشئ على نفسه اذ كون اللفظ مخبرا عنه عبارة عن كون معناه مما ثبت له الغير كما افاد ذلك العصام ﴿ التنبيه التاسع ﴾ **قوله الفعل مداوله الخ** ) قال بعضهم يجوز ان يراد بالفعل الفعل اللغوى اعنى الحدث وبمداوله ماهو جزئى منه كالضرب او يراد بالمداوله المداول التضمن والضمير المضاف اليه راجع للفعل بالمعنى الاصطلاحى على طريق الاستخدام اه المراد منه وحينئذ لايرد الاعتراض الآتى فى الشارح **قوله كالحرف الخ**) هذا يفيد ان الشارح يدعى ان الفعل موضع بوضع واحد باعتبار مجموع معناه لماذكره وهو مخالف لما قدمناه من ان وضع المشتقات باعتبار مادتها نوعى واما باعتبار هيئتها فانها موضوعة للمشخصات وضعا عاما فان هذا يفيد انها موضوعة بوضعين وقدمر تحقيقه فارجع اليه **قوله غير مستقيم**) اى على ماذهب اليه اما على ماتقدم فهو مستقيم بالنظر للمادة كما علمت **قوله ولما كان الخ** ) قال المحشى ( ذلك )

(قوله اللهم الا ان يقال الخ) هذا جواب آخر وحاصله ان ماذكره النحاة من الحصر والتعاريف منظور فيه للغالب الشائع فى الاستعمال ومن غير الغالب قد يتركب الكلام من شئ ليس اسماء ولا فعلا ولا حرفا وقد يكون المبتدأ ليس اسما وبالجملة ماذكره النحاة منظور فيه للغالب واما اطلاق اللفظ وارادة نفسه فهو نادر لاينظر اليه فلا يرد نقضا ( قوله واذا كان الخ) اشار بهذا الى ان قول المصنف فامتنع الخ جواب شرط مقدر وقوله كذلك اى لايثبت له الغير (قوله الفعل مداول الخ) يحتمل ان الفعل مبتدأ ومداوله مبتدأ ثان وكلى خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر الاول والمراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وبمداوله المداول المطابقى وحينئذ فيرد اعتراض الشارح الآتى واو اريد بالمداول التضمنى لم يرد الاعتراض وكذا اذا اريد المطابقى وقدر مضاف اى بعض مداول كلى وكذا اذا اريد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث وبمداوله جزؤ وكأنه قيل الفعل اللغوى جزؤ كلى لان من جملة جزئياته الاكل والضرب ويحتمل ان الفعل مبتدأ ومداوله خبر اول وكلى خبر ثان ويرتكب الاستخدام فيرد بالفعل اللغوى اعنى الحدث والضمير فى مداوله للفعل بالمعنى الاصطلاحى فكأنه يقول اخبرك بان الفعل اللغوى مداول للفعل الاصطلاحى وانه اى الفعل اللغوى كلى وعلى هذا فلا يتوجه اعتراض الشارح ايضا (قوله جهة الاشتراك بينهما) اى بين الفعل والحرف وهى الدلالة على معنى معرف لحال الغير قوله ونسبة فى زمان معين هذا يقتضى ان الزمان ليس جزأ المداول الفعل بل ظرف للنسبة وليس كذلك فالاولى ان يقول وهو الحدث والزمان المعين ونسبة الى موضوع ما وقوله فى زمان معين ظاهر فى الامر والماضى دون المضارع لاحتمال للحال والاستقبال الا ان يقال ان الوصف بالتعيين باعتبار ما تحقق من وقوع الفعل فتأمل ( قوله كالحرف) اى فى كونه موضوعا للمشخصات بوضع عام كما بينه الشارح بعد بقوله فكما ان الخ لكن ماافاده كلام الشارح من ان الفعل موضوع بوضع واحد لمجموع معناه مخالف لما ذكره المحققون من ان المشتقات موضوعة بوضعين موضوعة باعتبار مادتها وضعا نوعيا وموضوعة باعتبار هيئتها للمشخصات وضعا عاما فضرب مثلا باعتبار مادته موضوع للحدث وموضوع باعتبار هيئته لكل نسبة ذلك الحدث الى فاعل ما فى زمان معين فقول الشارح بعد غير مستقيم اى على ماذهب اليه اما على ماقاله غير من المحققين فهو مستقيم بالنظر لوضع المادة فتأمل (قوله ولما كان الحدث الخ) اعلم ان الكلية ملزومة والاستقلال بالمفهومية لازم لها والاخبار بالشئ يتفرع عن استقلاله بالمفهومية لا عن كليته ولما كان ظاهر المصنف على

هكذا وجدنا أكثر النسخ التى وقفنا عليها والحق فيها اذا بدل لما لان الفاء لاتقع فى جوابها اه أقول فى كلامه نظر من وجهين الاول أن **قوله** ﴿١٠٥﴾ والحق فيها اذا بدل لما يقتضى أن الفاء يقترن بها جواب اذا لو كان غير جملة أسمية وليس كذلك الثانى أن التعليل بقوله لان الفاء الخ ممنوع بما نص عليه الرضى وعبارته لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده الماضى لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا اه فان قلت لعل كلامه مبنى على مانص عليه ابن هشام واختاره من ان الفاء لاتدخل على ماهو جوابها قلت يمكن تخريج ما ذكر على جعل الجواب محذوفا وجعل المقرون بالفاء مفرعا عليه على حد ماقيل فى **قوله** تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد اذ التقدير تفرقوا فمنهم الخ كما صرح به ابن هشام **قوله** بهذا الاعتبار) علة فى المعنى للحكم **وقوله** اذ قد اعتبر علة لجهة القضية وهى **قوله** دائما فلم يلزم اجتماع علتين على معلول واحد كما افاده المحشى ثم قال نعم فى الثانى غنى عن الاول فلا حاجة اليه **قوله** بما يحصل له) أى بمتعلق أو بالمتعلق الذى يحصل مدلول الحرف له أى باعتبار فقوله يحصل صفة أو صلة جرت على غير من هى له فكان الواجب ابراز الضمير الا أن يقال ان هذا جار على المذهب الكوفى

ذلك وهو تفرع الاخبار عن الكلية أعرض الشارح عن ذلك وجعل فى كلام المصنف حذفا أشار له بقوله ولما كان الى آخره وقوله مستقلا بالمفهومية أى لكونه كليا (قوله قد يتحقق فى ذوات) أى وتتحقق جزئياته فى ذوات لان الكلى لايتحقق فى الذوات بل المتحقق فيها انما هو جزئياته أو المراد ويتحقق فى ذوات باعتبار تحقق جزئياته فيها (قوله فجاز الخ) جواب لما المقدرة والفاء زائدة لان جواب لما لايقترن بالفاء اذا كان ماضيا (قوله عن شئ) أى من تلك الذوات التى نسب ذلك الحدث اليها (قوله وهو) أى الفعل وقوله بهذا الاعتبار أى باعتبار كون الحدث الذى هو جزؤ معناه يجوز نسبته الى أى واحد من الذوات التى يتحقق فيها ثم ان قوله وهو مبتدأ وقوله مسند خبر ودائما جهة للقضية وقوله بهذا الاعتبار تعليل فى المعنى للحكم وقوله اذ قد اعتبر الخ علة لجهة القضية والاشارة بقوله ذلك راجعة للاسناد الدائم وكأنه قال والفعل مسند لاجل هذا الاعتبار واسناده على وجه الدوام لانه قد اعتبر فى مفهومه الاسناد الدائمى فلم يلزم اجتماع علتين على معلول واحد (قوله دون الحرف) قد تقدم ان الاستقلال بالمفهومية لازم للكلية فيتفرع على كلية المعنى استقلاله بالمفهومية ويتفرع على استقلاله صحة الاخبار بداله ويتفرع على عدم الكلية عدم الاستقلال ويتفرع على عدم الاستقلال عدم صحة الاخبار فما قيل فى الفعل يقال عكسه فى الحرف فقول المصنف دون الحرف مخرج من الاستقلال نفى اللازم للكلية فى الفعل أى دون الحرف فانه ليس بمستقل ويلزم من عدم استقلاله عدم كليته لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم والدليل على أن قول المصنف دون الحرف مخرج من الاستقلال قول الشارح واذا كان غير مستقل الخ فانه يدل على أن التعليل فى كلام المصنف لعدم الاستقلال واذا علمت هذا تعلم أن المصنف قد اقتصر فى كل من الفعل والحرف على ذكر الملزوم لان اقتصر فى الفعل على الكلية وهى ملزومة للاستقلال واقتصر فى الحرف على نفى الاستقلال أى نفى اللازم ونفى اللازم ملزوم لنفى الملزوم فتأمل (قوله أى تعقل مدلول الحرف) أى تعقله فى الذهن وكان الاولى أن يزيد مع التعقل التحقق أى فى الخارج فيفسر التحصل بالاثنين معا وفى عبارة الشارح أيضا ركاكة حيث فسر التحصل بالتعقل ثم فسر التعقل بالتحصل ففسر المعلوم بالمجهول فلو قال الشارح أى تعقل مدلول الحرف فى الذهن وتحققه فى الخارج انما هو الخ كان أولى (قوله بما يتحصل له) أى بالمتعلق الذى يتحصل أو متعلق يتحصل هو أى مدلول الحرف فالصلة أو الصفة جرت على غير من هى له وانما لم يبرز الضمير جريا على المذهب الكوفى والمراد بالتحصل

قوله فلا يتعقل لغيره) أى لا يتعقل اثباته لغيره لما تقدم من ان الاثبات للغير فرع الاستقلال ﴿التنبيه العاشر﴾ قوله
فى ضمير الغائب) قال العصام أى فى تحقيق مفهومه هل هو ﴿١٠٦﴾ موضوع للجزئيات حقيقية أو اضافية كما تقتضيه
كثرة رجوعه للكليات وهى
تبعد التجوز أو موضوع لجز
ئيات مشخصة كسائر أخواته
من الضمائر لينتظم فى سلك
واحد ويؤخذ من كلام المحشى
ان المعنى فى عده كاخويه
جزئيا نظر لمخالفته لهما فى كثير
من المواضع وجعله مجازا
فيما تأباه الكثرة وعلى هذا
تكون النسخ المنقولة عن
المصنف متعددة ومؤداها
واحد قوله وفى كليته) اى
الحكم بها فى الجملة وهو ما اذا
كان راجعا لامر كلى باعتبار
توهم وضعه لما ذكر قوله
فتأمل) قال العصام حتى
يظهر لك ان القول بالتجوز
اهون من فوت رعاية الطرد
داى طرد الباب وجعل الكل
جزئيات قوله وجه النظر)
هذا ربما يفيدان العطف فى
كلام المصنف للتفسير وليس
كذلك لما تقدم لك قوله انما
عده جزئيا) قال المحشى اى
حقيقيا ثم اورد ان عده من
المعارف لا يحوج لذلك لان
التعيين المعتبر فيها اعم من النوعى
والشخصى ولا ضرورة تدعو
لما ذكره اذ يجوز ان يكون المراد بقول الشارح انما عده جزئيا اى اطلق عليه هذا اللفظ ولم ( قوله )
يطلق عليه لفظ الكلى نظرا لما ذكر ولا شك ان عد المضمرات من المعارف انما سيناسبه ذلك

الملاحظة والمعنى لان تعقل مدلول الحرف انما هو بالتبعية لمتعلق من صفة ذلك المتعلق ان معنى الحرف يلاحظ له أى لاجل ذلك المتعلق فهو يلاحظ لا لذاته بل لاجل تعرف وافادة حال ذلك المتعلق ( قوله أى بتبعية ما الخ ) أى بتبعية متعلق يحصل أى يلاحظ مدلول الحرف له أى لذلك المتعلق أى لاجل تعرف حاله (قوله واذا كان مدلول الحرف غير مستقل ) أى فى التعلق والتحقق ( قوله فلا يعقل لغيره اى فلا يعقل ثبوته لغيره لما مر من ان الثبوت للغير فرع الاستقلال ( قوله التنبيه العاشر ) مبتدأ خبره محذوف او بالعكس اى التنبيه العاشر هذا الذى نشرع فيه او هذا الذى نشرع فيه التنبيه العاشر وقوله فى ضمير الغائب خبر مقدم وقوله وفى كلية عطف عليه عطف تفسير وقوله نظر مبتدأ مؤخر فتعلق النظر بضمير الغيبة انما هو من حيث كليته لا من حيث ذاته والى كون العطف تفسيريا يشير الشارح فى قوله فقد علم الخ حيث جعل النظر فى الكلية لا فى كل من المتعاطفين (قوله وفى كلية ) اى او فى الحكم عليه بالكلية فى الجملة اى فى بعض الاحوال وهو ما اذا كان راجعا لامر كلى باعتبار توهم انه وضع لمفهوم المذكر الغائب (قوله عاما) مرادف لما قبله فهو مؤكد له ( قوله فقد علم منه ان فى كلية الضمير ) اى فى الحكم عليه بالكلية ( قوله بطل ) اى لان الحكم بكليته مخالف لوضع الواضع ولا مستند له الا التوهم المذكور على ان التوهم المذكور يتأتى فى الموصول والحرف لان التوهم باب واسع ( قوله كليا ) اى كما فى قولك جاءنى انسان فأكرمته وقوله كما يكون جزئيا اى كما فى قولك جاءنى زيد فأكرمته ( قوله والحكم الخ ) جواب عما يقال لا نظر فى الحكم بكليته او جزئيته لانه على تقدير اذا حكمنا بكليته كان استعماله فى الجزئى مجاز او على تقدير اذا حكمنا بجزئيته كان استعماله فى الكلى مجازا ( قوله والجزم بكليته وجزئيته ) الواو بمعنى او ( قوله والحق انه قد يكون الخ ) اعترض بان الاولى تفريعه على ما قبله بالفاء واجيب بان ترك التفريع اشارة الى ان ما قاله حق ولو قطع النظر عما قبله ولم يلتفت اليه ولو فرع بالفاء لافاد ان حقيقته قاصرة على النظر لما قبله (قوله انه قد يكون كليا ) اى اذا كان مرجعه كليا وقوله وقد يكون جزئيا اى اذا كان مرجعه جزئيا وعلى هذا فضمير الغائب موضوع للمشخصات بوضع وللامر الكلى بوضع فهو مشترك وما مر من ان الضمير مطلقا موضوع للمشخصات فهو مجاراة للمتن على خلاف التحقيق (قوله نظرا الى ان ائمة اللغة عدوا الخ ) اى نظر المد اهل اللغة لا لكونه هو الحق فى الواقع

﴿التنبيه الحادى عشر قوله الاشارة على التفرقة ﴾ ضمن الاشارة معنى التنبيه فعداها بعلى والا فالاشارة وما
تصرف منها انما تتعدى بالى قوله بين الاسماء التى تشابه الحرف ) أى وبين الحرف وحذفه للعلم به على حد سرابيل
تقيكم الحر أى والبرد قوله بمعنى ﴿ ١٠٧ ﴾ صاحب وعلو ) أى وضعا والمعتبر فى الكلية الموضوع له
وحينئذ فهما داخلان فى قسم
ما مدلوله كلى كما أفاده العصام
قوله الا فى جزئيين) أى
فى معنيين جزئيين قوله
اضافيين) حمله العصام على
الحقيقيين ورده الشارح
فيما يأتى ولما ورد على
العصام أن الحصر لا يصح
حينئذ استعذر عنه بقوله وكان
الظاهر أن يقول وان كانا
يستعملان جزئيين من غير
حصر الا أنه نبه عن أن
المستعمل جزئيا لا يكون الا
جزئيا ولا جمع بين الكلية
والجزئية فى استعمال ازالة
لما عسى أن يتوهم من ان ذو
وفوق قد يكون كليا وجزئيا
اذا استعمل فى جزئى وفى نسخة
الا جزئيين باسقاط فى وعليها
كتب العصام وأدخل عليها
كاف التشبيه حيث قال أى
كجزئيين وأشار الى حكمة
ذلك بان المعتبر فى الكلية
والجزئية الوضع تأمل
قوله لعروض الاضافة)
علة للحصر المذكور قوله
فلا يكونان جزئيين) فى بعض
النسخ الوصف بحقيقيين
ولا وجه له بالنظر لما ذكره قوله ولذا) أى ولتحقق استعمالهما فى الجزئى الاضافى الذى هو أعم من الحقيقى لا يصح
ما ذكر لاقتضائه عدم استعمالهما فى الجزئى الاضافى غير الحقيقى مع انه ليس كذلك اذ يقال الانسان ذو نق كما مثل به الشارح

( قوله والمصنف انما عده ) أى فى التقسيم من الجزئيات ( قوله واعتبروا فيها ) أى فى المعارف الجزئية أى الحقيقية (قوله ما وضع لشئ بعينه) أى لشئ معين واعترض بأن عده من المعارف لا يتوقف على اعتبار الجزئية الحقيقية فيه وذلك لان التعيين المعتبر فى المعارف أعم من النوعى والشخصى ألا ترى ان المعرف بلام العهد الخارجى معين بالشخص والمعرف بلام العهد الذهنى معين بالنوع نحو ادخل السوق اذا كان فى البلد أسواق فتأمل ( قوله الاشارة على التفرقة ) ضمن الاشارة معنى التنبيه فعداها بعلى والا فالاشارة حقها التعدى بالى (قوله بين الاسماء التى تشابه الحرف) أى وبين الحرف وحذفه للعلم به اذ ليست التفرقة بين الاسماء المشابهة للحرف بعضها مع بعض بل بينها وبين الحرف ( قوله من جهة الى آخره ) متعلق بقوله تشابه الحرف ( قوله لانهما بمعنى صاحب وعلو) أى وضعا وهما كليان والمعتبر فى الكلية المعنى الموضوع له وحينئذ فهما داخلان فيما مدلوله كلى ( قوله الا فى جزئيين) أى الا فى معنيين جزئيين ( قوله الذى هو الصاحب والعلوى ) أى مطلق صاحب ومطلق علو (قوله لعروض الاضافة) علة للحصر المذكور أى لاجل الاضافة العارضة لهما لاجل التوصل بهما للوصف بالمضاف اليه (قوله فلا يكونان الى آخره) أى واذا علمت أن مفهومهما الموضوعين له كلى وانهما لا يستعملان الا فى جزئيين تعلم انهما لا يكونان جزئيين بحسب الوضع بحسب الاستعمال ( قوله كما تقول الانسان ذو نطق) أى وكما تقول انسان فوق الارض وهذان مثالان لاستعمالهما فى الجزئيين الاضافيين اللذين هما كليان لان صاحب النطق أخص من مطلق صاحب والعلو فوق الارض أخص من مطلق علو وصاحب النطق والمستعلى على الارض هو الانسان وهو جزئى اضافى لاندراجه تحت الحيوان وهو فى ذاته كلى ومثال استعمالهما فى الجزئيين الاضافيين اللذين هما جزئيان حقيقيان نحو زيد ذو نطق وزيد فوق السطح لان زيدا المتصف بالنطق والعلو على السطح جزئى اضافى لاندراجه تحت الانسان وهو فى ذاته جزئى كلى حقيقى ( قوله ولذا ) أى ولاجل تحقق استعمالهما فى الجزئى الاضافى غير الحقيقى كما فى قولك الانسان ذو نطق وفوق الارض (قوله لا يصح أن يحملا ) أى فى قول المصنف وان كانا لا يستعملا الا فى جزئيين على الجزئى الحقيقى لاقتضائه عدم استعمالهما فى الجزئى الاضافى غير الحقيقى

﴿ التنبيه الثاني عشر ﴾ **قوله** أي تناوب ﴿ ١٠٨ ﴾ بعضها ) أشار به الى أن لفظ بعض في كلام المصنف يجوز قراءته بالجر بدل بعض من كل **قوله** على أن الجملة حال مؤكدة) أي لما فهم من تعاور الالفاظ لانه بمعنى تناوب بعضها مكان بعض أي وقوعه موقعه **قوله** اذ المعتبر الوضع ) أي المنظور اليه في الحكم بالكلية والجزئية وغيرها مما تقدم الحال الوضعي لا الاستعمالي تأمل قال العلامة العصام وهذا التنبيه كالدليل للتنبيه السابق فاغن أيها الناظر بما ذكرناه من طلب مزيد فان فيه الكفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وجد في رياض مبانيه واقتطف أزهار معانيه واجتل عرائس أبكار نكاته ان كنت من أكفائها والا فخل بينها وبين أهلها العارفين بطرق أثباتها واسلك في مطالعتها سبيل الانصاف ولا تبادر ان توهمت خللا بالاتلاف بل أصلح بعد التأمل ان لم يسعف التأويل وأجمل ان اعترضت فهذا المقام لا يحمل التفصيل والحمد لله الموفق للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد والآل والاصحاب دائمين متلازمين الى يوم المآب

مع انه ليس كذلك اذ يقال الانسان ذو نطق ( قوله على ما يتبادر الخ ) متعلق بحملا أي أن الحمل على الجزئية الحقيقية وان كان هو المتبادر من المقابلة بالكلي لا يصح للاقتضاء المذكور ( قوله اذ معنى الحرف جزئي ) أي وهذه الاسماء معناها الموضوعة له كلي وانما عرضت لها الجزئية بحسب الاستعمال (قوله أي تناوب بعضها الخ ) أي وقوع بعضها موقع بعض وفي هذا اشارة الى ان بعضها في كلام المصنف بالجر بدل من الالفاظ بدل بعض من كل وان المبدل منه في نية الطرح ( قوله وان قرئ ) أي بعضها بالضم والاولى بالرفع لان الضم من ألقاب البناء وبعضها معرب لا مبني ( قوله على ان الجملة حال مؤكدة )أي لما فهم من تعاور الالفاظ بمعنى تناوب بعضها مكان بعض أي وقوعها موقعه وانت خبير بأن الشارح قد جعل بعضها فاعلا بواقعا لا مبتدأ وحينئذ فليست الحال جملة بل مفردة وهي واقعا وأجيب بأن قول الشارح واقعا الخ حل معنى لا حل اعراب كما يشير له قوله والمعنى تناوبها الخ (قوله اذ المعتبر الوضع) أي المنظور اليه في الحكم بالكلية والجزئية وغيرها مما تقدم كالعلمية والموصولية والحال الوضعي لا الاستعمالي وهذا التنبيه كالدليل للتنبيه السابق ( قوله ببعض الاوهام) الباء بمعنى في وأراد بالاوهام الاذهان وليس المراد لوهم الطرف المرجوح المقابل للظن (قوله من المعاني) بيان لما أي انما هو باعتبار المعنى التي استعملت الالفاظ فيها فالصلة جرت على غير من هي له لان ما واقعة على المعاني والمتصف بالاستعمال الالفاظ أو لم يبرز جريا على المذهب الكوفي لأمن اللبس (قوله أن هذه الالفاظ الخ ) كانه أراد بالجمع ما فوق الواحد والا كان حقه أن يقول ان هذين اللفظين وهما ذو والذي (قوله والموضوع له في ذو أمر كلي ) أي وهو صاحب وحاصله ان الموضوع له في الذي الجزئيات المستحضرة بقانون كلي وهو مفرد مذكر والانحصار في زيد قرينة معينة للمراد من تلك الجزئيات بخلاف زيد فانه موضوع لجزئي معين فزيد يصدق عليه تعريف العلم الشخصي دون الذي وان اتحد المراد منهما وكذلك ذو في المثال وزيد وان اتحدا في المراد منهما لكن الاول كلي والثاني جزئي (قوله في مثل هذه الصورة) اى وهي ذو مال المراد به زيد نحو جاءني ذو علم واردت به عمرا وهذا آخر ما يسر الله جمعه من تقرير شيخنا العلامة المرحوم الشيخ علي الصعيدي العدوي عليه سحائب الرحمة والرضوان واسأل الله الكريم المنان ذا الفضل والاحسان ان ينفع به الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

